الجمهورية العربية السورية
جامعـــــة دمشـــق
كليـــة التربيـــــة
قسم علم النفس

السـمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بالسـلوك الإجـرامي

دراسـة على عينة من الأحـداث الجانحيـن في معاهد محافظتي دمشق وريف دمشق

بحث لنيـل درجـة الماجسـتير في علـم النفس

إعداد الطالبة: **وفـاء المحـاميد**

إشراف الأستاذة الدكتورة
أمل الأحمد
الأستاذة في قسم علم النفس

ومشاركة الدكتورة
صفاء أوتاني
الأستاذ المساعد في كلية الحقوق

دمشق: 1432 هـ – 2011 م

نوقشت هذه الرسالة

الســـمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بالســـلوك الإجـــرامي

دراســـة على عينة من الأحـــداث الجانحيـــن في معاهد محافظتي دمشق وريف دمشق

وأجيزت يوم الثلاثاء الموافق 1 / 2 / 2011 من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم التالية أسماؤهم:

الاسم	الصيغة	التوقيع
أ.د أمل الأحمد	عضواً مشرفاً	
د. محمد عزت عربي كاتبي	عضواً	
د. مروان الأحمد	عضواً	

تم إجراء التعديلات المطلوبة وأصبحة الرسالة صالحة لمنح درجة الماجستير في التربية / قسم علم نفس

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْم

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المائدة الآية (2)

شكـــــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي علّمنا ما لم نكن نعلم، وصلى الله على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعـــــــد...

إنني أحمدُ الله عز وجل على أن أعانني ووفقني؛ لاستكمال هذا العمل المتواضع، وأن هيأ لي علماء أفاضل بذلوا كل ما في وسعهم؛ لمساعدتي على إتمام هذه الدراسة. واعترافاً بالفضل لأهله، واستجابة لقول الله عز وجل: ﴿**ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير**﴾ (البقرة : 237) وإيماناً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " **من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تستطيعوا أن تكافئوه ، فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه** " (السلسلة الصحيحة للألباني)، ولذا فإني أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة **الدكتورة /أمل الأحمد/** أستاذ علم النفس بكلية التربية في جامعة دمشق على ما قدمته من نصح وإرشاد، وما تفضلت به من عون صادق، وتشجيع دائم، وإنّ كلمات الشكر لا توفيها حقها، وأدعو الله العلي القدير أن يديم عليها نعمة الصحة، والعافية وأن ينفع بها طلاب العلم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذتي الجليلة **الدكتورة /صفاء أوتاني/** الأستاذ المساعد في كلية الحقوق في جامعة دمشق، على ما تفضلت به من عون دائم ومتابعة دقيقة خلال فترة البحث منذ أن كان فكرة، وكانت نصائحها وتوجيهاتها السديدة مُعينا على تخطي العقبات والصعاب طوال فترة إعداد الدراسة. فلها مني عظيم الشكر ووافر التقدير.

كما أتوجّه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم علم النفس في كلية التربية في جامعة دمشق على ما بذلوه من جهد كان له أكبر الأثر في توجيهي.

كما أتوجه بالشكر العميم، والتقدير الوافي، لإفراد مؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأخص منهم العاملين في مؤسسات الأحداث، وإلى كل من أسهم في المشاركة بإنجاز هذا العمل، ولم يتسنَّ لي ذكر اسمه.

الباحـــثة

وفاء المحامـــيد

الفهرس

فهرس الجداول:	

فهرس الأشكال:	

الفصل الأول

التعريف بالبحث

- توطئة.
- مشكلة البحث ومسوغاته.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث.
- فرضيات البحث.
- منهج البحث.
- مجتمع البحث وعينته.
- محددات البحث.
- التعريف بمصطلحات البحث.

توطئة:

تعد الجريمة من الظواهر التي لا تزال تستقطب اهتمام الباحثين والعلماء لما لها من آثار تنعكس على صيرورة الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها وتمس سلامة الأفراد المادية والمعنوية، فمعظم الأبحاث حول الجريمة والمجرم، تناولت الجريمة كظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسة تحليلية بغرض الوصول إلى الأسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا الفعل. ولا تزال دراسة السمات التي تتعلق بسيكولوجية المراهقين الجانحين قليلة ولاسيما على المستوى المحلي علماً أن هناك حاجة ماسة إليها، لما لها من فائدة تعود على المراهق الجانح بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى ما يمكن أن توفره من نتائج تسهم في بناء برامج علاجية وتربوية تساعد هؤلاء الأفراد على تخطي المشكلات التي يعانون منها، يرجع انحراف الأحداث عادةً إلى خلل في عملية التنشئة الاجتماعية التي ينجم عنها اضطراب في السمات الشخصية والتي تتضح في زيادة مشاعر التوتر الداخلي والخوف والقلق عند الحدث، مما يدفع به إلى الجنوح والانحراف نتيجة نقص واضح في دعم الأسرة له وعدم إشباع حاجاته النفسية والمادية، وعدم تزويده بالاتجاهات والقيم التي تُكوِّن ملامح شخصيته في المستقبل وتساعده على التكيف، فالتدليل المفرط أو القسوة الزائدة تؤثر على السمات الشخصية للأبناء وغالباً ما تدفعهم للجنوح والانحراف (الحربي، 2000، 1)، ولقد شددت قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرياتهم، **وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية** لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)، ومبادئ فيينا حول الأطفال في نظام القضاء الجنائي على أهمية وضرورة تجنب اللجوء إلى حرمان الأحداث من حريتهم، وعدم استخدام الجلد والعقاب البدني معهم، والاستماع إليهم وتطوير نظام قضاء الأحداث، وتوفير الكادر المناسب والإمكانات المادية اللازمة، وتدريب جميع العاملين في هذا المجال على حقوق الطفل من قضاة ونواب ومحامين وأخصائيين اجتماعيين، وإنشاء هيئات رقابة مستقلة، وفصل الأطفال عن الكبار في أماكن الحجز. (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2009)، ونظراً للتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات في ظل ظاهرة العولمة والفضائيات، التي صاحبها سلوكيات غير سوية يتعلمها الأحداث كل يوم، زادت من تنوع انحرافهم نتيجة اكتسابهم خصائص إضافية أضيفت إلى سماتهم الشخصية إضافة إلى إهمال أسس التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة مما يبرز أهمية التركيز على السمات الشخصية للأحداث والتي غالباً ما تدفعهم للجنوح والانحراف، وهذا ما لفت انتباه الباحثة ودعاها لدراسة هذه الظاهرة، ظاهرة جنوح الأحداث ومعرفة سماتهم الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي.

مشكلة البحث ومسوغاته:

إن المراهقين الجانحين شريحة من شرائح المجتمع، فلا بد من معرفة التأثيرات المتباينة لسمات شخصيتهم ولاسيما التأثيرات التي تؤدي إلى انحرافهم، وتتوقف هذه التأثيرات على درجة ترسيخ هذه

السمات في نفوس الأحداث خلال مرحلة طفولتهم وعبر مراحل نموهم المتتالية والتي تتضمن عمليات الاتصال بالواقع الاجتماعي المحيط واكتساب الخبرات والتجارب التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية التي بدورها ترتبط ارتباطاً مباشراً بسلوك الأحداث. (الحربي، 2000، 3)، وتؤكد بعض الدراسات أن هناك سمات شخصية ترتبط بالسلوك الإجرامي، فقد قام بانتون عام (1959) بتطبيق اختبار الشخصية المتعددة (MMPI) على نزلاء سجن (مينيسوتا) ووجد أن النزلاء يحصلون على درجات عالية في مقياس التعصب، وعلى درجة منخفضة في المسؤولية وفي السيطرة والاعتماد على الغير، وفي قوة الأنا فقد كانت درجاتهم مرتفعة في هذه المتغيرات عنها عند غير السجناء (عيسوي، 1999، 55). و(دراسة بريتفيك وأورليك وديفينيس–غوجانوفيك 2006) حيث أظهرت الدراسة أن الاعتداء الجسدي والرفض في العائلة هي عوامل عالية الخطورة لارتكاب ومحاولة ارتكاب جرائم القتل لدى الأحداث، و(دراسة عبد الأحد يوسف سفر 2002) حيث بينت أهم عوامل جنوح الأحداث تعود إلى المشاكل الأسرية مثل مشكلات الطلاق وتدني المستوى التعليمي للأسرة والعامل الاقتصادي والبطالة. وكذلك (دراسة خالد السرحان 2004)، التي أظهرت أن المستوى التعليمي المنخفض يرتبط بجرائم السرقة والجرائم الأخلاقية. ودراسة (فاطمة أبو رمان 2008) و غيرها من الدراسات المذكورة في فصل دراسات سابقة، كما نصت عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية على ضرورة وجود نظام قضائي خاص بالأطفال، والسبب الجوهري لهذه المعاملة الخاصة يدور حول حقيقة أن الأطفال والمراهقين يكونون في فترة نمو في هذه المرحلة من حياتهم. وكل ما يحدث لهم في كل خطوة في عملية تطبيق القانون لا يؤثر عليهم الآن فقط ولكن على مستقبلهم أيضاً. وعليه فإنَّ على الدولة أن تعالج المخالفات القانونية للمراهقين من أجل حماية المجتمع والجانحين أنفسهم. كما يجب أن يعمل كل عنصر من المجتمع وعناصر قضاء الأحداث على تجنب توجيه الإهانة من ناحية، وتعزيز حقوق الجانح الإنسانية من ناحية أخرى. (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2009)

إن عمل الباحثة في وزارة الشؤون الاجتماعية تطلب منها زيارة معاهد الإصلاح مثل (معهد الغزالي بقدسيا)، حيث تبين من خلال جدول الإحصاءات الشهرية خلال شهر شباط لعام 2008 أن عدد المقيمين في المركز (70 سبعون حدثاً) ومعظمهم من الريف.

- **فقد كانت أعمارهم كما يلي:**
  - (9) أحداث جانحين تراوحت أعمارهم بين (10 – 12).
  - (43) حدثاً تراوحت أعمارهم بين (13 – 15).
  - (18) حدثاً تراوحت أعمارهم بين (15 –18).
- **أما بالنسبة للناحية التعليمية:**
  - فقد بلغ عدد الأحداث الأميين (15 خمسة عشر حدثاً)

- والذين يقرؤون ويكتبون (35 خمسة وثلاثون حدثاً)
- التعليم الأساسي (20 عشرون حدثاً)

أما أنواع الجرائم المرتكبة:

فقد احتلت جريمة السرقة المرتبة الأولى في سلم جرائم الأحداث (39) حدثاً، يليها مشاجرة وحمل سلاح (13) حدثاً، يليها فحشاء (9) أحداث، يليها تزوير واحتيال حدث واحد، وتشرد وتسول حدث واحد، يليها سكر ومقامرة واغتصاب. إن هذه المسوغات وسواها استرعت اهتمام الباحثة وأشعرتها بضرورة إجراء هذه الدراسة في محافظتي دمشق وريفها، لأنهما يُشَكِّلان ثلث سكان القطر أي حوالي سبعة ملايين نسمة حسب آخر إحصاءات مكتب الإحصاء لعام 2007م. واستناداً إلى ما تقدم تم تحديد مشكلة البحث كما يلي: ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض سمات الشخصية التالية (سمة العدائية، المنحرف السيكوباتي، العصابية، السيطرة) والسلوك الإجرامي وذلك لدى عينة من الجانحين في المعاهد الإصلاحية بمحافظتي دمشق وريف دمشق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من:

- جدة البحث النسبية ولاسيما على الصعيد المحلي.
- أهمية مرحلة النماء الحرجة في مرحلة المراهقة التي يكثر فيها الجنوح عموماً بالمقارنة مع مراحل النماء الأخرى.
- أهمية البحث من حيث لفت انتباه المربين والمسؤولين إلى زيادة الاهتمام بهذه الفئة نفسياً واجتماعياً وتربوياً.
- أهمية النتائج المتوقعة لهذا البحث والتي يمكن استثمارها في بناء برامج نمائية ووقائية وعلاجية وإرشادية يمكن أن تخفف من حدة السلوك الإجرامي لديهم.

أهداف البحث:

سعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- تَعَرُّفَ العلاقة الارتباطية بين السمات الشخصية التالية: العدوان والانحراف السيكوباتي والعصابية والسيطرة لِعَيِّنَة من الأحداث الجانحين في المعاهد الإصلاحية بمحافظتي دمشق وريف دمشق وعلاقتها بسلوكهم الإجرامي.
- تَعَرُّفَ الفروق في السلوك الإجرامي تبعاً لمتغيرات الدراسة.
- التعرف على أهم نظريات المشكلات النفسية والاجتماعية التي تدفع الطفل لأن يصبح جانحاً.

فرضيات البحث:

وضعت فرضيتان رئيستان لتحقيق أهداف البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05) بين بعض سمات الشخصية (سمة العدائية، الانحراف السيكوباتي، العصابية، السيطرة) والسلوك الإجرامي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين الجانحين الأحداث على مقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغيرات الدراسة (العمر، الشهادة الدراسية للجانح، الحالة الاجتماعية للوالدين، الدخل الشهري للأسرة، مهنة الأم، مهنة الوالد، الحالة التعليمية للوالد، الحالة التعليمية للوالدة).

منهج البحث:

استخدمت الباحثة **منهج البحث الوصفي التحليلي**، لكونه المنهج الأكثر ملاءمةً للدراسات الوصفية وباعتباره جهداً علمياً منظماً للحصول على معلومات وبيانات لوصف الظاهرة موضوع البحث، ويعرف منهج البحث الوصفي (descriptive Research)، "بالمنهج الذي يدرس المتغيرات كما هي في حالاتها الطبيعية، لتحديد العلاقات التي يمكن أن تحدث بين هذه المتغيرات" (wiersma, 2004, 15).

مجتمع البحث:

المجتمع الأصلي للبحث هو معاهد إصلاح الأحداث في محافظتي دمشق وريف دمشق، وهو يتألف من المعاهد التالية مرتبة حسب عدد الجانحين الموجودين في كل مركز:

1- معهد خالد بن الوليد للذكور (2173) "قدسيا".
2- معهد الغزالي للذكور (1339) "قدسيا".
3- معهد التربية الاجتماعية للإناث (334) "باب مصلى".
4- معهد ابن رشد للذكور (272) "الكسوة".

وعلى ذلك يكون مجموع أفراد المجتمع الأصلي هو: (4118).(وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حسب التقرير الإحصائي لعام 2008).

عينة البحث:

يتألف المجتمع الأصلي للبحث من الجانحين المقيمين في دور الرعاية الحكومية في محافظة دمشق وريف دمشق لعام (2010) حيث تم تطبيق البحث على جميع الأفراد الذين استطاعت الباحثة أن تتواصل معهم، وقد بلغت نسبتهم 30% من العدد الإجمالي المتواجد في المراكز الأربعة وفقاً للاحصائية التي استطاعت الباحثة الوصول إليها، حيث بلغ عدد أفراد العينة (426) خلال شهر أذار ونيسان (2010). **واعتمدت الباحثة على العينة العشوائية العرضية** التي تناسب

موضوع البحث بحيث يكون لكل فرد من أفراد الجماعة حظوظٌ متساوية في أن يجري اختيارهم من بين أفراد العينة، وأن لا يؤثر اختيار أي فرد بأي صورة من الصور في اختيار أي فرد آخر (حمصي، 2003، 116-117).

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في عام 2010م.
- الحدود المكانية: مراكز الأحداث الجانحين في محافظتي دمشق وريف دمشق.
- الحدود البشرية: تم تطبيق أدوات البحث على الأحداث الجانحين الموجودين في مراكز الأحداث في محافظتي دمشق وريف دمشق.
- الحدود العلمية: تناول البحث دراسة السمات الشخصية التالية: سمة العدائية والانحراف السيكوباتي والعصابية والسيطرة لدى عينة من الأحداث الجانحين في محافظتي دمشق وريف دمشق وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لديهم.

التعريف بمصطلحات البحث:

1- الحدث:

أ- **في المفهوم الاجتماعي والنفسي:** "هو الصغير منذ ولادته، حتى يتم نضوجه الاجتماعي والنفسي وتتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفة الإنسان لصفة عمله وطبيعته، والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته طبقاً لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي". (الخاني، 1989، 26)

ب- **أما في المفهوم القانوني:** هو الصغير الذي بلغ السن التي حددها القانون للتمييز، ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ الرشد. (خفاجي، 1977، 76). فالقاصر في قانون الأحداث السوري رقم (18) لعام (1974) المعدل بالقانون رقم (52) لعام (2003) تحدد باتمام العاشرة وعدم تجاوز الثامنة عشرة من العمر.

2- الحدث الجانح:

أ.**التعريف القانوني:** كل ذكرٍ أو أنثى لم يتم الثامنةَ عَشْرَةَ سنةً من عمره وارتكب فعلاً مخالفاً للقانون.

ب.**التعريف النفسي:** هو "الصغير منذ الولادة وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد التي يمكن أن تتجاوز سن البلوغ القانونية" (السرحان، 2004، 9)

ج. **التعريف الاجتماعي:** هو الشخص الذي يقوم بأفعال مكررة غير قانونية تصدر منه، وهو لم يتجاوز السادسة عشرة، ولو ارتكبها الكبار لاعتبرت جرائم. (الذواد، 2004، 506).

3- الجنوح:

خروج الحدث عن الطريق السوي وإقدامه على ممارسة أحد أنماط السلوك غير الاجتماعي والإجرامي الذي يتعارض مع المعايير الاجتماعية والقانونية المعمول بها من دون بلوغ السن القانونية التي تتيح محاكمته ومساءلته. بمعنى آخر هو ارتكاب الحدث من الجنسين ممن لم يبلغ الثامنةَ عشرةَ من العمر لأفعال يعاقب عليها القانون لو تم ارتكابها بوساطة أشخاص بلغوا السن القانونية.(جبيل، 2000، 411-412).

4- الجانح في سورية: يحدد قانون الأحداث رقم (1974/18) المعمول به في الجمهورية العربية السورية أن الحدث هو كل ذكر أو أنثى لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره (المادة 1).

- **الجانح إجرائياً:** هو الفرد الذي لم يبلغ سن الرشد ويقطن حالياً في معاهد الإصلاح للأحداث.

5- السلوك الإجرامي: "هو انتهاك للمعايير الاجتماعية، وهو سلوك مؤذٍ وضار اجتماعياً، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة وهو كل فعل منتهك للقيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون". (حمدي، 1998، 55)

- **السلوك الإجرامي إجرائيا:** هو الدرجة التي يحصل عليها المفحوص (الحدث) على مقياس السلوك الإجرامي المعتمد في البحث.

6- السمة : يعرفها كاتل بأنها: " مجموعة ردود الأفعال والاستجابات التي يربطها نوع من الوحدة التي تسمح لهذه الاستجابات أن توضع تحت اسم واحد ومعالجتها بالطريقة نفسها في معظم الأحوال. والسمة هي جانب ثابت نسبياً من خصائص الشخصية. (عبد الخالق، 1983، 41).

- **السمة إجرائياً:** هي الدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس السمات المعتمد في البحث.

7- العدائية: "هي مشاعر وأفكار عدوانية غير معلنة تطول نسبيا وتهيئ الفرد للاستجابة بعدوانية بقصد أو بهدف إيذاء الآخرين" (نمر، 1994، 22)، في حين يرى آخرون أن العدائية هي استثارة داخلية على هيئة مشاعر وأفكار تتعلق بالازدراء أو الاحتقار. (جابر وكفافي، 1991، 31)

- **العدائية إجرائياً:** هي الدرجة التي حصل عليها الجانح على مقياس العدائية المعد لهذا الغرض.

8- السيكوباتية:

"انحراف الفرد عن السلوك السوي والانخراط في السلوك المضاد للمجتمع والخارج على قيمه ومعاييره ومثله العليا وقواعده" (حنتول، 2005، 42).

- **السيكوباتية إجرائياً:** هي الدرجة التي حصل عليها الجانح على مقياس السيكوباتية المعد لهذا الغرض.

9- السيطرة:

وهي القدرة على التأثير في الآخرين وكسب احترامهم والسيطرة عليهم وعدم الاستسلام بسهولة لمختلف المواقف. (السعيد، 1992، 26).

▪ **السيطرة إجرائياً:** هي الدرجة التي حصل عليها الجانح على مقياس السيطرة المعد لهذا الغرض.

10- العصابية: "إدراك الفرد من قلق وخوف وأعراض عصابية تؤثر على سلوكه التوافقي وفي علاقته مع الآخرين" (دسوقي، 1996، 45).

العصابية إجرائياً: هي الدرجة التي حصل عليها الجانح على مقياس العصابية المعد لهذا الغرض.

11- علم النفس القضائي: هو العلم الذي يدرس العوامل المؤثرة في عملية التحقيق والحكم مثل: (المدعين ،المتهم ،الشهود،القاضي ،الرأي العام) . (النجاشي، 4، *faculty.ksu.edu.sa/*)

القوانين الإحصائية المعتمدة في البحث: أهم القوانين الإحصائية المستخدمة:

معامل الترابط بيرسون: (Pearson`s correlation coefficient between two variablrs)

وهو "تعيين طبيعة العلاقة بين متغيرين أو عدمها ويكون ارتباط سالب عكسي بحيث إذا تغير أحدهما فإن الآخر يتبعه في الاتجاه المضاد أو الارتباط الصفري أو المقترب من الصفر أي أن المتغيرين غير مرتبطين"(منصور؛ الأحمد؛ الشماس، 2009، 345).

اختبار (ت) لدلالة الفروق: "يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت الفروق بين المتوسطات حقيقية وتعزى إلى متغيرات معينة، أو أنها تعزى إلى المصادفة وحدها. وتستخدم اختبارات (ت) لقياس دلالة فروق المتوسطات المرتبطة وغير المرتبطة، للعينات المتساوية وغير المتساوية" (منصور؛ الأحمد؛ الشماس، 2009، 349).

الوسط الحسابي: (Mean) والأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية (Cumulative Percent) وذلك بغية مقارنة المتوسطات الحسابية، ومعرفة أهميتها النسبية.

الانحراف المعياري (Std. Deviation) لمعرفة مدى التشتت المطلق للقيم حول متوسطاتها الحسابية.

اختبار t (Independent Samples Test): لعينتين مستقلتين لاختبار القوة التمييزية للأسئلة وللتأكد من صلاحيتها لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة.

اختبار (Onaway Anova Test) : لقياس الفروق في ثلاث عينات مستقلة أو أكثر من مجتمع واحد (كالعمرفي هذاالبحث، والمستوى التعليمي).

مستوى الدلالة باتجاهين ((Sig. (2-tailed)، لمقارنة نتائج التحليل بمستوى الدلالة المفترض (0.05) عند مستوى الثقة (95%) (95% Confidence Interval of the Difference).

ولم يتم كتابة نص هذه القوانين لأنها جميعَها مبرمجةٌ على الحاسب الآلي حيث تمت معالجة النتائج من ضمن الرزمة الإحصائية (SPSS).

الفصل الثاني
دراسات سابقة

أولاً: دراسات تناولت السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين:

- دراسات عربية.
- دراسات أجنبية.

ثانياً: دراسات تناولت السلوك الإجرامي لدى الأحداث الجانحين:

- دراسات عربية.
- دراسات أجنبية.

ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة.

أولاً: دراسات تناولت السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين:

- **دراسات عربية:**

1. دراسة إيمان جعفر عبود (1995) سوريا:

عنوان الدراسة: جنوح الأحداث في القطر العربي السوري.

هدف الدراسة: تحديد العوامل التي أدت إلى الجنوح (العوامل الأسرية والظروف الاجتماعية والاتجاهات النفسية والخدمات في معاهد الإصلاح).

العينة: تألفت العينة من (150) حدثاً جانحاً من معاهد الإصلاح في مدينة دمشق80% ذكور و20%إناث.

أداة الدراسة: تم تصميم مقياس من قبل الباحثة.

أهم النتائج:

- تلعب العوامل الأسرية دورا في جنوح الأحداث من حيث انخفاض المستوى التعليمي للأهل واستخدام أساليب تنشئة خاطئة.
- كما وتلعب الاتجاهات النفسية دورا في جنوح الأحداث، إذ تكون نظرة الحدث نحو أسرته نظرة سلبية، كما أن الصفات التي يراها الحدث في نفسه صفات سلبية سيئة، كما أن نظرة الآخرين بالنسبة إلى الحدث نظرة سلبية من وجهة نظره.

2. دراسة عبد الأحد يوسف سفر (2002) سوريا:

عنوان الدراسة: جنوح الأحداث في سورية.

هدف الدراسة: استعراض الخطوط العامة والأطر الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تتشكل في نطاق حالات الانحراف وتوضح أبعاد المشكلة وعواملها المباشرة وغير المباشرة.

أداة الدراسة: تحليل المضمون

عينة الدراسة: المقابلات ودراسة الملفات وضبط الشرطة وتقارير المختصين الاجتماعيين في المحافظات.

أهم النتائج:

- إن أهم عوامل جنوح الأحداث تعود إلى الأسرة ومنها الطلاق وتدني المستوى التعليمي للأسرة والعامل الاقتصادي والبطالة.
- إن للمدرسة والأصدقاء دوراً في جنوح الأحداث.

3. دراسة عمر مبارك بامير وعبد الرحمن بلخير وناصر عبد الرحيم (2003):

عنوان الدراسة: جنوح الأحداث في حضرموت والتحديات والمعالجة.

هدف الدراسة :

- إعداد دراسة استطلاعية عن المنحرفين في محافظة حضرموت والهدف منها معرفة طبيعة الظاهرة وتقدير حجمها ومدى انتشارها.
- معرفة العوامل الديموغرافية وتأثيراتها على ظاهرة جنوح الأحداث.

أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على مقياس عن وضع الأحداث الجانحين من أعداد الباحث.

عينة الدراسة: أخذت العينة من الأحداث الجانحين من واقع سجلات السجن المركزي لعام 2001-2002م.

أهم النتائج :

- تحديد النسبة الأكبر والأبرز في أعداد المنحرفين.
- جريمة السرقة تتصدر قائمة جرائم الانحراف تليها جريمة اللواط تليها حالات الزنا أما أقل جرائم الانحراف فكانت إتلاف الممتلكات والقتل وشرب الخمر.
- إن الفئة العمرية من (16 إلى 18) أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجرائم .

4. دراسة سعيد بن رفعان العجمي (2005):

عنوان الدراسة: علاقة بعض سمات الشخصية بانحراف الأحداث في مدينة الرياض.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التركيز على النقاط التالية:

- التعرف على أهم السمات الشخصية ذات العلاقة بانحراف الأحداث.
- الفروق بين الجانحين وغير الجانحين في السمات التالية: (التآلف، الذكاء، الحساسية، الارتياب، التخيل، الدهاء، عدم الأمان، الراديكالية، كفاية الذات، التنظيم الذاتي، التوتر).
- التعرف على الفروق لدى عينة الدراسة حيال علاقة سمات الشخصية بين الأحداث (الجانحين وغير الجانحين) تعزى إلى المتغيرات التالية (العمر، المستوى الدراسي، المستوى الاقتصادي، عدد أفراد الأسرة، العلاقة الأسرية).

أداة الدراسة: اختبار عوامل الشخصية الستَّةَ عَشرَ لريموند كاتل.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي المُقارَن.

أهم نتائج الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجانحين وغير الجانحين في السمات التالية (الدهاء، عدم الأمان، كفاية الذات، التوتر) من سمات الشخصية التي يقيسها مقياس كاتل.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجانحين وغير الجانحين في سمات الشخصية تعزى إلى المتغيرات التالية: المستوى الدراسي والمستوى الاقتصادي وعدد أفراد الأسرة.
- توجد فروق بين الأحداث الجانحين في سمة الارتياب والدهاء تعود لصالح المخالفات المرورية.

- **دراسات أجنبية:**

1. دراسة بويكهوسن وبونتيكو وبلاس–كورنهوف وبورين (1984):

عنوان الدراسة: Characteristics of Criminals: The Privileged Offender، سمات المجرمين: الجانح صاحب الامتيازات.

هدف الدراسة: الإجابة عن التساؤل فيما إذا كانت عوامل أخرى بجانب المتغيرات المحددة بالطبقة كالظروف السكنية السيئة والافتقار إلى وسائل الراحة والاستجمام والفرص التربوية السيئة، وهذه العوامل الأخرى هي عوامل عامة أكثر وغير محددة بالطبقة، يمكن أن تسهم في السلوك الإجرامي للمجرمين.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من 82 طالباً من كلا الجنسين والذين تراوحت أعمارهم بين 20 و 21 سنة والذين تطوعوا للمشاركة في هذه الدراسة.

أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

- نسخة مختصرة من اختبار (MMPI).
- اختبار (NPV)، وهو مقياس شخصيّةٍ ألماني، يستخدم لقياس عوامل مثل العصابية والعداوة والقلق الاجتماعي والفردية والهيمنة وتقدير الذات.
- مقياس ضبط النفس ومقياس المسؤولية.
- مقياس سبيلبرغر (Spiel Berger) لقلق سمة الحالة.
- مقياس روتر (Rotter) لمركز الضبط.
- متاهة جيبسن الحلزونية (الاندفاعية).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة:

- خلال مرحلة الطفولة أظهر الجانحون الطلاب سلوكاً مختلفاً عن أقرانهم العاديين، فقد كانوا أكثر إزعاجاً في البيت وفي المدرسة. وفي هذا السياق، فإن سلوكهم مشابه تماماً لسلوك الأحداث الجانحين.
- إن الجانحين الشباب لم يكونوا محبوبين من قبل الأب وغالباً ما يتعرضون للضرب من قبله.

2. دراسة فارينغتون وبارنس ولامبرت (1996):

عنوان الدراسة: The Concentration of Offending in Families، تركز الجنوح في العائلات.

هدف الدراسة: اختبار الفرضية القائلة بأن الأسرة ذات المشكلات تنتج أطفالاً يعانون من مشاكل. كما هدفت هذه الدراسة إلى ربط اتهامات أفراد العينة وإداناتهم باتهامات آبائهم البيولوجيين وأشقائهم البيولوجيين الكاملين.

عينة الدراسة: عينة الدراسة مؤلفةٌ من (411) فرداً من الذكور من المناطق الداخلية في مدينة لندن، وكان أفراد العينة من البيض من أفراد الطبقة العاملة.

أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات مع الأطفال وآبائهم. كما استخدمت الدراسة استبانات تم توجيهها لمدرسي هؤلاء الأطفال.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة:

- أشارت الدراسة إلى أن المجرمين من المحتمل أن يكون لديهم أقارب مجرمين.
- 48% من الذين كان آباؤهم مدانين كان لديهم هم أيضاً إدانات واتهامات مقارنة مع 19% من الذين لم يكن لديهم آباء مدانون.

3. دراسة بريتفيك وأورليك وديفينيس–غوجانوفيك (2006):

عنوان الدراسة: **Juvenile Perpetrators of Homicides and Attempted Homicides – A Case Control Study** – ، الأحداث مرتكبو جرائم القتل والذين حاولوا ارتكاب جرائم القتل – دراسة حالة.

هدف الدراسة: استكشاف أثر جوانب معينة لديناميكية العائلة وبعض الاضطرابات النمائية النفسية والسلوكية على حدوث جرائم القتل ومحاولات ارتكاب جرائم القتل لدى الأحداث.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (38) فرداً من الأحداث. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين: مجموعة تجريبية مكونة من (19) فرداً من القاصرين الذين تراوحت أعمارهم بين (14 و 18) سنة من الذين ارتكبوا جرائم قتل وحاولوا ارتكاب جرائم قتل خلال مدة عشر سنوات امتدت من عام 1989 وحتى عام 1998. ومجموعة ضابطة مكونة من (19) فرداً من الذين هم تحت سن البلوغ والذين ارتكبوا مخالفات إجرامية من سرقة وقد تمت إعادة تأهيلهم في مركز تربوي كجزء من عقوبتهم.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة استمارات خاصة بالجنوح واختبارات الذكاء.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي.

نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن الاعتداء الجسدي والرفض في العائلة هي عوامل عالية الخطورة لارتكاب ومحاولة ارتكاب جرائم القتل لدى الأحداث.

- كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فرق ذي دلالة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تكرار العنف الجسدي والرفض الوالدي خلال مرحلة الطفولة.

ثانياً: دراسات تناولت السلوك الإجرامي:

- **دراسات عربية:**

1. دراسة عبد الرحمن محمد مفرح الشهراني (2004):

عنوان الدراسة: الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.

أهداف الدراسة:

- دراسة المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض والمتمثلة في (الجنسية، العمر، عدد الأولاد، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة).
- التعرف على طبيعة الخصائص الاجتماعية الأسرية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض.
- التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية التي دفعت مرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية للقيام بجرائمهم.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (84) سجيناً من مرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.

أدوات الدراسة: استبانه مكونة من (38) سؤالاً.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي طريقة المسح الاجتماعي.

نتائج الدراسة: وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- غالبية مرتكبي جرائم السرقة ليس لديهم دخل ثابت فقد بلغت نسبتهم (63,1%).
- غالبية مرتكبي جرائم السرقة من غير المتزوجين وذلك بنسبة (72,6%).

- **دراسات أجنبية:**

1. دراسة إيسينك ورست وإيسينك (1977):

عنوان الدراسة: **The place of impulsiveness in a dimensional system of personality description. British Journal of social clinical Psychology** ، تصنيف السلوك الإجرامي فيما يتعلق بمتغيرات الشخصية.

هدف الدراسة: محاولة تصنيف السلوك الإجرامي فيما يتعلق بمتغيرات الشخصية.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (156) سجيناً من السجناء الذين تراوحت أعمارهم بين (18 و 38) سنة، حيث تم تقسيمهم إلى خمس مجموعات على أساس جرائمهم وهي:

- مجموعة الجرائم العنيفة.

- مجموعة جرائم المُلْكِيِّة.
- مجموعة جرائم الثقة (احتيال).
- مجموعة القاصرين.
- المجموعة المتبقية.

أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة مقياس إيسينك (Eysenck) للشخصية (EPQ)، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المقاييس الفيزيولوجية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن.

نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة:

- إمكانية تصنيف الجانحين والمذنبين وفق أنماط الشخصية.
- وجود بعض الفروق الفيزيولوجية بين مختلف المجموعات الخمس.

2. دراسة سيتشافيسيت وكيني عام (2007):

عنوان الدراسة: التعديلات وتسمية الجانحين والتاريخ الإجرامي لدى الجانحين.

هدف الدراسة: فحص الروابط بين مسوغات الجانحين الشباب للسلوك الجانح وتصوراتهم عن تسميتهم "بالجانحين" والتاريخ الإجرامي. كما هدفت إلى استكشاف كيفية ارتباط هذه العوامل بسلوكهم الجانح.

عينة الدراسة: تألفت العينة من (153) فرداً من الجانحين الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين (14 و 19) سنة في أستراليا.

أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

1. مقياس علم الأمراض النفسي لدى المراهقين – الصيغة القصيرة (APS-SF).
2. مقياس المحايدة وتصور كون المرء جانحاً (Reynolds, 2000, 13).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: أهم نتائج الدراسة:

1. أكثر من نصف الجانحين الشباب (53,6%) لا يعتقدون أن الآخرين يسمونهم "بالجانحين".
2. إن الذين يعتقدون أن الآخرين يسمونهم "بالجانحين" (28,8%) قد أخبروا بشكل ذاتي عن حالات جنوح ومشكلات سلوكية أكثر، إلا أنه لم يكن لديهم تاريخ إجرامي رسمي أكثر جدية من الذين لم تتم تسميتهم على أنهم جانحون.
3. كانت عوامل الحيادية مؤشرات ضعيفة للتاريخ الإجرامي الرسمي، إلا أنها كانت مؤشرات قوية للمشكلات السلوكية الأخرى وحالاتِ الجنوحِ المُخْبَرِ عنها ذاتياً.

ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة أن أغلبها تناول الأحداث الجانحين وأهم العوامل المؤدية إلى انحراف هؤلاء الأحداث أو تناولت ظاهرة الجريمة بشكل عام وأهم العوامل المؤدية إلى نشوئها وانتشارها ولكن كان هناك قلة في الدراسات التي تناولت السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بارتكاب الجريمة لدى الأحداث الجانحين، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة في أنها تناولت أهم السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لديهم. حيث يمكننا البحث الحالي من التنبؤ بالسلوك السلوك الإجرامي من خلال معرفة سمات الشخصية. ويعتبر البحث جديداً بالنسبة للأبحاث التي تناولت السلوك الإجرامي في تناوله للسمات التي تؤثر في السلوك الإجرامي. مما يساعد على معرفة أهم العوامل الشخصية المؤدية إلى السلوك الإجرامي والعمل على الحد منها.

الفصل الثالث
السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتـها بالسلوك الإجرامي

- توطئة.
- تعريف الأحداث الجانحين.
- النظريات المفسرة لجنوح الأحداث.
- السمات الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الحدث الجانح.

توطئة:

تُعَدُّ مشكلة الأحداث الجانحين من المواضيع التي تناولها عدد من الباحثين بالدراسة، واختلفت النظريات التي تناولت هذه المشكلة من حيث الأسباب المؤدية لحدوثها سواء أكانت اجتماعية أم نفسية أم أسرية ....الخ. وكذلك النظريات المفسرة لها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية وقد يرتبط جنوح الأحداث وارتكابهم للسلوك الإجرامي بالسمات الشخصية لهؤلاء الأحداث وقد تكون هذه السمات مساعداً على التنبؤ بالسلوك الإجرامي لديهم.

تعريف الأحداث الجانحين:

المفهوم اللغوي لجنوح الأحداث تشير كلمة (جنح) في قاموس اللغة العربية إلى معنى (مالَ) والجناح هو ما تحمل من الإثم أو العمل السيئ. أما كلمة الحدث فتعني الفتى حدث السن، ورجل حدث أي (شاب) ونخلص من هذه التعاريف اللغوية إلى أن انحراف الأحداث أو جنوحهم يعني ارتكاب صغير السن للآثام والجرائم أو سلوكيات جانحة (حنتول، 2005، 34).

أما المفهوم القانوني لجنوح الأحداث: فهو ما أشار إليه علماء القانون بأنه مفهوم يحمل نفس معنى السلوك الإجرامي لدى البالغ، والفرق بين السلوك الجانح والسلوك الإجرامي يتحدد حسب السن القانوني للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد. وتناولت قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضايا الأحداث "قواعد بكين" و**تعريف الحدث المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (30/40) الصادر في تشرين الثاني 1985م فَعَرَّفَتْهُ بأنه** "طفل أو شخص صغير السن يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مساءلته عن جرم بطريقة تختلف عن مساءلة البالغ" كما تناولت تعريفه قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجرمين من حريتهم بأنه " كل شخص دون الثامنةَ عشْرةَ من العمر" (قواعد هافانا، 1990).

ويُعَرَّفُ الحدث الجانح بأنه: "هو الشخص الذي يتعدى على حرمة القانون ويرتكب فعلاً نهى عنه في سن معينة، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أم جنحة أم جناية". **ويُعَرَّفُ كذلك بأنه** " (السرحان، 2004، 10). الشخص الذي تصدر عنه أفعال منحرفة التي لو صدرت من الكبار لعوقبوا عليها كجرائم. أو هو من بلغ سن السابعة ولم يتجاوز عمره ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة". (السرحان، 2004، 11)

ويُعَرَّفُ الحدث الجانح أيضاً بأنه "الفرد الذي لم يتجاوز العام الثامنَ عشرَ من عمره والذي صدرت منه أفعال وسلوكيات مخالفة للشريعة وتم بموجبها إيداعه في دار الملاحظة الاجتماعية". (المشيخي، 2001، 8)

وتُعَرِّفْ الباحثة الجنوح لدى الحدث بأنه: "سلوك آثم يخرج فيه الجانح عن القانون ويستحق بموجبه العقاب فيما لو كان مرتكبه راشداً ولكن الحدث يوضع عادة في معهد إصلاحي ويعامل فيه معاملة خاصة تتفق مع سنه"

بعض النظريات المفسرة لجنوح الأحداث:

ظهرت العديد من النظريات التي فسرت السلوك الجانح وهي على ثلاثة أنواع: نظريات انبثقت من النظر إلى الجانح كفرد وفسرت سلوكه برده إلى العوامل الداخلية مثل النظرية البيولوجية والنظرية النفسية، وهناك نظريات أخرى نظرت للجنوح كظاهرة اجتماعية، وفسرت الجنوح بإرجاعه إلى عوامل خارجية مثل النظرية الاجتماعية. ونظريات انبثقت من الجمع بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وهي تسمى بالنظريات التكاملية. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة ستركز على أهم نظريات علم النفس والإرشاد النفسي نظراً لمقتضيات البحث، والمدارس التي بحثت في دوافع السلوك الجانح أو المنحرف، ومسبباته الرئيسة والمباشرة ووسائل التعامل معه، من أجل مكافحته والوقاية منه، ومن أهم هذه المدارس: المدرسة التحليلية، والمدرسة الإنسانية (العلاج المتمركز حول الشخص)، والمدرسة السلوكية، والمدرسة الواقعية (نظرية الاختيار).

النظرية التحليلية:

تفسر مدرسة التحليل النفسي السلوك الجانح على أنه ناتج عن تَغلُّب الدوافع الغريزية والرغبات الكامنة على القيم والتقاليد الاجتماعية التي يعتقد المجتمع في شرعيتها، كما وتَعتَبِر السلوك المنحرف نوعاً من عدم التكيف الاجتماعي (أحمد، 1997، 56). فتتركز ديناميات الشخصية عند فرويد على التفاعل بين الأنا، والهو، والأنا العليا، فتتمثل الهو (Id) في جميع الموروثات الحسية والعصبية والانفعالية والبيولوجية، فهي مجموعة الغرائز الفطرية ذات الطبيعة الجنسية والعدوانية، وقد أطلق عليها فرويد اسم اللبيدو. وأن الأنا (Ego) تقابل الشعور وتنمو عند تفاعل الفرد مع البيئة ووظيفتها التوسط بين دوافع الهُوَ ومتطلبات الأنا العليا، وتهتم بالمحافظة على الذات وتوفير الأمن لها من خلال التفاعل مع المحيط. أما الأنا العليا (Super Ego) فتمثل الرقيب، وهي مجموع القيم والمثل العليا التي تتضمن الضمير وسلطة الوالدين والمجتمع والتقاليد والتي تنمو تتشكل خلال عملية التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية، وظيفتها كبح جماح الهو وخاصة الغرئز العدوانية والجنسية، ومحاولة وصول بالفرد إلى الكمال لذلك تعمل الأنا العليا على إمكانية إقناع الأنا بأن تحل الأهداف الأخلاقية محل الأهداف الواقعية (Sharf, 2000)، وحسب تحليل فرويد(**Freud**) فإن كل فرد يستخدم الحيل الدفاعية بين الحين والآخر للحفاظ على محيط داخلي متزن، وليدفع عن نفسه القلق والتوتر لضمان نجاح الأنا في التوسط بين الهو والأنا العليا، ويبدأ الانحراف النفسي عند الفرد عندما تعجز الأنا في التوسط بين الهو والأنا العليا أو عند المبالغة في استخدام الحيل الدفاعية. فالشخص الذي تسيطر عليه الهو يميل أن يكون عدوانياً. والشخص الذي تسيطر عليه الأنا العليا يكون مبالغا في التمسك بالأخلاق، ووظيفة الأنا أن تحول بين الشخص والتطرف في هذين الاتجاهين (أبو عطية، 2002، 76). فحالة سوء التوافق ناجمة عن ضعف قدرة الأنا وذلك نتيجة لضعف طاقة الليبيدو وتثبت قوتها في مرحلة الطفولة، وعلى ذلك لا تستطيع الأنا التغلب على الإحباطات أو الضغوط المرتبطة بالهو والأنا الأعلى، الأمر الذي قد يجعل الأنا تستجيب لإحباطات

خارجية، وذلك بالسماح للمزيد من طاقة الليبيدو للعودة إلى نقطة مبكرة من عملية التثبيت، فينتج عن ذلك أنانية الطفولة أو النرجسية. وربما يسيطر على الفرد ضميرٌ عنيفٌ وقاسٍ مما يؤدي إلى استخدام الأنا لمختلف ميكانزمات الدفاع وحرمان الفرد من السعادة التي تكون مقبولة اجتماعياً. (عبد الرحمن، 2000، 43)، كما ينظر فرويد إلى العدوان على أنه غريزة فطرية لا شعورية تعبر عن رغبة كل فرد بالموت وتدفعه إلى التدمير وتعمل من أجل البقاء، وإذا لم يستطع يرتد ذلك العدوان ضد الفرد نفسه بدافع تدمير الذات ممثلاً بالانتحار (حنتول، 2005، 64). **ولم تختلف نظرة هورني (Horney)** عن فرويد حيث ركزت على الطفولة وأدخلت عامل القلق في التفسير: فالطفل القلق الذي ينعدم لديه الشعور بالأمن ينمي مختلف الأساليب ليواجه بها ما يشعر به من عزلة وقلة الحيلة، فقد يصبح عدوانياً ينزع إلى الانتقام بنفسه من هؤلاء الذين نبذوه أو أساؤوا معاملته، أو يصبح مذعناً حتى يستعيد الحب الذي فقده مرة أخرى، وقد يكون لنفسه صورة مثالية غير واقعية ليعوض مشاعر النقص والقصور الذي يشعر به وقد يحاول رشوة الآخرين ليحبوه أو يستخدم التهديدات ليرغم الآخرين على حبه، وقد ينغمس في الإشفاق على ذاته والرثاء ليكسب إشفاق الناس وتعاطفهم، فإذا لم يستطع الحصول على الحب. فقد يعمل على تحقيق القوة والسيطرة على الآخرين، ويميل إلى استغلال الناس ويصبح الكسب لديه أهم بكثير مما يحققه من إنجاز (موسى، 1998، 41)، **بينما أكد يونغ (Yung)** أن كل شخصية لديها اضطراب ولو بسيط في جانب واحد على الأقل من جوانب الشخصية كما يوافق فرويد على أن العصاب هو عملية ناتجة عن كبح لطاقة الليبيدو. ويؤكد يونغ أن العصاب يزداد بواسطة عوامل ثانوية مثل التدليل والتوتر الناتج عن ضغوط الحياة، وأن تكرار العصاب يمكن إرجاعه إلى سوء إدراك وفساد العلاقات الشخصية (عبد الرحمن، 1998، 54). كما يرى يونغ أن اللاشعور الجمعي الفطري قد هيّأ شخصية الفرد بطرقٍ للارتباط والانطواء، وأن الهدف من التفرد هو الوصول إلى الخصائص الفطرية المميزة لتحقيق آمال الشخص وأهدافه. فإذا ما أحبط هذا الهدف من العالم الخارجي فإن أسلوب التربية الذي نشأ عليه الفرد يختلف عن ميوله الفطرية. ومع تزايد الميول لتحقير حقيقة الفرد تزداد الصراعات التي ربما تحدث خلل بين المكونات المختلفة في الشخصية مثل اختلاف الاتجاهات والمكونات المسيطرة مع الاتجاهات والمكونات الكامنة والتي قد تفقده القدرة على فهم البيئة والمجتمع بدقة والتأثير فيها بوضوح. ويؤكد يونغ على أنه يوجد بداخل كل منا قدر من هذا اللاشعور الجمعي فكل طفل يولد ولديه استعداد لإدراك أمه كما يولد ولديه الاستعداد للسيطرة والقسوة، ومثل هذه الصور والاستعدادات الموروثة التي تمارس تأثيراً توجيهياً على سلوك الفرد منذ بدء حياته فإنها تنمو لديه وتتدَعَّمْ من خلال خبراته الذاتية (القريطي، 1998، 83). بينما اتجه **أدلر (Adler) لتفسير السلوك الجانح بإدخال العوامل الاجتماعية والتربوية فأكد** أن: السلوك الإجرامي نتاج للصراع بين غريزة الذات أو نزعة التفوق والشعور الاجتماعي، فإن كل إنسان في نظر أدلر هو قادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين إما الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث كونه إنسان، وإما حياة

الأنانية والالتفاف حول الذات، وبهذا الشعور الأناني يكون الفرد قد هيأ نفسه للإجرام أو المرض النفسي (الزّيود، 1998، 64). كما ينظر إلى أن السلوك الإجرامي يظهر عن طريق مبالغة الفرد في إظهار شعوره بالدونية والنقص (الزعبي، 2001، 34)، **بينما ركز فروم (Fromme) على التربية والمعاملة الوالدية بشكل خاص في تفسير السلوك الجانح** حيث يرى فروم: أن أنماط المعاملة الوالدية وخاصة الإهمال والتدليل يجعلان الفرد يخلق لنفسه وسائل تمكنه من التكيف بصورة مختلفة لإعادة التوازن مع نفسه. قد تتمثل تلك الصورة في العدوان ومعارضة المجتمع ورفض مبادئهم وإلحاق الأذى بالأفراد كما قد تتمثل تلك الصورة فيما سماه فروم (بالحرباء) حيث أنهم يتوازنون في الأدوار الاجتماعية المقبولة في حين أن المسايرة الذاتية شعور غير مرغوب لديهم وقد أطلق فروم على هذه الفئة اسم الشخصية استغلالية المرجع، وهم الذين ينظرون إلى أن كل شيء حسن يكون مصدره خارجياً. وأنهم يكافحون من أجل الحصول على التحكم في هذه المصادر بالقوة والدهاء كما يؤكد فروم بأن الحافز إلى التعالي هو رغبة الإنسان في الارتفاع والارتقاء فوق الطبيعة الحيوانية ليصبح خلاقاً. وإذا ما أحبطت هذه الحوافز الخلاقة فإنه يصبح عدائياً مدمراً (الزعبي، 2001، 61)، كما يؤكد فروم أن الحافز والدافع البيولوجي الطبيعي هو الذي يشكل سلوك الفرد وبناءً على ذلك فإن الفرد قد يسلك سلوكاً عدوانياً من أجل التخلص من عجزه لأجل تحقيق حاجاته وذاته والسيطرة على مادية المجتمع، وبذلك ينظر فروم إلى أن الفرق بين الشخصية السوية وغير السوية يكمن في عثور الفرد السليم على إجابة لدوافعه تشبع معظم حاجاته، بينما غير السوي قد يسلك سلوكاً إجرامياً لكي يشبع حاجاته، لأنه غير قادر على إشباعها بالطرق المنطقية السليمة (الغامدي، 2004، 105)، بينما **سولفيان (Sulivian) أدخل التفاعل الاجتماعي وسوء التكيف مع المجتمع حيث:** أن السلوك المضطرب ينشأ من تفاعلات الناس مع الحياة اليومية ويظهر دائماً في علاقة الفرد مع الآخرين، وإن ظاهرة ناتجة عن سوء هذه العلاقات المتبادلة كما اعتبره سولفيان هي استجابةٌ من الفرد بسبب شعوره بالنبذ من قبل الآخرين. فالشخصية غير السوية لكي تتخلص من مصادر القلق وتنعم بالأمن فإنها سوف تنظر إلى مجاراة عادات المجتمع وتقاليده، ولذلك يعيش هذا الفرد ولديه اتجاهات حاقدة تجاه الآخرين (الزعبي، 2001، 73). ولم يختلف التفسير عند **أريكسون (Eriksson) عن رواد المدرسة التحليلية إلا أنه أضاف بأن الفرد قادر على تجاوز مشكلات الطفولة بواسطة الإرشاد والدعم الاجتماعي للجانح،** فمشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدية القاسية والمليئة بالنبذ والسيطرة، وأن هذه الممارسات قد تجعل الفرد في الكبر يسيطر على كل من حوله سواء السيطرة التي تتسم بالقبول والحب أو السيطرة المتمثلة في القسوة والعدوان (زهران، 1999، 52)، كما يؤكد أن تبني الفرد للسلوك العدواني ومعاكسته للقيم السائدة واتخاذ هوية سلبية، يحدث عندما لا يجد الدعم من الآخرين، وكذلك في غياب المناخ المناسب لتقدير الطاقة الداخلية. الأمر الذي يمهد لظهور سلوكيات سيئة كالاضطراب الاجتماعي والتحيز. (إنجلز، 1991، 134)، وقد تفاوتت الدراسات في قبول وجهة نظر

التحليلية بين معارض ومؤيد، إذ يرى بعض الباحثين من خلال الدراسات الميدانية مثل دراسة (أبو خاطر، 2000). وجود ارتباط إيجابي بين صفات الشخصية وبين الجنوح، مثل صفات التهور، والشعور بالإحباط، والفشل، والعدوانية والانطوائية، والشعور بالذنب والتشاؤم، وعدم الثقة بالذات، وعدم الثقة بالآخرين، والميل إلى الهدم، وحب العنف والتخريب، والنزوع إلى الشك، وتوجيه اللوم والعدوانية. وفيما ينكر باحثون آخرون العلاقة بين الصفات والاستعدادات الشخصية وبين النزوع إلى السلوك المنحرف، مشيرين إلى أن صفات شخصية الجانح لا تختلف في النوع ولا في النسبة عنها لدى غير الجانحين أو لدى الجمهور خارج المؤسسات العلاجية (الخواجة، 2003، 94).

نستطيع مما تقدم أن نفسر سلوك المجرم بأنه تعبير رمزي أو تعويض سلوكي غير مباشر، ينشأ عن إطلاق دوافع مكبوتة، وهذا يكون نتيجة لشعور الفرد بالقلق، أو لشعوره بالذنب، وقد يطلبُ لنفسه العقاب لإزالة الشعور بالذنب، ذلك الشعور الذي تَكَوَّنَ في اللاشعور. فالمجرم بمقتضى هذا التفسير يرتكب جريمته لينال العقاب عليها. لأجل ذلك قد يترك بصورة لاشعورية الكثير من الأخطاء في أثناء ارتكابه لها، لتكون أدلة ثبوتية تقود إلى كشف جريمته، وإلى القبض عليه وإلى إدانته ومعاقبته.

النظرية الإنسانية:

يرى ماسلو (Masloo) أن الحاجات والدوافع توجه سلوك الإنسان، ويقسم الحاجات إلى نوعين؛ **النوع الأول:** حاجات عضوية داخلية؛ كالطعام، والشراب، والجنس، **والنوع الثاني:** الحاجات النفسية والاجتماعية، وهي عبارة عن عمليات عقلية وانفعالية مكتسبة تحرك السلوك والاتجاهات، ويؤكد ماسلو بأن الحاجات العضوية تدفع بالفرد إلى أن يسلك سلوكاً معيناً حتى يقلل التوتر الناشئ عن عدم إشباعها، وأن حياة الفرد تتوقف على هذه الحاجات ومن دونها لا يستطيع الحياة والبقاء. وإن هذه الحاجات تخضع لعمليات التعلم من ناحية، وأصناف من الحرمان من ناحية أخرى، فالشعور بالحرمان يُعَرِّض الفرد إلى الاضطراب والقلق والتوتر، وخاصة إذا كان صغير السن لم يتدرب على تحمل الحرمان، لذلك فإن أهم عوامل انحراف الأحداث هو الشعور بالحرمان، الذي ينتج عن وجود عائق بالبيئة يحول دون إشباع الحاجات الأساسية للفرد. لذلك نجد أن أكثر الجانحين ممن حرموا من الحاجات العضوية والنفسية تكون أوضاع أسرهم الاجتماعية والاقتصادية صعبة، وعاجزة عن تقديم أبسط المقومات المادية للحياة الإنسانية. (العقل، 2006، 8)، فالسبب الأول في اضطرابات الشخصية والأمراض النفسية هو الإحباط في إشباع الحاجات الأساسية مثل الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمان والانتماء والتقدير وتحقيق الذات، إذ يرى ماسلو أن الحاجات يجب أن تشبع وإلا أصابنا المرض، فكلما تدنى المستوى الذي عنده تحبط الحاجة زادت خطورة المرض (عبد الرحمن، 2000، 19). ويعتقد ماسلو أن غياب الحب والانتماء يعطل النمو، لذلك فهو ضروري للحياة مثل الطعام، فأولئك الذين لا يحصلون على الحب والانتماء المطلوب لن يكون بمقدورهم منح أو إعطاء الحب للآخرين عندما يصبحون أشخاصاً

بالغين. كما يؤكد ماسلو على أن أولئك الذين أحبطت حاجاتهم أو ثبطت فهم أكثر عرضة للاضطرابات النفسية (إنجلز، 1991، 24).

كما يشير إلى أهمية تحقيق الذات وجعلها في قمة هرم الحاجات النفسية، حيث يرى أنه كلما زادت حدة عدم تحقيق الذات زادت خطورة المرض، ولأن تحقيق الذات لا يمكن إنجازه من دون إشباع الحاجات الأدنى التي يشترك فيها جميع الناس مثل الحاجة للأمان والانتماء والحب وتقدير الذات، وبهذا فإن ماسلو يقدم تأكيداً له أهميته في هذا الصدد يتعلق بأهمية العلاقة الشخصية للمريض مفاده أن المفاهيم السلبية عن الذات ترتبط بالانحراف والاضطراب النفسي والعصاب، في حين ترتبط المفاهيم الإيجابية بالسواء والصحة النفسية (الزعبي، 2001، 31). **ويؤكد روجرز (Rogers) على أهمية تحقيق الذات** فالناس يسيطر عليهم دافع تحقيق الذات ويبقى هذا الدافع هو المحرض الداخلي لسلوك الفرد. وقد تنشأ صراعات بين الحاجات الناجمة عن تقدير الذات، مما يؤدي إلى سوء التكيف للفرد. وقد يتطور سوء التكيف عند الفرد عندما يمر بخبرة غير منسجمة مع شروط تقدير الذات لديه، وعندما لا تنتظم هذه الخبرة ضمن نظام خبرات الشخص بشكل يقبله. عندها يناله التشويه والتحريف والإنكار، الأمر الذي يحدث التناقض بين الذات والخبرة. ويصاحب هذا التناقض الذي يعيشه الفرد شعور بالتهديد والقلق، وعندما يزداد هذا التناقض بدرجة عالية، فإن الفرد سيكون مضطراً إلى مساعدة تجعله منسجماً مع الذات، وعندما لا يحصل له ذلك الانسجام يجد نفسه محبطاً، عندها يشعر بقوة اتجاه العدوان على الذات والآخرين (القريطي، 1998، 36). كما يؤكد أن الفرد يولد مزوداً بدافع فطري لتحقيق ذاته، وأنه خلال تفاعله مع ما يحيط به ينزع بكيانه العضوي إلى تقويم ما يحيط به من خبرات على ضوء ما إذا كانت محققة لذاته أو غير محققة لها، فيقبل على الخبرات الإيجابية المحققة لها ويعرض عن السلبية المتعارضة معها، وهذا ما يوجه سلوكه، إذ تسيطر عليه الحاجة إلى تحقيق الذات أو اعتبارها، أما اضطرابه وعدم توافقه فهو ناجم عن التباعد أو عدم التطابق بين الذات المدركة والذات المثالية مما يشعره بالتهديد والقلق ويولد لديه صراعاً بين الذات والخبرات الجديدة (حنتول، 2005، 41). كما يرى أن أي إحباط يعوق ويهدد إشباع حاجات الإنسان الأساسية سوف ينتج عنه تقويم سيئ للذات ونقص احترام الذات أي النزوع لتحقيق الذات والحاجات الناجمة عن تقدير الذات الأمر الذي يؤدي إلى سوء تكيف الفرد والذي قد يؤدي به إلى أن يسلك سلوكاً إجرامياً نتيجة عدم التكيف (الزيود، 1998، 67)، فمفهوم الذات هو لب نظريته وجوهرها، وهو جوهر الشخصية، لذا فإن أي إحباط يعيق أو يهدد إشباع حاجات الفرد الأساسية وخاصة صورة الذات ينتج عنها تقويم سيئ للذات ونقص في احترامها (الصمادي وعبد الله، 1994، 49). وبذلك فإن الإحباط والحرمان لا يؤثران في شخصية الفرد إلا إذا ارتبطا بمفهومه لذاته، فعندما يمر الفرد بخبرة غير منسجمة مع شروط تقدير الذات لديه، في هذه الحالة لا تنتظم الخبرة ضمن نظام خبرات الشخص بشكل يقبله، فينالها التشويه والإنكار والتحريف، وهذا يحدث تناقضا بين الذات والخبرة ويؤدي إلى شعور الفرد بالتهديد والقلق وهنا تبدأ

المتاعب النفسية والانحراف النفسي (الزيود، 1998، 51). فالسلوك البشري حسب النظرية الإنسانية هو نشاط موجه نحو هدف معين، يقوم به الفرد لإشباع حاجاته الأساسية، فالنزعة لتحقيق الذات تُعَدُّ المحرض الداخلي لسلوك الفرد، فالحاجة إلى التقدير تأتي من الآخرين، فكل شخص يحتاج إلى التقدير الإيجابي من الآخرين، وعلى هذا الأساس يطور الشخص تقديراً لذاته وقد يكون هذا التقدير إما إيجابياً أو سلبياً، فقد يتعلم الفرد سلوكيات محببة وتحدث استجابات دافئة من الآخرين والمهمين في حياته، في حين تُحدث سلوكيات أخرى الرفض والتجنب، وبهذا يتعلم الطفل السلوكيات التي تجلب له استجابات مستحبة ويبدأ بقبول قيم الآخرين بالإضافة إلى قيمه.

تجد الباحثة من خلال هذه النظرية أنه لابد من إشباع الحاجات النفسية للحدث المتمثلة (بالحاجة إلى الانتماء والحب والأمن والاستقرار وتحقيق الذات) لأن الحرمان من أحد هذه الحاجات سيكون سبباً في نشوء الاضطراب النفسي لدى الحدث ونشوء السلوك الإجرامي لديه لتعويض النقص في هذه الحاجات اعتقاداً منه أن السلوك الإجرامي سوف يشبع له مثل هذه الحاجات.

النظرية السلوكية:

خالفت المدرسة السلوكية المدرسة التحليلية في تفسير السلوك المنحرف، ورفضت منهج الاستبطان والتداعي الحر والغوص في أعماق اللاشعور لتفسير السلوك الإنساني، حيث ترى المدرسة السلوكية أن معظم سلوكيات الإنسان متعلمة، وهي خبرات مكتسبة من البيئة، وهي تمثل استجابات لمثيرات محددة في البيئة، فيولد الإنسان محايدا، فلا هو خيّر ولا شرير، وإنما يولد صفحة بيضاء، ولكن يتعلم في البيئة الاستجابات السلوكية سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وعندما يولد الشخص يكون مزودا ببعض الاستعدادات، وسلوكه عبارة عن تفاعل الاستعدادات الوراثية مع البيئة. فذكر الصمادي أن السلوك الجنائي عبارة عن عادات سلوكية سالبة اكتسبها الفرد للحصول على التعزيز، وتعلمها من البيئة بالمبادئ نفسها التي تعلّم بها السلوك السوي، فيمكن أن يكون قد اكتسبها من خلال ملاحظة نماذج سالبة في حياته، وإما أن يكون قد سلكها بطريقة غير صحيحة وحصل على التعزيز، أو أن يكون قد سلكها كرد فعل انفعالي وحصل على تفريغ بعض شحنات سالبة، ويكون هذا السلوك مخالفا لمعايير وقوانين المجتمع، وفي التعلم الإجرائي يسلك الشخص حسب مبدأ الإقدام على اللذة وتجنب الألم، فالسلوكيات التي تجلب للإنسان اللذة أو تجنبه الألم يتم تعلمها وتخزينها وتكرارها، أما السلوكيات التي تجلب للشخص العقاب والألم قد يتم انطفاؤها واختزالها (الصمادي وعبد الله، 1994، 68). **وهذا ما أكدته الانطلاقة الأولى لهذه المدرسة حيث أكد مؤسس هذه النظرية واطسن (Watson)** أن سمة العدائية عند الفرد محكوم بالمثيرات البيئية وأنه كلما زادت المثيرات التي تؤدي إلى الاستجابات العدوانية كلما نمت صفة العدوان وهذا ما أسماه واطسون مبدأ التكرار، ولن يتم ذلك التكرار إلا إذا قوبل بالدعم والتعزيز، وبذلك تصبح صفة العدوان رهينة تكرار المثيرات وتدعيمها. (عبد الرحمن، 2000، 25)، وقد رفض تأثير الوراثة كلية في سلوك الفرد وشخصيته وأبرز دور البيئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية، حيث يرى أن المتعلم

إذا ما أعطي عدة استجابات لمثير ما فإن الاستجابة التي تتكرر أو تتردد أكثر من غيرها هي الاستجابة التي تم تعلمها، وأنه كلما عززت هذه الاستجابة بحكم تكرارها فإنها ستصبح استجابة طبيعية، كذلك كلما كانت الاستجابة حديثة أصبحت هي الاستجابة الطبيعية، أي أنه جعل التكرار هو الذي يكون الاستجابة الغالبة. (حنتول، 2005، 16) لذا نجد أن تعلم السلوك المنحرف أو الإجرامي عند واطسون كما قال بأنه قادر على أن يجعل من الطفل عدوانياً وذلك من خلال جعل هذه الشخصية متكررة بحكم تعزيز هذه الشخصية أي أن الفرد العدواني قد يستجيب للعديد من المؤثرات التي تساعد صفة العدوان على الظهور وإذا قوبلت بالدعم من الآخرين فإنها تصبح متكررة في مواقف أخرى وبذلك قد تصبح صفة دائمة في حياته تقوم بالعدوان والسلوك الإجرامي المضاد للمجتمع. (عبد الرحمن، 2000، 39)، ويتابع **سكنر (Skinner)** في هذا الاتجاه ويرى: أن سلوك الناس سلوك متعلم وأنه محكوم في أي وقت بالكثير من العوامل المستقلة في أساسها ولهذا يجب ألا يتوقع الناس إدراك الكثير من الاتساق السلوكي من موقف لآخر، ومثال ذلك أن الفرد يبدو شديد العدوان في بعض المواقف ويبدو وديعاً عاطفياً في مواقف أخرى، أي أن الفرد في أي وقت يعتمد على تاريخ تعلمه العدوان والظروف الحالية. كما أكد على مبدأ الإشراط البسيط مثل التعزيز والانطفاء والإشراط المضاد والتمييز. ويرى أن العدوان سلوك يظهر نتيجة التعزيز أي أن الوالدين إذا لم ينكروا ويعاقبوا أطفالهم على سمة العدائية، فهذا يمثل لهم تعزيزاً للاستمرار. في حين يرى أن العقاب إذا لم يعقب بتدعيم لسلوكيات المعاقب عليها قد تظهر وقد تكون أكثر قوة (الزعبي، 2001، 26). فالعقاب في نظر سكنر يمكن أن يوقف سلوكاً ولكنه لا يقضي عليه أو يزيله، فالعقاب يُخَلِّفُ الخوفَ، لكن في حالة انخفاض هذا الخوف نجد أن السلوك سيعود للظهور كما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوبة مثل الكره والغضب والعدوان، فالرجل الذي سجن بسبب ميوله الإجرامية ليس بالضرورة عليه أن يتجنب العنف مستقبلاً أو الاستمتاع بآلام الآخرين وقد يعاود بالظهور السلوك المعاقب عليه وبدرجة أقوى (عبد الرحمن، 1998، 42). **وبقيت هذه النظرة في السلوكية الراديكالية حيث فسر هيل (Hall) عميلة التعلم:** على أساس ما يسمى اختزال أو تخفيض للحافز أي أن السلوك المتعلم يظهر فقط إذا تلا استجابة الفرد اختزال للحافز فالطفل يتعلم مص زجاجة الحليب أو الرضّاعة من أجل أن يخفف من جوعه أي اختزال الحافز، لكن لو أن الرضاعة هذه لم ينتج عنها تخفيض لحاجة الجوع فالرضيع لن يتعلم القيام بهذا النشاط أو العمل، وكذلك الفرد يتعلم العدوان أو السلوك الإجرامي من أجل أن يشبع حاجة ما كأن يعتدي أو ينتقم أو يسرق من أجل الضعف المادي أو غيرها فمتى ما تحققت هذه الحاجات استمرت هذه السلوكيات معه في مراحل حياته (إنجلز، 1991، 74). ولم تختلف رؤية **تولمان (Tolman) عن سابقيه** فالشخص يتعلم أي مثيرات تؤدي إلى مثيرات أخرى أي أن المثيرات هي إشارات لمثيرات أخرى، فالفرد الذي يتعلم السرقة من أجل الانتقام مثلاً فإنه سوف يعتدي من أجل الانتقام (حنتول، 2005، 17). واستمرت السلوكية في تفسير الحدث والجنوح معتمدة

على المثير والاستجابة حتى مجئ كل **من دولارد (Dollard) وميللر (Miller) اللّذيْنِ أدخلا العلم المعرفي والتحليلي السلوكي لتفسير الجنوح والجريمة:** فالمجتمع يطلب من الطفل أن يتعلم كيف يكون عدوانياً في بعض المواقف وخاضعاً في مواقف أخرى، والأسوأ من ذلك أن تأتي هذه المطالب عندما لا يكون الطفل فيه مزوداً بجميع الوظائف الرمزية للغة، لأن مثل تلك التميزات قد تتجاوز ببساطة قدرته على التعلم مما يؤدي إلى بعض صور الإحباط والاضطراب الانفعالي. (موسى، 1998، 61)، كما يؤكد دولارد وميللر على أن الإحباط يقود إلى العدوان وأن عدم تحقيق الفرد لأهدافه يشعره بالإحباط الذي بدوره يؤدي إلى سمة العدائية إزاء الأشخاص أو الأشياء أو الممتلكات التي حالت دون تحقيق أهدافه. وهذا يعدُّ من أبرز أضرار الشخصية المضادة للمجتمع، كما أكد على أنه كلما زادت شدة الدافع الذي يرغب الفرد في إشباعه وتتم إعاقة ذلك الإشباع، زادت شدة الإحباطات ومن ثم زيادة السلوك العدواني (الزّيود، 1997، 39)، كما يرى كل من دولارد وميللر أن الفرد قد تزيد لديه درجة القلق بسبب أفكاره الخاصة. وما المرض إلا نتيجة ما يتخيله الفرد عن مواقف الاشمئزاز، فيغضب الفرد إذا طال التفكير في نتائج هذه المواقف، وقد يتأثر من الآخرين بناءً على ما توصل إليه من خيالات معتمداً في ذلك على خيالاته (عبد الرحمن، 2000، 57). كما يشير كل من دولارد وميللر إلى أن الصراع اللاشعوري الذي يتم تعلمه خلال مرحلة المهد والطفولة هو أساس المشكلات الانفعالية في مراحل العمر التالية، وان الطفل يتعلم الصراع العصابي أو حتى العدوان والسلوك المنحرف نتيجة للمعاملة الوالدية والإساءة إلى نموه. لذلك ركزا على أهمية المحتويات اللاشعورية كمحددات لتعلم السلوك من خلال الخبرات المكبوتة لدى الفرد (عبد الرحمن، 1998، 59). كما أكدا أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من طرائق متنوعة بهدف إشباع الحاجات، أي أن الإنسان عند دولارد وميللر يتعلم السلوك من أجل الكفاح لتحقيق أهداف متنوعة فقد يسرق ليحقق حاجة تملك المال ويقتل ليحقق المركز والقوة ويعتدي ليحقق المنافسة والتسلط. (القريطي، 1998، 41).

تجد الباحثة من خلال ما تقدم أن المدرسة السلوكية ركزت على العوامل البيئية وأثرها في السلوك وأهملت العوامل الوراثية فقد وجدت أن سلوك الإنسان هو سلوك متعلم ومن هنا يمكن تفسير السلوك العدواني لدى الأحداث الجانحين على أنه سلوك متعلم من البيئة من حولهم أو من نماذج سلوكية تعتبر هي المثال الذي يحاكيه الطفل في فترات نموه أو يميل إلى تقليده مثل الأب أو الأم أو جماعة الرفاق......الخ. ولكن تجد الباحثة أنه على الرغم من أهمية العوامل البيئية في تحديد السلوك إلا أننا لانستطيع إهمال العوامل الوراثية والتي تلعب بالغ الأثر في تحديد سلوك الشخص وخاصة إذا تضافرت مع العوامل البيئية.

النظرية الواقعية (نظرية الاختيار):

ترى هذه المدرسة أن سلوك الإنسان مدفوع، توجهه حاجات بيولوجية أساسية مثل :الحاجة إلى البقاء والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى تقدير الذات والحاجة إلى الاستجمام والحرية، ويعمل الدماغ كنظام

ضابط لإشباع الحاجات. فعندما يكون الشخص غير قادر على إشباع حاجاته من الحب واعتبار الذات، فإنه يعاني من ألم نفسي، وهذا يشير إلى وجود مشكلة، ويعمل الناس على تخفيف هذا الألم عن طريق الاندماج مع الآخرين. أما الفشل في هذا الاندماج فإنه يؤدي إلى إنكار المسؤولية ويؤدي إلى ما يسميه جلاسر (Glasser) (الانخراط الذاتي) وهذا الانخراط مع الذات يأخذ أشكالاً مثل المخاوف المرضية، والكبت، والسلوك غير الاجتماعي، وإدمان الكحول، والذين ينخرطون مع الذات يعرفون أنفسهم بالفشل، وتشكيل الهوية الفاشلة. (Glasser, 2000, 26)، ومن هذا المنطلق، يفسر جلاسر السلوك الإجرامي بأنه مظهر من مظاهر عدم المسؤولية، حيث يفشل دماغ الفرد في إصدار سلوكيات مقبولة اجتماعيا، فالسلوك الجنائي سلوك مصدره الدماغ ومضبوط من قبله يهدف إلى إشباع إحدى الحاجات الأساسية، يلجأ الفرد للسلوك الجنائي لتحقيق صورة في الدماغ لكون الشخص قد فشل في اكتساب سلوك مقبول اجتماعيا (الصمادي وعبد الله، 1994، 64).

النظرية الاجتماعية:

تركز هذه النظرية على العوامل البيئية والحضارية والاقتصادية والجغرافية والنفسية والتاريخية مجتمعة معا، وتعطي أهمية في دراستها على البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وآثارها على البنية والتنظيم الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي وثقافة المجتمع انطلاقا من تعريف السلوك المنحرف، وتفترض هذه المدرسة أن جميع أفراد المجتمع لابد من أن يكونوا على وعي بقيم المجتمع ومعاييره وأخلاقياته، فالانصياع للمعايير هو المتوقع والانحراف عنه يجب دراسته وتفسيره (ناجح، 1999، 28)، بدأ سذرلاند (Sutherland) في محاولته لتفسير سلوك الجانح وارتفاع معدلات الجريمة من نقطة غاية في الأهمية، تمثلت في مراجعته لكثير من النظريات التي طرحت بصدد هذا الموضوع، بما في ذلك النظريات التي تدخل ضمن الاتجاه التكاملي، وهدفه من ذلك بلوغ الأوليات التي يشترك فيها المنحرفون والمجرمون، أي أنه سعى للوصولِ لطرحٍ فيه من العمومية ما ييسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي. وهو يعتقد أن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف كحالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعتري البناء الاجتماعي فتخل بوظائف أنساقه الاجتماعية والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تأدية هذه المهمة التي على رأسها الأسرة والمدرسة، والنادي، وغيرها من المؤسسات التربوية الاجتماعية. إن مثل هذه الوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسوا من فئة المجرمين، ولا يتم ذلك من خلال التقليد النفسي كما يذهب "تارد" إنما عن طريق تعلم هذا السلوك من خلال انخراط الفرد في تلك الجماعات التي تبيح مثل هذا السلوك الإجرامي(الدوري، 1973، 247–251).

ويمكن تلخيص رؤية سذرلاند للسلوك الجانح بالنقاط التالية والتي تؤلف في مجموعها نظرية أسماها نظرية "الاختلاط التفاضلي":

1. أن السلوك الجانح متعلّم، أي أنه لا يورث.

2. يتم تعلّم السلوك الإجرامي الجانح بالتفاعل مع الآخرين.

3. يتم تعلّم السلوك الجانح ضمن جماعة محددة، تتميز بعلاقات مباشرة وشخصية وثيقة، مما يعني أن دور وسائل الاتصال غير المباشرة في تطور سلوك الجانح محدود.

4. تعلّم السلوك الجانح يتضمن تعلّم تقنيات ارتكاب الجريمة، ويتضمن أيضا توجيه الدوافع والميول والاتجاهات نحو الانحراف.

5. توجيه الدوافع بهذا الشكل هو نتاج التفسير الملائم أو غير الملائم للقوانين المرعية، وهذا يرتبط بتفسير الجماعة التي ينتسب إليها الشخص للقوانين العامة وطريقة تعاملها معها.

6. يصبح الفرد جانحا عندما تطغى التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تحترمه، ويصبح الفرد جانحا إذا وجد أمامه نماذج ومعايير سلوكية جانحة لا تجابهها معايير متكيفة على درجة كافية من القوة.

7. تتنوع هذه التفسيرات المضادة للقانون من حيث التواتر، والمدة، والأسبقية، والشدة، فإذا تمثل الشخص بمعايير جانحة قبل أن يتعرض لتأثير المعايير المتكيفة قد يصبح جانحا بشكل نهائي، والعكس صحيح.

8. تعلُّم السلوك الجانح كعملية عن طريق التقليد.

9. السلوك الجانح يعبر عن مجموعة من الحاجات والقيم ولكن لا يفسر من خلالها. (حجازي، 1995، 27). بذلك يمكن النظر إلى الانحراف في المدرسة الاجتماعية على أنه: نتاج موضوعي، مرتبط بضغوط البيئة الاجتماعية التي تضغط على سلوك الأفراد وقد تدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي. (السرحان، 2004، 17).

والنظرية الاجتماعية الحديثة لا تهدف فقط إلى التفكير بخطأ الجانح بتوقيع عقوبة عليه، وإنما يسعى إلى حماية المجتمع ضد المشاريع الإجرامية، وتتحقق هذه الحماية عن طريق مجموعة من التدابير غير الجزائية، موجهة إلى امتصاص فعالية الجانح الإجرامية وتخليصه من سلوكه المنحرف سواء بالإبعاد أم بالعزل أم بتطبيق وسائل علاجية وتربوية (السراج، 1999، 41 – 43)، وبالتالي فإن قيمة النظرية الاجتماعية في الفكر الجزائي في أنها حركة إنسانية أخلاقية عالمية. وبالتالي ترمي إلى فهم جديد للإنسان، لإعادة تنشئة الجانح باستعمال وسائل العلم الحديثة، ومعطيات العلوم الإنسانية وهذا ما جعل لها بريقاً خلاباً، وجمع رجال العلم والقانون حولها، ودفع العديد من التشريعات إلى تبنى مبادئها.

النظرية التكاملية:

تشير هذه المدرسة إلى أن التفسير الصحيح للسلوك الجانح يتطلب أن يتم التكامل بين المدرسة الاجتماعية والمدرسة البيولوجية والنفسية (منصور، 2003، 43). وتفسر هذه المدرسة الجريمة والسلوك

الانحرافي من خلال تفاعل متغيرات متعددة وليس من خلال متغير واحد، وبذلك فهم يركزون على تفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية في تشكيل السلوك الجانح. والانحراف سلوك يصدر عن الشخص نتيجة تفاعله مع الجوانب الاجتماعية والثقافية والأفراد في مجتمعه، وبهذا يعتمد التفسير العلمي التكاملي لهذا السلوك على فهم العوامل والظروف الشخصية والمجتمعية والثقافية التي تشكل الإطار العام والمباشر للسلوك (صمادي وعبد الله، 1994، 64)، ويرى المنحى التكاملي كذلك تفاعل العوامل الاجتماعية مع العوامل النفسية والوراثية في تحديد السلوك الجانح، وأن الاستعداد النفسي للجريمة ما هو إلا وليد ظروف معينة أحاطت بالمجرم وبالأخص من الناحية الاقتصادية، كما أن الطموح والرغبة في حياة أفضل قد تدفع الفرد إلى البحث عن أقصر السبل لتحقيقها، لذلك يجب البحث في أسباب الانحراف (أبو رمان، 2008، 34)، فحقيقة سلوك الجانحين يكمن في نقص في الكفاءة الذاتية والمهارات الاجتماعية التي يحتاجونها لحل مشاكلهم الشخصية، ويشير العلماء أيضا إلى أن الأحداث غير الجانحين يحلون مشاكلهم بطريقة أفضل من الأحداث الجانحين، وجاء في الدراسات إلى أن التدريب على المهارات الاجتماعية جزء من برامج إعادة التأهيل لسلوك الجانحين (Gaffney & Mcfall, 1981) وإن نقص مهارة ضبط النفس والسلوك المتهور والمندفع يظهر بشكل ملحوظ في سلوك الجانحين وفي عناصر العمل الإجرامي.

وكذلك يظهر النقص في علاقاتهم الاجتماعية وتواصلهم مع الآخرين (Hussman, 2003). وقد أكد برت (Burt) وهو من رواد المدرسة التكاملية، على تعدد العوامل المفضية إلى الإجرام أو الانحراف ومن أهم هذه العوامل:

- العوامل البيولوجية: كالاستعدادات الوراثية، والاضطرابات الغددية، والعصبية، والأمراض الجسمية، والعاهات البدنية.
- العوامل العقلية: مثل ضعف الذكاء.
- عوامل دينية ونفسية وانفعالية: تنجم عن نقص الإشباع للحاجات النفسية والروحية للفرد.
- عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية: كضعف المستوى الاقتصادي للفرد، ورفاق السوء، والأثر الضار لوسائل الإعلام وغيرها. (السرحان، 2004، 18)

يمكن القول إنه ليس هناك نظرية اجتماعية واحدة قادرة على تفسير السلوك المنحرف، فهناك الكثير من النظريات حاولت تفسير السلوك المنحرف، ومهما اختلفت هذه النظريات من حيث توسيع نطاق البيئة أو تضييقها، فإنها تتفق جزئياً على الأقل في طابعها الاجتماعي أو في منطلقاتها النظرية أو في التحليل أو في التفسير.

نظريات الأنماط (Types Theory):

يعدُّ تصنيفُ الناس إلى مجموعة من الأنماط من أقدم ما عرفته البشرية، من محاولات لتصنيف الشخصية، وأول من قام بهذا النوع من التصنيف هو أبقراط قبل أربعمائة سنة قبل الميلاد. فقد صنف

الناس إلى أربعة أنماط على أساس سوائل الجسم الأربعة، وهي: الدموي والصفراء والسوداء والبلغم، ويرى أن سيادة أحد هذه الأخلاط يؤدي إلى سيادة أحد الأمزجة على الإنسان، من هذا المبدأ حاولت نظريات الأنماط أن تضع لكل شخصية نمطها الفريد من السمات، وأن هذه السمات تقوم بدور فريد في تحديد سلوك الفرد، و"أن السمات أنماط سلوكية عامة ثابتة نسبياً، وتصدر عن الفرد في مواقف كثيرة، وتعبر عن توافقه للبيئة، ولا يمكن ملاحظة السمات مباشرة، ولكن يستدل على وجودها من ملاحظة سلوك الفرد خلال فترة من الزمن. ونظريات السمات، تستعين بعدد كبير من السمات، التي يفترض أنها مشتركة بين الناس جميعاً في وصف كثير من الفروق الأخرى في الشخصية، ولذلك يعتقد أصحاب هذه النظريات أن هذه الطريقة في تحديد سمات فردٍ ما، هي أحسن طريقة لوصف وتقويم الشخصية". (العجمي،2005 ، 23–24) وبالنظر إلى فكرة السمات نجد أن وجودها وبدايتها كانت قائمة على وجود نمط ثابت لدى الفرد من الاستجابات الخاصة بموقف معين: "فخصائص الشخصية تنمو نتيجة محاولة الفرد إقامة علاقة مؤثرة بينه وبين البيئة، فالتغيرات التي تطرأ سواء في عالم الفرد الخارجي أم الداخلي تدفعه إلى تعديل سلوكه من أجل البقاء، ومن أجل إشباع حاجاته الأساسية وتجنب التوترات المختلفة غير المرغوب فيها. ثم إنه – نتيجة لنمو أساليب متميزة استجابة لهذه المتغيرات – يمكن أن تلحظ وجود نمط ثالث من الاستجابة عند الفرد، مما يمكننا القول بوجود سمات معينة للشخصية." (غنيم، 1978م، 12).

ويتأكد وجود السمات من ثلاث حقائق هي:

1– لشخصيات الأفراد درجة مرتفعة من الاتساق، فإن الشخص يكشف عن الاستجابات التعودية نفسها خلال عدد كبير من المواقف المشابهة.

2– بالنسبة لأية عادة، فإننا يمكننا أن نجد بين الناس اختلافاً في الدرجة أو في كمية هذا السلوك.

3– لشخصيات الأفراد نوع من الاستقرار، فإن الشخص الذي يحصل على درجة معينة (على أحد المقاييس) هذا العام، سيحصل في العادة على درجة قريبة منها في العام التالي. (عبد الخالق، 1990: 66)

والمتأمل في الحقائق السابقة يجد أنها تنظر إلى سمات الشخصية باعتبارها نوعاً من العادات العامة التي من المحتمل أن تستدعى عن طريق عدد من المواقف. "ويمر علم النفس بثلاث مراحل بهدف الوصول لمفهوم السمة، فالمرحلة الأولى تسند فيها السمة إلى السلوك الذي يقوم به الفرد في عدة مواقف، أي أن الشخص يلاحظ من خلال المواقف التي يتعرض لها، لذلك فإن الصفة تعزى إلى السلوك وليس إلى الفرد. والمرحلة الثانية تعزى فيها السمة إلى الشخص لا إلى السلوك، ذلك لأن السلوك وقتي والشخص موجود قبل السلوك وبعده. أما المرحلة الثالثة فيتم فيها تسمية المفهوم أو السمة بمعنى: أن هذا الفرد لدية سمة الاتزان أو الثقة بالنفس أو التسرع أو غيرها" (غنيم، 1978م،

250). لذلك تحتل نظرية السمات مركزاً مهماً وبارزاً في دراسة الشخصية، لأنها الوسيلة المثلى لوصف وتقويم الشخصية، ولذا فإنها نالت قدراً كبيراً من عناية العلماء، والباحثين الذين يرون أن الشخصية عبارة عن مجموع ما يمتلكه الفرد من سمات تعبر عن مظاهر الثبات والتماسك النسبي في سلوك الفرد. ولعل من الموضوعات المهمة التي استرعت انتباه العلماء موضوع الفروق الفردية وثبات السلوك، كما تتمثل في أبعاد الشخصية والسمات التي لها دور أساس في تشكيل معظم نظريات الشخصية. وتنوعت تعريفات السمات كما تنوعت تعريفات الشخصية ولقد واجه علماء النفس الكثير من المتاعب حتى توصلوا إلى حصر عدد من السمات العامة والتي تكمن وراء السلوك (العناني، 1997م، 65).

وبذلك تتعدد تعريفات السمة كتعدد تعريفات الشخصية تبعاً لاختلاف النظريات التي تفسرها وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

ورد تعريفها في معجم الصحة النفسية: بأنها مظهر ثابت نسبياً من مظاهر السلوك (موسى، 1998، 252)، **ويُعَرِّفْ ألبورت السمة بأنها:** نظام نفسي عصبي يتميز بالتعميم والتمركز وتختص بالفرد ولديه القدرة على نقل العديد من المنبهات المتعادلة وظيفياً، وعلى الخلق والتوجه المستمرين لأشكال متعادلة من السلوك التعبيري والتوافقي (هول ولندزي، 1971، 274)، **ويعرفها كاتل** بأنها: "مجموعة ردود الأفعال أو الاستجابات التي يربطها نوع من الوحدة التي تسمح لهذه الاستجابات أن توضع تحت اسم واحد ومعالجتها بالطريقة ذاتها في معظم الأحوال".(غنيم، 1978، 251)، **ويرى جيلفورد** "أن السمة هي أي جانب يمكن تمييزه وذو دوام نسبي وعلى أساسه يختلف الفرد عن غيره". (الأنصاري، 1999، 66)، **ويعرفها آيزنك** بأنها: "مجموعة من الأفعال السلوكية التي تظهر معاً وتعد السمات عنده مفاهيم نظرية أكثر منها وحدات حسية" (عبد الخالق، 1990م، 67)، ويتضح من العرض السابق لتعريفات السمة أنها اتفقت في بعض الجوانب، واختلفت في جوانب أخرى، فقد اتفق معظم العلماء في تعريفهم للسمة على أنها تأخذ صفة الثبات السلبي، وأنها تعطي الفرد خاصية تميزه عن غيره من الأفراد أي تجعل منه نمطاً قائماً بذاته. كما أن السمة الانفعالية أو المتعلقة بمواقف اجتماعية هي مجال الاهتمام في بحوث الشخصية. وتتبنى الباحثة تعريف السمة هي: "خصلة أو صفة ذات دوام نسبي، يمكن أن يختلف فيها الأفراد فتميز بعضهم عن بعض أي أن هناك فروقاً فردية فيها. وقد تكون السمة وراثية أو مكتسبة، ويمكن أن تكون كذلك جسمية أو معرفية أو انفعالية أو متعلقة بمواقف اجتماعية. والأخيرتان هما مجال الاهتمام في بحوث الشخصية". (عبد الخالق، 1990م، 67).

نظريات السمات:

لقد تنوعت نظريات السمات تبعاً لتنوع مناهج وطرائق البحث فيها فالبعض استخدم التحليل العاملي، والآخر استخدم بعض المعايير والمحكات لتحديد السمة (العنزي، 1998م، 101).

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم نظريات السمات على حسب طريقة البحث فيها إلى:

1- **نظريات السمات القائمة على الاستعدادات النفسية.**

2- **نظريات السمات القائمة على التحليل العاملي.**

أولاً: نظرية جوردن آلبورت القائمة على الاستعدادات النفسية:

يعتبر آلبورت عميد سيكولوجيا سمات الشخصية، ولقد نظر إلى السمات باعتبارها الوحدة المناسبة لوصف الشخصية والسمة لديه ليست صفة مميزة لسلوك الفرد فقط بل إنها أكثر من ذلك، إنها استعداد أو قوة أو دافع داخل الفرد يدفع سلوكه ويوجهه بطريقة معينة، فالشخص الذي يتسم بالكرم يكون دائماً لديه الاستعداد للتصرف بكرم (نجاتي، 1983، 339). فقد نظر إلى السمات على أنها بنية عصبية نفسية لها القدرة على استخلاص المثيرات المتكافئة وظيفياً وعلى المبادأة في التوجه المستمر لأشكال متكافئة من السلوك التوافقي والتعبيري. و(عبد الحميد، 1986، 256) و (محمد، 1996، 371).

وذكر كل من (جابر، 1998، 259) و(حنان العناني، 1997، 65) و(محمد، 1996، 372) عن ألبورت أنه قسم السمات إلى:

أ- السمات العامة والسمات الخاصة أو الفردية.

ب- السمات الرئيسَة والمركزية والثانوية.

جــ- السمات الوراثية والسمات المكتسبة.

أ- **السمات المشتركة أو الخاصة أو الفردية:** يميز آلبورت بين نوعين من السمات هما:

1. **السمات المشتركة العامة:** ويقصد بها السمات التي يشترك فيها الكثير من الناس بدرجات متفاوتة، ويمكن على أساسها المقارنة بين معظم الأفراد الذين يعيشون في ثقافة معينة والسمة العامة عادة سمة متصلة وتتوزع بين الناس توزيعاً اعتدالياً.

2. **السمات الفردية:** وهي السمات التي ليست لدى جميع الأفراد، بل خاصة بفرد معين، وهي التي يجب أخذها في الاعتبار، إذا أردنا وصف الشخص وصفاً دقيقاً. ويعتبر آلبورت السمات الفردية هي السمات الحقيقية التي تصف الشخصية بدقة أما السمات العامة فهي شبه حقيقية وهي مظاهر للشخصية يمكن على ضوئها مقارنة الأفراد بعضهم ببعض (نجاتي، 1983، 340).

ب- السمات الرئيسة والمركزية والثانوية:

يميز آلبورت بين ثلاثة أنواع من السمات:

1. **السمات الرئيسة:** هي السمة التي تسيطر على شخصية الفرد، وهي التي يظهر أثرها في جميع أفعاله تقريباً كسمة الكرم ولكن الذين يظهرون بهذه السمات من الأفراد قليلون.

2. **السمات المركزية:** هي السمة التي تكون أكثر تميزاً لدى الفرد عن غيره، وإن هذه السمات في العادة قليلة تراوح بين (5-10) سمات، ويرى آلبورت أن السمات المركزية هي سمات ثابتة في الشخصية، وما يشاهد من ثبات في سلوك الفرد إنما يرجع إلى سماته المركزية.

3. **السمات الثانوية:** هي السمات الهامشية أو الضعيفة، وهي قليلة الأهمية نسبياً في تحديد الشخص، وأسلوب حياته، تظهر عادة في ظروف خاصة، كالكريم يتصرف بطريقة لا تدل على الكرم (لازاروس، 1993، 56).

جـ – السمات الوراثية المكتسبة: يقصد البورت بالسمات الوراثية ما يرثه الفرد وتسمى (مصدرية) أما المكتسبة: فهي المتعلمة من الخارج وتسمى السمات (المظهرية). و بما أن السمات – مثل كل المتغيرات الوسطية – لا يمكن ملاحظتها مباشرة ولكنها تستنتج فقط، فيجب أن نتوقع صعوبات، وأخطاء في عملية اكتشاف طبيعتها، ولكن (البورت) في مقال له بعنوان (ما هي سمة الشخصية؟) وضع ثمانية معايير لتحديد السمة وهي كما يوردها كل من (عبد الخالق، ١٩٨٣، ٨٣) و (كامل، ١٩٩٠، ٢٩٣) على النحو التالي:

١– لها أكثر من وجود اسمي: أي أنها تعتبر عادات ذات تعقيد كبير.

٢– أكثر عمومية من العادات: أكثر من عادة تعني سمة.

٣– دينامية وعلى الأقل وتسهم واقعيّاً لحركات كل سلوك يقوم به الفرد.

٤– وجود السمة قد يتحدد تجريبيّاً أو إحصائيّاً – وهذا يتضح في الاستجابات أو المعالجة الإحصائية.

٥– السمات ليست مستقلة بعضها عن بعض وهناك ترابط فيما بينها .

٦– الشخصية إذا نظرنا إليها من الناحية السيكولوجية لا يكون لها دائماً الدلالة الخلقية نفسها، بمعنى أنها قد تنسجم أو لا تنسجم والمفهوم الاجتماعي المتعارف عليه.

٧– الأفعال أو العادات غير المتسقة مع سمة ما لا يمكن الحكم على عدم وجود هذه السمة، وربما نجد سمات متناقضة في شخص يتسم بالحذر والتسرع.

٨– قد ينظر لسمة ما في ضوء الشخصية التي تتصف بها، أو في ضوء توزيعها في المجموع العام من الناس.

تعد نظرية ألبورت من أهم النظريات وأولها التي حاولت أن تفسر السمات ولكنها بالغت في عدد السمات فكان من أهم الانتقادات الموجهة لنظرية السمات هو فشلها في وضع محكات واضحة تحدد نوع وطبيعة السمات وبذات السمات الرئيسية والمركزية والثانوية حيث بلغت عنده السمات ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف سمة. (محمد، 1996، 373)

ثانياً– نظريات السمات القائمة على التحليل العاملي:

وهي عديدة منها:

أ – نظرية العوامل لكاتل.

ب – نظرية العوامل لأيزنك.

أ- نظرية العوامل لريموند كاتل:

لقد قامت نظرية كاتل على منهج التحليل العاملي رغبة في تلافي مشكلة العدد الكبير والضخم من السمات لألبورت بحيث أصبحت في هذه النظرية قليلة العدد، وبينها ارتباطٌ عالٍ مما يساعد على فهم الشخصية (محمد، 1996، 374).

تقسيمات كاتل للسمات: يقسم كاتل السمات إلى عدة أقسام:

o **السمات الفردية والسمات المشتركة:** يتفق كاتل مع آلبورت في أن هناك سمات مشتركة، يشترك فيها الأفراد جميعاً أو جميع أعضاء بيئة اجتماعية معينة، وهناك سمات فريدة لا تتوافر إلا لدى فرد معين من دون غيره من الأفراد، بل إن قوة السمة تختلف لدى الشخص نفسه من وقت لآخر (جابر، 1990، 29). ويميز كاتل بين ثلاثة أنواع أساسية من السمات هي: **السمات المعرفية والدينامية والمزاجية:**

1. **السمات المعرفية:** وهي القدرات وطريقة الاستجابة للمواقف كالانتباه والتفكير.
2. **السمات الدينامية:** وهي تتصل بإصدار الأفعال السلوكية، وهي التي تختص بالاتجاهات العقلية أو الدافعية والميول، كقولنا: شخص طموح أو شغوف بالرياضة.
3. **السمات المزاجية:** وتختص بالإيقاع والشكل وغيرها فقد يتسم الفرد – مزاجياً – بالبطء أو المرح أو التهيج أو الجرأة وغير ذلك (الديب، 1994، 116).

كما يميز كاتل أيضاً بين نوعين من السمات هما: **سمات السطح وسمات المصدر:**

1. **سمات السطح (السمات الظاهرة):** وهي تجمعات من الوقائع السلوكية الملاحظة، والتي تبدو مترابطة أو يسايرُ بعضها البعض، كالأمانة والتكامل، والانضباط الذاتي والتفكير أو الاعتقاد. وهي وصفية وأقل استقراراً، وهذه أقل أهمية من وجهة نظر كاتل.
2. **سمات المصدر (السمات الأصلية، الأساسية):** وهي المؤثرات الحقيقية التي تساعد في تحديد السلوك الإنساني وتفسيره وهي مستقرة وهامة، ويرى كاتل أن هذه هي التي ينبغي أن يدرسها علم نفس الشخصية (جابر، 1990، 291) ودراسة السمات الأصلية (المصدر) مفيدة وقيمة لعدة أسباب:

- هذه السمات مع أنها قليلة في عددها ولكنها تمثل وصفاً مختصراً للفرد.
- السمات الأصلية لها تأثير حقيقي على تركيب الشخصية ولذلك فهي تحدد الطريقة التي نسلك بها ونتصرف، إذن فالمعرفة بسمة أصلية معينة قد يتيح لنا أن نذهب إلى أبعد من مجرد الوصف المجرد، وعمل التوقعات لسلوكيات إضافية يمكن أن نلاحظها فيما بعد. (إنجلز، 1991، 251)

كما قسم كاتل السمات الأصلية (المصدر) إلى قسمين:

1. **السمات التكوينية:** وهي التي أصلها ذات أساس وراثي أو الوضع الفسيولوجي للفرد.
2. **السمات البيئية:** وهي التي تنشأ عن البيئة وتتشكل بالأحداث التي تجري في البيئة التي يعيش فيها الفرد (عبد الخالق، 1983، 49). وعليه فسمات المصدر هي عناصر الشخصية من حيث أن كل ما تعلّمناه يتأثر بها، وسمات السطح هي مظاهر سمات المصدر. لأن سمات السطح هي مجموعة من الملاحظات المرتبطة، أما سمات المصدر فهي أسباب السلوك. ويخلص كاتل إلى أن سمات المصدر يمتلكها جميع الأفراد ولكن بدرجات مختلفة، فجميع الناس مثلاً يمتلكون الذكاء (سمة مصدر) ولكن لا يمتلكون القدر نفسه من الذكاء، وتؤثر سمة المصدر – الذكاء – في كثير من تصرفات الفرد، من حيث ماذا يقرأ؟ ومن يتخذ من الأصدقاء؟، ونوع العمل أو الدراسة. والبحث عن سمات المصدر عند كاتل يبدأ بقياس شيء يستطيع المرء أن يقيسه لدى مجموعة كبيرة من الناس، ثم يحسب معامل الارتباط بين هذه القياسات وتحلل هذه الارتباطات، والتحليل العنقودي لها يزودنا بمعلومات عن سمات المصدر (جابر، 1990، 291–292).

ب– نظرية العوامل لأيزنك:

تندرج نظرية آيزنك ضمن ما يسمى النظرية (البيولوجية – الاجتماعية) فقد بقي طول حياته يدافع هو وزملاؤه عن التصور الذي بني على الأبعاد الثلاثة للشخصية: (الانبساط والانطواء، العصابية والاستقرار الانفعالي، الذهانية اللاذهانية) تكفي لشرح التباين الملحوظ في شخصية الإنسان. (الشريف، 2007، 4) لقد استخدم أيزنك التحليل العاملي في عمله لكن استخدامه لهذا التحليل العاملي كان أكبر دلالة من استخدام كاتل، وينظر أيزنك للشخصية على أنها تنظيم هرمي، لأننا نجد في قاعدة هذا الهرم السلوكيات التي نستطيع ملاحظتها واقعيا، وهي الاستجابة المحددة، أما المستوى التالي (الأوسط) فتظهر فيه الاستجابات المعتادة، وفي قمة هذا الهرم أبعاد واسعة أو أنواع رئيسة.

إن معظم بحوث أيزنك التطبيقية كانت محاولات منه لفهم بعدين رئيسين هما: الاستقرار الانفعالي مقابل العصابية، والانطوائية مقابل الانبساط مما يعكس إلى أي درجة يعتبر الشخص محباً للاتصالات والعلاقات والمشاركة الجماعية (إنجلز، 1991، 84)، وقد تكون نظرية آيزنك أكثر نظرية تم اختبارها في سلسلة متواصلة تمتد من ردود الأفعال المنعكسة البسيطة إلى الاستجابات السلوكية المعقدة كالجريمة. و"كان من تصورات آيزنك أن المكونات الأولية للبعد الأول (الانبساطية – الانطواء) هي الاجتماعية والاندفاعية. ولهذا تصور أن الدرجات المتطرفة باتجاه قطب الانبساطية تهيئ الفرد تحت ظروف معينة لأن يكتسب الخصائص السلوكية للمجرمين. فالشخص ذو الدرجة المرتفعة على بعد الانبساط من وجهة نظر آيزنك ضعيف القابلية للتشريط من ضده. والقابلية للتشريط أساس اكتساب الخصائص السلوكية المقبولة اجتماعياً. وعلى الرغم من كثافة التأييد الذي حازته تصورات آيزنك

حول الشخصية الإنسانية عموماً إلا أن نتائج البحوث النفسية التي تؤيدها فيما يتعلق بالمكونات الأولية لبعد (الانبساط – الانطواء) محدودة. كما أن الدلائل بوجود علاقة بين الدرجات المتطرفة على ذلك البعد وخصائص السلوك الإجرامي ضعيفة، فالدراسات النفسية العاملية عموماً وجدت أن مكون الاندفاعية مستقل عن بعد (الانبساط – الانطواء) ولم يتشبع عليه، بل أن بعض الدراسات وجدت علاقة سلبية بينهما.

أما في البعد الثاني (العصابية – الاستقرار الانفعالي): يتميز الشخص العصابي أنه شخص مهموم منشغل البال بما قد يقع من كوارث ومصائب، ويقلق كثيراً من ارتكاب الأخطاء. فالقلق والتوتر سمة بارزة لدى الأشخاص ذوي الدرجات المرتفعة على بعد العصابية. ويشير آيزنك إلى أن الدرجات المتطرفة باتجاه قطب الذهانية قد تهيئ الفرد تحت ظروف معينة لاكتساب خصائص السلوك الإجرامي. ويتميز ذوو الخصائص المرتفعة في الذهانية بأنهم انعزاليون لا يهتمون للآخرين ولا ينسجمون معهم كما أنهم يفتقرون إلى المشاعر والتعاطف مع غيرهم، ويمكن أن يكونوا قاسيين وغير إنسانيين، ولا يتورعون عن ممارسة العدوان مع الأقربين، إنهم غير حساسين لآلام الآخرين، ويحبون التلاعب بهم ومضايقتهم، كما أنهم يميلون إلى الأشياء الغريبة وغير المألوفة ويتهاونون بركوب المخاطر". (الشريف، 2007، 4-6).

ومن خلال العرض السابق لنظريتي ألبورت وكاتل اللذين يعتبران من أكبر واضعي نظرية السمات، واللتين تعتبران نموذجين للنظريات المتعددة التي تناولت الشخصية في ضوء السمات، يتبين ما يلي:

1- أن وجود السمة الشخصية يعتبر حقيقياً، فهي مجرد تخيلات أو تجريدات، ولكن المتعذر ملاحظتها بشكل مباشر، وإنما يستدل على وجودها عن طرق ملاحظة السلوك، أي أن السمة ما هي إلا مجرد وصف يوصف به سلوك الفرد في موقف معين.

2- تشكل السمة عند كل من ألبورت وكاتل البنية الأساسية لدراسة الشخصية، كما أنها تتميز بالثبات النسبي في سلوك الفرد.

3- تتقارب وجهات نظر كل من ألبورت في أن السمة تتميز بالعمومية والفردية بين أفراد الثقافة الواحدة، والتي عن طريقها تكشف الفروق الفردية.

4- على الرغم من اتفاق كل من ألبورت وكاتل في عمومية السمات وتفردها إلا أنهما يختلفان في أسلوب المعالجة بالنسبة لهذه السمات، فكاتل يتميز بفكر رياضي متقدم عن ألبورت الذي عرف بكفاءة أسلوبه في دراسة الشخصية، إلا أن العدد الكبير من السمات والذي يزيد عن خمسة آلاف سمة والذي احتوته قائمته يجعل من الصعب على الباحث دراسة الشخصية، أما كاتل الذي عرف بأسلوبه الإحصائي الدقيق، فقد تمكن من التوصل إلى عدد قليل من السمات التي عن طريقها وصف الشخصية ودراستها بكفاءة وقدرة متناهية، كما استخلص مجموعة من الاختبارات

والاستفتاءات على جانب كبير من الصدق والثبات، أفادت منها بعض الدراسات في مجال الشخصية وتميزت بقدرتها وكفاءتها في التنبؤ بتكوين الشخصية. (عبد الخالق، 1990، 40).

يعتبر وصف كاتل وصفاً يتصف بالشمولية فهو لا يغفل أبداً مبدأ الفردية أي الفردَ ذاتَه في الموقف ولا يغفل البيئة في تفاعلها ولا يغفل ما بين الفرد والبيئة كأساس لتكوين الشخصية متمثلاً في المثيرات التي توفرها البيئة كمواقف الاستجابات التي يبديها الفرد كأفعال وسلوك.

سمات الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

أولاً ــ سمة العصابية وعلاقتهما بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

العصابية: هي الصفة المجردة التي تميز الأعصبة، والعصاب هو الاضطراب الحقيقي أو الحالة العيانية للشخص المكروب (English & .English, 1958, 386) ولكن العصابية في معجم (وولمان) (wolman, 1973, 256) تخلط بين أمرين هما:

1- حالة كون الشخص عصابياً.

2- العصاب الذي يعد خاصية لجميع البشر ولكن بدرجات متفاوتة (وهذا المعنى عند كاتل). ويستخدم بعض الباحثين مرادفاً للعصاب كلمة العصاب النفسي، وهو اضطراب وظيفي في الجهاز العصبي لا يحدث تغيراً مرضياً فيه (Warren, 1934, 179). والعصاب اضطراب وظيفي بسيط ولا يحتاج إلى عزل بالمستشفى (Coleman, 1964, 666)، فقد وجدت دراسة أجراها كريكلدي وزملاؤه (2004) أن إحدى النتائج الأكثر اتساقاً هي إسهام بُعْدٍ من أبعاد الشخصية تم عزله وأطلق عليه "بنية الإدمان" مكوَّن من بعد الذهانية والعصابية والانطواء، في التنبؤ باستعمال المخدرات والكحول لدى المراهقين (Kirkcaldya, Siefenb, 2004, 27 Sueallb & Bischoff,)، كما وجدت دراسة لماثيث وزملاؤه (1994) أن سوء استعمال مواد الهلوسة يرتبط بدرجة دالة إحصائياً بمستويات أعلى من العصابية (Nishith, Mueser & Gupta, 1994, 38). وفي دراسة لتحليل مقياس الاضطرابات النفسية كما يصورها الدليل التشخيصي الثالث المعدل مع مقاييس آيزنك للشخصية، أسفر تحليل تلك المقاييس مجتمعة عن تميز ثلاثة عوامل، **اشتمل الأول** على عامل العصابية وكل اضطرابات الشخصية ماعدا الذهان، **واشتمل الثاني** على الذهانية واضطرابات العدوان السلبي والنرجسية والشخصية الحدية والضد مجتمعية، أما الثالث فقد كانت تشعباته سالبة على الانبساط وموجبة على الذهان، كما دلت الدراسة إن مستعملي أنواع متعددة من المخدرات، مقارنة بمستعملي نوع واحد، يحصلون على درجات أعلى على مقياس الذهانية، (O'Boyle & Barratt, 1993)، ووجد أن استعمال الكوكايين يرتبط بدرجات أعلى على بعدي العصابية والذهانية (Breslau & Andreski Kilbey, 1992, 54). وإن بعدي الانبساطية والمرغوبية الاجتماعية يمثلان

أرضية خصبة يمكن أن تتطور من خلالها اتجاهات إيجابية نحو استعمال المواد الكحولية، ولم تجد الدراسة أثراً مشابهاً لبعدي العصابية والذهانية (Ewhrudjakpor, 2004). وأن زيادة الاستعمال المتعددة للمخدرات يؤدي إلى تفاقم الذهانية والأفكار الانتحارية وغيرها من مؤشرات الاضطرابات العقلية. والذي يبدو أن محور (الذهانية – العصابية – الانطواء) قد يهيئ لنشوء بعض الاضطرابات السلوكية وربما تؤدي تلك الاضطرابات إلى زيادة حدة المظاهر السلوكية المرتبطة بتلك الأبعاد (Newcomb, Scheier & Bentlerm, 1993, 54). كما أن مستعملي المنشطات كانت لديهم أكثر مشكلات الكحول حدة وحازوا على أعلى الدرجات في الأعراض النفسية المتعلقة بالعدوانية واضطراب الارتياب والذهانية (John, Kwiatkowski & Booth, 2001). وأن الذهانية وإيذاء الذات وسمات الشخصية (الضد – مجتمعية) (لدى المراهقين بالذات) منبئات بإمكانية التعرض لخبرات الاعتداء العنيفة الصادمة (Jang, Stein, Tylor & et al., 2003)، ومن النتائج المثيرة في إحدى الدراسات أن بعد الذهانية كما يقيسها مقياس آيزنك كان أفضل عامل مفرد مميز بين مجوعتين من الكحوليين التي حافظت على مواعيد المتابعة البحثية في أحد المستشفيات والأقل محافظة (Gudjonsson, Hannesdottir, Agustsson et al., 2004) كما أن الدرجة على مقياس الذهانية أقوى مؤشر على ضعف التقييد بالعلاج (Corriss, Smith, Hull et al., 1999). فالذي يظهر أن بعد الذهانية لا يهيئ الفرد للتعرض للخبرات الصادمة أو اكتساب بعض الاضطرابات النفسية فحسب في إعاقة جهود علاجها.

ثانياً ــ سمة الاندفاعية (Impulsiveness) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

تنتمي الاندفاعية إلى مكون الذهانية أكثر من انتمائها لمكون الانبساط، إلا أنها والذهانية ليست شيئاً واحداً وقد حددت بحوث سيبيل آيزنك وزملائها أربعة مكونات أساسية لبعد الاندفاعية العام Broad Impulsiveness (ImpB) وهي:

- **الاندفاعية الضيقة** (Narrow Impulsiveness)
- **المخاطرة** (RT) (Risk-Taking)
- **عدم التخطيط** (Npl) (Non-Planning)
- **والحيوية** (Live) (Liveliness).

كما تبين أن الاندفاعية الضيقة مكون مرضي يرتبط بالعصابية كما يرتبط مكون المخاطرة بالذهانية، أما الحيوية فهي أقرب إلى طبيعة الانبساطية كما يميز هؤلاء الباحثون بين الاندفاعية كسمة تعكس ضعف التحكم وعدم تقدير المخاطرة حق تقديرها، وبين حب المغامرة (Venturesomeness) التي تعكس المخاطرة المحسوبة. (S.Eysenck; 1981; S. Eysenck & Eysenck, 1977; 1978;

, Pearson, Easting & 1984; S. Eysenck, Easting and Pearson, 1984; S. Eysenck (Allsopp, 1985)، وقد تبين من دراسة حديثة أن الاستعداد للمخاطرة قد يكون مسؤولاً عن نسبة جوهرية من التباين الملاحظ بين مستعملي المنشطات مستعمليها حتى عند عزل أثر كل من التقريرات الذاتية للاندفاعية واشتهاء الاستثارة وأثر استعمال عدة أنواع من المواد المخدرة والمتغيرات الديموغرافية. (Hopko, Lejuez & Daughters, 2006)

ثالثاً ـــ سمة اشتهاء الاستثارة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

معنى الاستثارة:

يعني مفهوم الاستثارة ببساطة أن المنبه القادم أو المتجه إلى الكائن العضوي قد نجح في التأثير في الخلايا العصبية، وأن هذه الخلية العصبية التي أثيرت تنتقل إثارتها إلى خلايا عصبية أخرى عبر (الموصلات العصبية). التي تربط الخلايا العصبية المختلفة بسائر الجسم. وبدون هذه الاستثارة ونقل أو توصيل الدفعات العصبية فلا يمكن أن يحدث في الحقيقة تعلم ولا سلوك، ولذلك فإن الاستثارة الأساسية جداً لكل أنواع النشاط التي تقوم بها.

ينظر مارفن زكمان (Zuckerman) لسمة اشتهاء الاستثارة أو البحث عن الإثارة على أن لها أربعة مكونات أولية:

- البحث عن المغامرة والإثارة Thrill and Adventure seeking(TAS)
- البحث عن الخبرات الجديدة Experience Seeking (ES)
- ضعف الكف أو (التحرر من الكف) (Dis) (Disinhibiton)
- قابلية الشعور بالملل (Boredom) (BS) (Succeptibility)

والمكون الأول يشبه مكون حب المغامرة في تنظير آيزنك وزملائه أما المكون الثاني فهو يعكس الرغبة في تجريب الأشياء الجديدة والتي يكون من بينها المواد المخدرة، أما المكون الثالث فهو مكون مرضي وقد يكون المسؤول الأول عن الارتباطات التي وجدها الباحثون بين سمة اشتهاء الاستثارة واستعمال المواد المخدرة وبالذات الخطرة منها، أما المكون الأخير فيرتبط باستعمال المخدرات كطريقة للتخفيف من الشعور بالملل (Zuckerman, 1971, 1976). كما تشير الدراسة إلى أن التكرار الأعلى للمخاطرة وبصفة خاصة فيما يتعلق باستعمال المواد المخدرة يمكن التنبؤ به من العمر واشتهاء الاستثارة والعاطفة السلبية إلا أن اشتهاء الاستثارة كان العامل الوحيد القادر على التنبؤ بتكرار المخاطرة في القيادة على الطرقات وفي العلاقات الجنسية وفي السلوك الانحرافي. كما وجد بعض الباحثين مستويات مرتفعة من اشتهاء الاستثارة عند مستعملي المخدرات بصورة اعتيادية ومن يجربونها عند الحدود الدنيا (مع عدم وجود فروق دالة بين المجموعتين) عند مقارنتهم بمن يمتنعون عن استعمال المخدرات (Gerra, Angioni, Zaimovic et al., 2004).

رابعاً: سمة القلق (Anxiety) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

ينتج عن أعراض اضطرابات القلق، قلق حاد واكتئاب واستعمال للمواد المخدرة، وفي إحدى الدراسات التي استمرت سبع سنوات على مجموعة من الأطفال يعانون من مختلف أنواع اضطرابات القلق (قلق عام، قلق انفصال، قلق اجتماعي) تبين أن تلقيهم لعلاج ذهني سلوكي لمدة (16) أسبوعاً أدى إلى محافظة نسبة جوهرية من أفراد العينة على تحسن ملحوظ من أعراض القلق على المدى الطويل وعند مقارنة من استجابوا بدرجة أكثر إيجابية للعلاج بمن استجابوا بدرجة أقل إيجابية تبين أنهم أقل استعمالاً للمواد المخدرة وأقل تعرضاً لما يصاحب ذلك من مشكلات سلوكية (Kendall Safford, Flannery-Schroeder & Webb, 2004). وفي دراسة أخرى على عينة كان هناك احتمال أكبر لأن تنطبق عليهم معايير سوء استعمال الكحول (الاعتمادية) بحسب الدليل التشخيصي الثالث المعدل في الشهر الذي سبق الدراسة أيضاً كان هناك احتمال أكبر لأن تنطبق عليهم معايير اضطراب الاكتئاب الحاد أو الشخصية الضد مجتمعية في الشهر الذي سبق الدراسة عند التحكم في أثر العمر والعرق والجنس ومستوى التعليم والدخل المادي (Simmons & Havens, 2007).

خامساً: سمة فاعلية الذات وضبط الذات وعلاقتهما بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

تتأثر فاعلية الذات بجودة العلاقة بين الوالدين والأبناء، لأن الإهمال الذي يتعرض له الأبناء ينبئ بمستويات منخفضة من فاعلية الذات والتي بدورها تنبئ بدرجة منخفضة من الامتناع عن بعض المشكلات السلوكية (Newcomb, Locke and Goodyear, 2003) وقد وجدت إحدى الدراسات على عينة من الإناث أن جودة العلاقة بين الأب وابنته كانت منبئة بدرجة دالة إحصائياً بعامل فاعلية ضبط الذات الرافض لاستعمال المخدرات(Boyd and Belgrave Ashcraft, 2006). ويعتقد أن فاعلية الذات من العوامل الواقية من استخدام المخدرات، كما تحاول بعض البرامج البحثية تحديد دورها في المساعدة على الإقلاع عن المخدرات وبعض الاضطرابات السلوكية (Naar-King, Wright, Parsons et al., 2006). كما وجدت إحدى الدراسات أن الدرجة المرتفعة على فاعلية الذات تستطيع التنبؤ بدرجة الامتناع اللاحق عن استعمال المخدرات خلال فترة العلاج (Burleson and Kaminer, 2005).

سادساً: السيكوباتية (Psychopath) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

السيكوباتية من المشكلات النفسية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتهم علماء النفس والاجتماع والتربية ورجال القانون والأمن لما تتركه من آثار سلبية ضارة على الفرد والمجتمع، ولما تسببه من تهديد للصحة النفسية، وهدر في رأس المال البشري (محمد، 1994، 370). وهي من أمراض الشخصية التي لا يجد حتى الآن علماء النفس العقلي اتفاقاً أو تعريفاً يحدد وضعه وسماته بين الاضطرابات الذهانية أو العصابية أو اضطرابات الخُلُق. لهذا تصنف السيكوباتية غالباً (كمرض أو

اضطراب في الشخصية قائم بذاته ولا تندرج السيكوباتية ضمن العصاب لأن صراعات العصابي تتم غالباً بينه وبين نفسه وينزع إلى إشقاء نفسه بما يتحمله من قلق وتوترات، فيما ينزع السيكوباتي إلى إشقاء غيره وحل الصراعات عن طريق الواقع العملي والسلوك الاجتماعي). (المغربي، 1967، 280)

هذه الشخصية مؤذية للغير ومضرة بالمجتمع ومؤسساته، تشعر بالاستمتاع عندما ترى الآخرين في ضيق أو مأزق، لا تتأقلم مع غيرها من الشخصيات ولا تتكيف مع البيئة المحيطة، لا يفيدها النصح ولا الإرشاد ولا التوجيه ولا العقاب ولا تتعظ من الدروس ولا التجارب التي تمر بها. متبلدة العاطفة لا مبالية مستهترة متهربة من تحمل المسؤولية، والأشخاص الذين لهم هذه الشخصية ينتمون عادة إلى طبقات ذات مستوى اقتصادي منخفض وخلفيتهم تشير إلى تعرضهم إلى العنف والحرمان، والإهمال والاعتداء، والذكور أكثر من الإناث بنسبة(1.10)، (عزت، 1986، 124) وغالباً ما يلازم هذا الاضطراب الفرد منذ نشأته فيعجزه عن الاستبصار والإفادة من التجربة والتعلم. وعلى الرغم من أن السيكوباتي لا يعاني من أعراض المرض العقلي إلا أن سلوكه الاجتماعي بصفة خاصة لا يقل خطورة عن غيره من أنواع الأمراض العقلية الأخرى لأن اضطرابه وسوء تكيفه يفصح عن اضطراب عميق في الشخصية وتكاملها مما قد يتولد عنه جرائم خطيرة.(المغربي، 1967، 28)، ومع تزايد ما يواجه الفرد من إحباطات فقد تنقلب طاقته العدوانية إلى الأفراد والجماعات الذين يتواجد معهم. مما يمثل تهديداً خطيراً لكيان المجتمع، إضافة إلى تلك الأساليب الملتوية التي يستخدمها الأفراد ذوو الشخصية السيكوباتية. (عكاشة، 1998، 61)، ويعد السلوك المضاد للمجتمع فئة من فئات الجنوح أو امتداداً له. وقد وصف بينيل (Pineal) هذا السلوك بأنه حالة غير مألوفة لا يمكن وصفها تحت أي فئة تشخيصية من الاضطرابات النفسية والعقلية المعروفة (يوسف، 2000، 34). وتعرف العيسوي السيكوباتية بأنها: "انحراف الفرد عن السلوك السوي والانخراط في السلوك المضاد للمجتمع والخارج على قيمه ومعاييره ومثله العليا وقواعده" (حنتول، 2005، 42). والشخصية السيكوباتية هي شخصية شاذة إذ يعتاد الشخص السيكوباتي سلوكاً أو عواطف شاذة منذ الطفولة وعلى الرغم من أن معدل الذكاء لدى الشخص السيكوباتي عادي أي أنه من متوسطي الذكاء ولا يصل إلى درجة التخلف العقلي، فإنه يتسم بصفات سطحية في العاطفية التي قد تصل إلى اللامبالاة والعجز عن الاستفادة من تجارب الحياة، أو من الردع والعقاب والاستهانة بالقيم الأخلاقية والعجز عن التكليف الاجتماعي، بل كثيراً ما يكون سلوكه مضاداً للمجتمع مستهيناً بما يلحق الغير من أضرار في سبيل مصلحته الشخصية ومندفعاً دون تقدير للعواقب من أجل تحقيق لذة وقتية لحد معين مهما كانت تافهة ومنبوذة في المجتمع (حنتول، 2005، 43)، يرى روجر أن الشخصية السيكوباتية تشمل نوعيات الشخصية غير المتوافقة اجتماعياً ومهنياً، وقد تعاني اضطراباً خطيراً في المقومات الاجتماعية والخلقية على الرغم مما يبدو في الظاهر بأنها سوية ومقنعة، وقد تتصف الشخصية السيكوباتية بالانفجارات الانفعالية الشديدة الإحباط، وعدم القدرة على تحقيق مطالب الحياة. كما يفتقد الأفراد المصابون بهذا الاضطراب الإحساس بما هو خطأ لعدم

امتلاكهم مقاييس خُلقية، فهم يتحايلون للحصول على لذتهم من دون اعتبار للمشاعر الصحية، وهم كالأطفال يميلون للإشباع الفوري من دون أدنى تأجيل (داوود، 1991).

أشار الدسوقي إلى الأعراض التي تظهر على الشخص السيكوباتي وهي كما يلي:

1. ضعف القدرة على نمو الضمير.
2. التمركز حول الذات.
3. ارتباط اللذة بأهداف غير واقعية.
4. انعدام الشعور بالذنب.
5. العجز عن الاستفادة من الأخطاء.
6. القدرة على لبس القناع.
7. علاقاته الاجتماعية ناقصة.
8. رفض السلطة القائمة والنظام.
9. التسويغ والإسقاط والكذب ونقص الاستبصار.
10. مثير ومحزن ومخيب للآمال.
11. الإحباط في الانصياع للمعايير الاجتماعية.
12. سهولة الاستثارة العدوانية.
13. تكرار عدم الوفاء بالالتزامات المالية. (حنتول، 2005، 45)

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي للجانحين وسمة السيكوباتية فقد أكدت دراسة سيرين وآخرين (Sarin, et al) أن هناك علاقة بين الانحراف السيكوباتي وجرائم الانحراف الجنسي (حنتول، 2005، 46). كما أكدت دراسة ميتشل (Michel) أن معظم الذين ارتكبوا جرائم القتل كانوا يعانون من السيكوباتية والفصام والبَرَانُوي. (Michel, 1984, 63).

سابعاً: سمة العدائية (Aggression) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

العدائية:

ميل للقيام بالعدوان أو ما يوجد في الأفعال العدوانية أو ميل مضاد لإظهار العداوة، وميل لفرض مصالح المرء وأفكاره الخاصة على الرغم من المعارضة، وهي ميل أيضاً للسعي إلى السيطرة في الجماعة (التسلط الاجتماعي) خصوصاً إذا وصل الأمر حد التطرف. (الدسوقي، 1988 : 71). **بينما العدائية هي:** شعور داخلي بالغضب والعداوة والكراهية موجه نحو الذات أو نحو شخص أو موقف ما. والمشاعر العدائية تستخدم كإشارة إلى الاتجاه الذي يقف خلف السلوك أو المكون الانفعالي

للاتجاه، فالعداوة استجابة اتجاهية تنطوي على المشاعر العدوانية والتقويمات السلبية للأشخاص والأحداث. (غباري وسلامة، 1993، 17)

وبات العدوان في العصر الحديث ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار تكاد تشمل العالم بأسره، ولم يبقَ العدوان مقصوراً على الأفراد إنما اتسع نطاقه ليشمل الجماعات في المجتمع الواحد، إذ يشير باندورا إلى أن السلوك العدواني سلوكٌ يُحْدِثُ نتائجَ مؤذية أو تخريبية أو يتضمن السيطرة على الآخرين جسمياً أو لفظياً. ويُعَرِّفْ سكوت العدوان بأنه "النزعة نحو ابتداء المقاتلة كخطوة وسط بين الجينات والسلوك" (إبراهيم، 1994، 73).

هناك العديد من الأنماط التي يتصف بها الشخص العدواني وهي ما يلي:

1. العدوان الإيجابي مقابل العدوان المرضي.
2. العدوان المتعمد والعدوان العارض.
3. العدوان الفردي في مقابل العدوان الجمعي.
4. العدوان الوسيلي والعدوان الغائي.
5. العدوان البدني في مقابل العدوان اللفظي.
6. العدوان الموجب في مقابل العدوان السالب.
7. العدوان الاستجابي في مقابل العدوان التلقائي. (حنتول، 2005، 48 – 49).

وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين السلوك الإجرامي لدى الجانحين وسمة العدوانية ومنها دراسة فريلي (Freely) التي توصل فيها إلى وجود تمثيل عدواني زائد لدى الحدث بالنسبة للجرائم على الإناث كالعنف الزائد والإهانة الجسدية والقتل (حنتول، 2005، 71). وفي دراسة روشلي (Rochelle) توصل إلى وجود علاقة وطيدة بين العدوانية وأنواع الجرائم (Rochelle, 1994). وفي دراسة باش (Bach) أوضح أنه من دوافع القتل رغبة الأشخاص في العدوان إلى جانب خيبتهم في تحقيق أمالهم الرومانسية (Bach, 1980).

ثامناً: سمة السيطرة (Dominance) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

السيطرة: تمثل السيطرة حب السيادة والعدوانية والخشونة وحب التنافس وكذلك الزعامة، والشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة واثقٌ من نفسه مؤكدٌ لها، لا يهمّه معارضة الناس له وعدم الاتفاق معهم والقطب، المقابل هو الخضوع والطاعة والذوق والاتفاق مع الناس وهو العمل من أجل بلوغ الكمال التام، والتقدم إلى الأمام لأجل تحقيق العديد من الأهداف التي تشبع رغباته وتطلعاته وتظهر عندما يكون العنصر الامتثالي هو السائد لدى الفرد أي لا يمكن فعل شيء إلا إذا كان مطلوباً، ويعني ذلك أن الأفراد الذين يتميزون بالذات المثالية تكون شخصية السيطرة هي الغالبة على سلوكهم حيث تعبر السيطرة عن نزوع الشخص إلى القوة في المواقف الشخصية وجهاً لوجه مع الآخرين وكسبهم

(مليكة، 1997، 21)، وتعرف كذلك بأنها ميل الفرد إلى توجيه الآخرين والقدرة على القيادة والجاذبية الاجتماعية، والقدرة على الاستمرارية والتواصل في الجوانب الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، والرغبة في فرض الذات (حنتول، 2005، 63).

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة بين السلوك الإجرامي لدى الجانحين وسمة السيطرة ومنها دراسة كروجر (Kruegar) التي وجدت أن المراهقين الذين انخرطوا في قدر كبير من الجنوح كانوا يتصفون بمشاعر الاضطراب ونقص التقارب الاجتماعي وحب المخاطرة وهذه المشاعر تعتبر من مشاعر السيطرة (Kruegar, 1994). وفي دراسة زتيكيك (Zaitchik) وجد أن الرجال يميلون إلى التصرف بعنف تجاه الرجال الآخرين. وبعنف وقسوة اتجاه المرأة. والسعي إلى الانخراط في مواقف خطيرة. وبما أن العنف والقسوة والانخراط في مواقف خطيرة يعد من مظاهر السيطرة وجد أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وسمة السيطرة (Zaitchik, 1993).

ومن أهم أنماط السيطرة نمطان هما:

1. **السيطرة الإيجابية:** إن الشخص الذي تغلب على سلوكه السيطرة بنوعها الإيجابي يكون دائم النزوع إلى التأثير في الآخرين والحصول على احترامهم، فهو واثق من نفسه متحرر من الشكوك والأوهام الذاتية، سلوكه حسن ومستقيم ومتعاون مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، متفائل يتحرك دائماً إلى الأمام بصورة واقعية ومتمركز حول المهام المنوطة به، يتسم بالكفاءة في مواجهة العقبات، فمثابرته وحاجته هما إكمال العمل الذي هو بصدده، وإحساسه قوي بضرورة أداء الواجب، يُتَوَقَّعُ منه القيام بدور نشط في الحصول على تقبل الجماعة للمسؤولية وتوزيع التضحيات والالتزامات بين الأعضاء.

2. **السيطرة السالبة:** إن الشخص الذي تغلب عليه هذه الشخصية هو شخص انهزامي جبان، يفضل أن يتولى الآخرون المسؤولية عنه في تصريف أموره وشؤونه، يحب الاعتماد على الآخرين في تدبير حياته، سطحي ويتسم بالجمود وعدم المرونة، لديه الحب في مسايرة الأقوياء بالولاء لهم والخوف من مخالفتهم، لا يشعر بالثقة بذاته، يحب الظهور من خلال رفضه لقيم الجماعة ومبادئها. (حنتول، 2005، 49 –50).

مما تقدم ترى الباحثة أن الأفراد من هذا النوع من السهل انخراطهم في السلوكيات الإجرامية لأنهم قد يجدون فيها حلّاً للصراعات الناتجة عن ضعفهم ومسايرتهم للآخرين. كما أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الشخصية هي الوحيدة التي لديها القابلية للانحراف الإجرامي. إذ أن الشخصية التي يغلب عليها طابع السيطرة الإيجابية قد يكون أصحابها معرضين للانحراف بغية السيطرة الكاملة والتحكم والقيادة للمجتمع وأعضائه.

تاسعاً: سمة قوة الأنا (Ego Strength) وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الجانحين:

تعرف قوة الأنا بأنها قدرة الفرد على التعامل مع الآخرين والتحكم في التعامل معهم، واكتساب تقبلهم عن طريق اختلاق انطباعات طيبة وحميدة عنهم، والتوفيق بين الجوانب الثقافية والاجتماعية للمبادئ الأخلاقية إلى جانب احترام الذات. (السعيد، 1992، 86)، وتعرف قوة الأنا بأنها "القدرة على التصدي لجميع الضغوطات الداخلية (الانفعالية والنفسية) والضغوط الخارجية (البيئة الاجتماعية)، أو هي الركيزة الأساسية في الصحة النفسية والتي تشير إلى التوافق مع الذات والمجتمع مع خلو الفرد من الأعراض العصابية والإحساس الإيجابي بالكفاية والرضا". (حنتول، 2005، 50)، وتعرف بأنها القدرة على التعامل بنجاح مع البيئة والعيش معها وفق قدرات محددة وخطط موضوعية مع القدرة على ضبط الانفعالات (Symonds, 1971) وتعرف بأنها القدرة على التكيف في مواجهة مشكلات الحياة والتعامل بكفاءة وفاعلية في المواقف المختلفة (Barron, 1963). وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين السلوك الإجرامي لدى الجانحين وسمة قوة الأنا ومنها دراسة أوسونا ولانا (Osuna and Lana) للسمات السيكولوجية والمظاهر الإجرامية لِعَيِّنَة من المراهقين وجد أن سمة الاندفاعية والانتباه والإدراك وهذه من مظاهرِ قوةِ الأنا تعد سمات شخصية لسوء التوافق فقد أثبتت الدراسة أن هذه السمات تميز الجماعات التي تتصف بالسلوك الإجرامي (Osuna and Lana, 1993).مما سبق يمكن القول إن قوة الأنا تشير إلى قدرة الفرد على التعامل الفعال والمتزن حيال المواقف الضاغطة، والقدرة على تحقيق التوازن الفعال بين اندفاعاته الداخلية والخارجية، فالطفل في طبيعته يميل إلى تقليد أقرب شخص له وعادة ما يكون أحدَ أفردِ أسرته لذا يمكن للأسرة أن تقوم بتأثير مباشر على الطفل وخصوصاً إذا كان أحد والديه أو كلاهما مجرماً أو منحرفاً، وهذا ليس تأكيدا على أن الإجرام يكون عن طريق الوراثة أي أن الأب المجرم أبناؤه هم أيضا مجرمون وإنما السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب عن طريق المعاشرة، إذ يكتسب ذلك عن طريق العنف في أسرته و القسوة بين أفرادها وأيضا عن طريق نفسية الطفل وعدم استقرارها من خلال الممارسات التربوية الخاطئة، أي إذا كانت هناك مشاكل بين والديه كالشجار الدائم أو الاعتداء وضرب أحدهما للآخر أو سوء معاملة أحدهما للطفل وبالتالي يعطي الطفل الشعور بالقسوة وهكذا يكتسب ذلك بطريقة مباشرة أي أنه يرى ما يفعله أحد أفراد أسرته إذا كان مجرماً وهذا السلوك ينشأ معه منذ الطفولة، وينتج عن هذا التباين نوع من الصراع الذي يؤثر في تكيف الطفل مع المجتمع ويتضح ذلك في موقفين إما أن يعمل بعكس القانون أو يعمل بصدده و يلتزم به وبقواعده.

فالطفل تتكون ملامح شخصيته الأولى في منزل الأسرة، وأول عنصر يكتسبه هو الضمير الأخلاقي أو الأنا والذي يتوفر على "المبادئ السامية والقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وأهم عنصر في شخصية الطفل هو الجانب العاطفي، ومما لا شك فيه أن دور الأبوين مهم في هذا الجانب والتقصير

فيه يمكن أن يؤثر في تكوين شخصية الطفل الإجرامية لذا لا يجب أن نقول دائما إن تفكك الأسرة يؤدي إلى الانحراف والإجرام ففي بعض الحالات الأسرة المتوازنة السوية قد تفرز مجرمين والعكس صحيح أي أن الأسرة غير المتماسكة التي تعرف دائما صراعاً بين أفرادها قد تفرز أناساً أسوياء.

من خلال هذا يتبين لنا أن الإجرام لا يرتبط بعامل محدد بل هو مجموعة من العوامل و الأسباب التي يُكمل بعضها بعضاً.

وفي ضوء ما تقدم تستطيع الباحثة أن تحدد أن بعض أسباب الانحراف والإجرام بما فيها من خروج على أوضاع المجتمع تعود إلى عدة أسباب، فالضعف العقلي وعملية التفكير من أهم أسباب انحراف الأحداث والجريمة، كما أن الغرائز تستطيع أن تعبث بأصحابها في يسر، وكذلك فإن سوء التربية في المنزل والمدرسة والمجتمع أكثر أهمية في هذه الناحية من العوامل الأخرى. وعدم تعديل الغرائز كما ينبغي، وعدم استثمار الاستهواء والمشاركة والتقليد والعادات في تكوين المواطن الصالح، أو استغلالها استغلالاً منحرفاً سيئاً، ولاسيما إذا كانت ظروف المجتمع من بطالة وفقر وجهل وسوء توزيع للثروة وانعدام الرقابة، فكل هذه العوامل تشجع على الإجرام وتغري به، فالتربية تبني الخُلُقَ القويَّ بناءً متيناً متماسكاً يصمد للتيارات والأعاصير الكثيرة المغرية المختلفة التي يمكن أن تمر بنا، وما لم يحرص المنزل إلى جانب المدرسة والمجتمع على إقامة ذلك البناء في كل فرد على أساس تربوي سليم، ظلت الجريمة محتملة بمعناها الأخلاقي والقانوني، وظل المجتمع يعاني منها، وينبغي بعد ذلك سن التشريع المستند إلى أسس نفسية. فالمجرم في الكثير من الأحيان ضحية للوراثة وإهمال المجتمع، والسجون ينبغي أن تكون دور إصلاح وتهذيب للكرامة وتنمية للضمير، والعمل الشريف والكسب الحلال ينبغي أن توفرهما الدولة والمجتمع للأفراد، وينبغي على الدولة توفير فرص العمل، والعمل على مكافحة ظاهرة البطالة بكل الوسائل المتاحة، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الإجرام والانحراف. ولذلك ترى الباحثة أن هناك ارتباطاً واضحاً بين سمات الشخصية والسلوك الإجرامي وبالتالي يمكن التنبؤ بسلوك الحدث من خلال معرفة سماته الشخصية ومن ثم العمل على معالجة السمات السلبية لديه بغية وقايته من سلوك الإجرام.

الفصل الرابع
السلوك الإجرامي لدى الأحداث الجانحين

- توطئة.
- تعريف السلوك الإجرامي.
- مفهوم الجريمة عبر التاريخ.
- السلوك الإجرامي لدى الجانح من وجهة نظر القانون.
- الجريمة لدى الأحداث الجانحين من منظور القضاء.
- أنواع السلوك الإجرامي لدى الجانح.
- العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الحدث الجانح.

توطئة:

يعد السلوك الإجرامي من المواضيع التي تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والبحث، وقد تعددت النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي سواء كانت نفسية أم اجتماعية أم قانونية، كذلك تعددت الدراسات التي تناولت الأسباب وراء حدوث السلوك الإجرامي سواء كانت نفسية أم اجتماعية أم أسرية، من أجل العمل على فهم الأسباب التي تقود إلى ارتكاب السلوك الإجرامي والعمل على التنبؤ بحدوثه، وكذلك العمل على محاولة إيجاد الحلول لتفادي هذا السلوك وذلك لما له آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

أولاً: تعريف السلوك الإجرامي:

الجرم: من الناحية اللغوية هو التعدي، والجرم: الذنب، والجمع أجرام وجروم وهو الجريمة، وقد جرم يجرم واجترم وأجرم فهو مجرم وجريم. (إبن منظور، 2003، 150)

يعرفها لاجاش (LASH) بأنها: "التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم الخاصة بهذا المجتمع" (العوجي، 1980، 152). وتعرف الجريمة كذلك بأنها "حيلة دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي والأزمات الداخلية"، والجريمة امتداد مباشر لدى الشخصيات غير السوية لاستعداد إجرامي مكتسب من الطفولة المبكرة، استعداد يجعل الفرد أشد تأثراً بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية". (عبد الخالق، 1999، 60)

أما **علم النفس:** فينظر علماء النفس إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك شاذ مرضي مضاد للمجتمع صادر عن الشخصية المضطربة نفسياً، وذلك بالنسبة لأغلب حالات المجرمين، وبعبارة أخرى: إن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وفي تكوينها النفسي الأساسي عن شخصية المريض نفسياً، كما يرون أن كل فعل إجرامي إن هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة. (مصطفى، 1998، 79)، وبمعنى آخر ينطلق التعريف النفسي للجريمة ليس من كونها ظاهرة مادية خالصة، أو اجتماعية، أو قانونية خالصة، بل هي فعل إنساني يُسأل عنه الفرد ويتحمل عواقب هذا الفعل (إذا توفرت الإرادة وحرية الاختيار)، وعلى هذا الأساس فالفعل الإجرامي هو عمل إرادي، إذا توافرت عوامل عدم وجود مبررات المسؤولية الجنائية. (طالب، 1988، 33).

كما عرفها منصور بأنها عبارة عن: ظاهرة نفسية تعود إلى سوء التكيف النفسي من جانب الفرد مع عناصر البيئة التي يعيش فيها والذي من شأنه أن يدفع إلى ارتكاب الجريمة كمحاولة تعويضية للتخلص من الاضطرابات النفسية التي يعاني منها. (منصور، 1989، 182).

لذلك ترى الباحثة أن الجريمة هي ظاهرة نفسية تعود إلى سوء التكيف النفسي من جانب الفرد مع عناصر البيئة التي يعيش فيها والذي من شأنه أن يدفعه إلى إتيان فعل أو سلوك تعاقب عليه القوانين المكتوبة أو العرفية في المجتمع لكونه يخالف الحق والعدل ويتعارض مع ما اتفق عليه المجتمع واصطلح على إنه يعد جريمة.

ثانياً: مفهوم الجريمة عبر التاريخ:

لقد مر تطور التشريع الجزائي بعدة مراحل وارتبطت كل مرحلة ببيئتها الاجتماعية والفلسفة السائدة في كل عصر، ولكنَّ "فاضل" ميزها بأربع مراحل هي "مرحلة الانتقام الفردي والمرحلة الثانية مرحلة انتقام الجماعة والثالثة مرحلة الرحمة الإنسانية والمرحلة الرابعة هي المرحلة الحديثة التي نعيشها الآن"، وكانت كل مرحلة من هذه المراحل لها فلسفتها الخاصة، ففي المرحلة الأولى كانت الجريمة تقوم على أساس أخذ الجاني بمثل ما فعل بالمجني عليه. ثم جاء نظام الصلح المالي وكان يرمي هذا النظام إلى التخفيف من الثأر والانتقام الفردي ويمكن القول إن القانون الجنائي جاء نتاجاً للثأر الشخصي، وعندما كان يعتدي شخص على آخر تصبح مسؤولية الضحية أو عائلته بالسعي للثأر، وهذا قادنا إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتقام الجماعي وقد اقتصر الانتقام على الجرائم التي تمس كيان الجماعة وأذيتها أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الرحمة الإنسانية وفي هذه المرحلة ظهر عدد من الفلاسفة مثل "روسو، بكاريا" حيث نادى روسو بإيقاع الحد الأدنى من العقوبة بالمجرم، أما بكاريا حيث قال أن العقاب هو حق الدفاع الذي يملكه في الأصل كل شخص وقد تنازل عنه للجماعة وأن الهدف من العقوبة هو منع المذنب من العودة إلى الإجرام وذلك بأن يكون للعقوبة هدفان هما الردع العام والردع الخاص (فاضل، 1979، 17).

1. الجريمة في المجتمعات البدائية :

ليس هناك حقائق ثابتة ومؤكدة عن انتشار ظاهرة الجريمة ووجودها في المجتمعات البدائية بالرغم من أن الدراسات الإنثربولوجية أشارت إلى وجود الجريمة ولكن ليس بالمعنى الحالي فالإنسان لم يعرف معنى الجريمة أو الإجرام، فالقتل الذي يعد اليوم من أكبر الجرائم كان يعد عملاً عادياً من أعمال العيش يأتيه بغريزته ويقاتل بطبيعته كل من يهدد حياته من إنسان أو حيوان (العوجي، 1988، 45–48). ومن الطبيعي أن يكون لكل مجتمع إنساني رأسٌ مدبرٌ يخضع أفراد المجتمع لقيادته ويحتمون به ويقود المجموعة في حال وجود أي اعتداء خارجي عليها وهذا المجتمع محصور بمجموعة من العادات والتقاليد التي تحدد ثقافته.

أما الجريمة لدى هذا الإنسان البدائي فهي ظاهرة ذات مفهوم معين ذلك أن حياة البدائي تقوم على ثلاثة أسس:

- الإعجاب الشديد بالبطولة وتقديس الشجاعة.
- تقديس العرف والالتزام الآلي بقيم جماعية ثابتة.
- خوف البدائي الشديد من المجهول واندفاعه الشديد للإيمان بالغيب والخرافة.

وبناءً على ذلك تتحدد ماهية الجريمة في هذه المجتمعات فللجريمة صنفان جرائم كبرى وأخرى صغرى أو ثانوية، أما الجرائم الكبرى بالنسبة للجماعات البدائية فهي:

1. عدم الولاء للقادة وللأبطال وهذه خيانة عظمى لأنها خروج على ولاء الجماعة ونكران لقيمتها البطولية.
2. جريمة الزنا بالمحارم وهي من الجرائم الخطيرة التي تعد انتهاكاً لرابطة الدم وهي رابطة مقدسة تربط بين البدائي وبين جميع أفراد أهله وجماعته.
3. جريمة السحر وهي جريمة خطيرة تجلب الشر والإيذاء وتتصل بالعقيدة عقيدة البدائي وإيمانه بالغيب والمجهول.

وكل جريمة مقارنة بهذه الجرائم الثلاث الكبرى هي جريمة بسيطة أو ثانوية، فالجرائم الثانوية هي القتل والسرقة والخيانة الزوجية وهذه جرائم بسيطة تجري تسويتها على نطاق فردي أو عائلي وبالعقاب البدني والتعويض المالي المناسب. (الدوري، 1973، 74–76)، ومن ثم تطورت الجريمة عبر التاريخ فبعض الجرائم كانت ومازالت تقع على الإنسان مثل جريمة القتل وجرائم الأخلاق ومنها الجرائم التي تقع على المال مثل السرقة وإساءة الائتمان ومن الجرائم ما يقع على الأمراء والحكام والأشراف مثل الجرائم السياسية التي تستهدف نظام الحكم في الجماعة أو القبيلة، ونظراً للتطور في أساليب ارتكاب الجريمة تطورت التشريعات العقابية التي تجرم الأفعال التي تشكل جرائم، فنظمت شريعة حمورابي "في بابل" حوالي (2100) قبل الميلاد القواعد التي تساوي بين الجريمة والعقوبة المقررة لها واحتوت شريعة حمورابي على مواد قانونية بلغ عددها (282) مادة والملفت للانتباه في شريعة حمورابي أنها أولت اهتماماً خاصاً للتحقق من توفر النية الجرمية لدى الفاعل (القصد) حتى إذا ثبت في جريمة القتل مثلاً أنها لم تكن متوفرة أو أن القتل حصل من دون قصد حكم على الفاعل بالغرامة دون أي عقوبة أخرى أي أن الجرائم الناتجة عن الإهمال والخطأ كانت موضوع تجريم وعقوبات صارمة تلحق بالفاعل أو بذويه، وهكذا إذا أقدم الطبيب الجراح على قطع أحد الأوصال عند إجرائه عملية جراحية تقطع يداه وإذا تسبب طبيب بيطري بموت الحيوان الذي يعالجه يلزم بدفع ثمنه، وبهذا تكون شريعة حمورابي قد عرفت الركنين القانوني والمعنوي إضافة إلى الركن المادي. ويمكن القول إن القانون الروماني يتميز بالاهتمام الشديد بقصد المجرم (الركن المعنوي) لكن العقوبات كانت تتسم بالقسوة. (أبو عامر، 1996، 29)، كما نشأت دعاوى خاصة لقمع بعض الجرائم لدى الرومان، ويذكر الفقيه غايوس جرائم رئيسة هي:

- جرائم السرقة وتقسم إلى السرقة بيد مسلحة والاختطاف.
- الإيذاء أو العنف المرتكب ضد الأشخاص.
- الضرر المسبب من دون حق للأرقاء والحيوانات والأشياء.
- جرائم الإكراه والعنف الذي يستعمله المجرم لإجبار شخص أو إكراهه على القيام بعمل ليس بمصلحته.
- التدليس أي الخداع أو أساليب الغش. (جراح، 1997، 338)

فللمجني عليه في جرائم الاعتداء حق القصاص ما لم يرضي بالدية الاختيارية وتتناول هذه الحالات جميع الأفعال التي يترتب عليها فصل عضو أو إتلافه بشكل يصبح غير صالح للاستعمال (كالذراع مثلاً). (جعفر، 1998، 83).

2. الجريمة في المجتمع المعاصر:

تظهر الجريمة اليوم في المجتمعات المعاصرة بطريقة تجعل الفرد يجد شرخاً كبيراً وانفصالاً من حيث انتقالنا للحديث عن هذه الظاهرة من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المعاصرة من دون ذكر الجريمة كما ظهرت في الفترة التي تتوسط هاتين المرحلتين وهذا الانفصال موجود ولا يراه القارئ فحسب بل حتى الباحث أيضاً ويعود ذلك لندرة الدراسات التي تناولت الجريمة في تلك الفترة.

أكثر الدراسات الحديثة قسمت الجرائم إلى فصائل على أساس أوجه الشبه التي تجمع بينها من حيث طبيعة القيمة التي تستهدفها الجريمة أو طبيعة الحق المعتدى عليه أو المنفعة الحقوقية أي المصلحة التي يحميها قانون العقوبات تحت طائلة العقاب. ومدار القيم أو المنافع أو المصالح التي يحميها القانون الجزائي هو الوجود الإنساني في شتى مظاهره، ومن هنا فالإنسان إما يحميه التشريع الجزائي بوصفه فرداً مستقلاً أو ينص على حمايته بوصفه فرداً في جماعته.

أولاً: قيم الفرد ومنافعه الحقوقية: وجود الفرد أو كيانه هو موضوع الحماية القانونية، وعلى النظام الحقوقي أن يكفل للفرد جواً من السلم والهدوء والطمأنينة يستطيع أن يكشف فيه طبيعته الخاصة فيظهر ذاته ويحقق أهدافه. ومن هنا يلزم أن يحمي التشريع حق الفرد في الحياة والبقاء، وفي سلامته الجسدية. ولذا كانت جرائم القتل والجرح والضرب في طليعة الجرائم التي تنفى عليها التشريعات الحديثة في القسم الخاص من العقوبات.

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن للفرد طائفةً من الحقوق أو المنافع المعنوية التي تكاد تلصق بالذات الإنسانية، ولا يكتمل ازدهار الفرد ولا تستقيم حياته من دونها إن هو فقدها كالشرف والكرامة والعفة والحرية الشخصية وحصانة المنزل وحرية الاعتقاد وحرية المراسلة والمخابرة وأمثال هذه القيم والمحرمات جاءت حصيلة قرون من الجهاد المستمر تفخر به المدنيَّة الحديثة.

ويلحق بهذه المنافع المعنوية طائفة لا تتصل بالذات الإنسانية اتصالاً مباشراً ولكنها تنم عن حماية حق التملك وهذا الحق هو تعبير عن حق الإنسان في السيطرة على الأشياء والاحتفاظ بثمراتها والتصرف بها على هواه ومن هنا احتوت التشريعات الحديثة نصوصاً تعاقب شتى أنواع الاعتداء على الأموال كالسرقة والاحتيال وإساءة الائتمان.....إلخ. وقد يدخل في عداد المنافع المحمية حقوق الملكية الأدبية والفنية وشهادات الاختراع والعلامات الفارقة والرسوم والنماذج الصناعية....إلخ.

ثانياً: قيم الجماعة ومنافعها الحقوقية: تتجسد الجماعة في العصر الحديث بالدولة وحماية مصالح الدولة إنما تعود من حيث المنتهى إلى الأفراد لأنها تستهدف استئصال كل ما من شأنه إثارة الفوضى

والقلق والاضطراب من المجتمع، ليتسنى للأفراد الازدهار في جو من الطمأنينة والسلام والاستقرار النفسي، والجرائم التي تؤذي المصالح الجماعية الكبرى قد تُقْتَرَفْ ضد الدولة كسلطة سياسية أو كحكومة مثل قلب نظام حكم أو تغيير شكله أو اغتصاب سلطة أو الخيانة أو التجسس (الحكيم والخاني، 2000، 14 – 17). وهذا التصنيف الذي أوردناه المبني على أساس طبيعة الحق المعتدى عليه أو المصلحة المراد حمايتها جزائياً، هو هيكل عام مجمل يتناول الخطوط الكبرى لصياغة التشريعات الحديثة وفي عدادها قانون العقوبات السوري، وكما رأينا فإن الجرائم في المجتمعات البدائية تقسم إلى كبرى وصغرى ولعل الجرائم التي كانت تعد من الجرائم الصغرى في تلك الفترة أضحت في المجتمعات الحديثة إحدى الجرائم الخطيرة التي تعرض سلامة المجتمع للانهيار، فالقتل والسرقة هما من الجرائم الكبرى في المجتمعات الحالية فالمجرم الذي يرتكب مثل هذه الجرائم في المجتمع المعاصر يستفيد من منجزات العلم والتكنولوجيا التي وجدت لخدمة البشرية لتنفيذ جرائمه. وكلما تقدمت الجريمة عصراً فعصر، تقدم الإجرام عصراً فعصر، فجرائم عصرنا ربما تعد مفاخر للعصور التي سلفت،فجريمة القتل درءاً لعار على سبيل المثال يعاقب عليه فاعله اليوم في حين كان يمجد فاعله بالأمس. (البرقاوي، 1994، 26 – 27)

إن النظر في قائمة الجرائم التي نعاصرها اليوم مذهل من كثرة عددها ولاحصريتها، فاليوم هناك في مجتمعاتنا جريمة تدعى التزييف "تزييف العملة" وهذه جريمة معاصرة لم تكن موجودة سابقاً والسبب بسيط للغاية ففي الماضي كانت البشرية تجهل العملة ولذلك لم تكن تعرف جريمة التزييف في النقد وكذلك جرائم التزوير والسرقة وجرائم التشرد والتسول جميعها لم تكن معروفة سابقاً (حومد، 1987، 17). وهكذا لم تبق الجريمة في المجتمعات المعاصرة بسيطة بل أضحت تتسم بالتنظيم وأصبح المجرمون يشكلون عصابات إجرامية منظمة لها قواعدها وسننها وأصبحت هذه العصابات في بعض المجتمعات المعاصرة تبحث عمّن يعاونها من مختلف الهيئات الرسمية وغيرها وبذلك التعاون أمكن لها أن تصبح قوة لا يستهان بها، واتسع ميدان الإجرام عند تلك العصابات حتى شمل تهريب المخدرات والاتجار بالرقيق ومهاجمة البنوك والمتاجر والسطو على القطارات وخطف الأولاد والرجال بغية الحصول على فدية لإطلاق سراحهم وفرض الإتاوات على كبار التجار ورجال الصناعة وغير ذلك من الموبقات وتزوير الشيكات وسيطرت العصابات الإجرامية على مدنٍ بأسرها، وأضحت تلك العصابات المنظمة ترتكب جرائمها بدقة وخبرة فنية فائقة مستعينة في ذلك بأحدث الأساليب والطرق العلمية وفقاً لخطط محكمة تدل على وضع عقول جبارة برعت في عالم الإجرام محاولة دائماً إخفاء أي أثر يمكن أن يستدلُّ من خلاله إلى الفاعل وبذلك يمكن القول إن الجريمة بعد أن كانت فيما مضى فردية أصبحت الآن جماعية وتعاونية. (البرقاوي، 1994، 28).

3. الجريمة في التشريعات السماوية:

لا تختلف الأديانُ بعضها عن بعض كثيراً من حيث نظرتُها إلى الأفعال التي تعدها جريمة. ففي الديانة اليهودية يستطيع المرء من قراءة التوراة أن يحدد الأفعال التي جرمتها هذه الديانة وهي:

1. القتل: وهو أولى الجرائم التي ذكرها التوراة وتحديداً في سفر التكوين و كانت هذه الجريمة جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل وقد حدد التوراة عقوبة مرتكبها بالطرد من الهيئات الاجتماعية. (البرقاوي، 1994، 33)
2. جريمة الزنا بالمحارم: أوضحت الشريعة اليهودية بشاعة هذه الجريمة وحددت النساء اللواتي يحرم المساس بهن وهن الأم والأخت وزوجة الأخ وزوجة الابن والخالة والعمة، وحددت لهذه الجريمة النكراء عقوبة الجلد حتى الموت.
3. جريمة اللواط: يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالقتل أمام الناس.
4. جريمة المجامعة على خلاف الطبيعة: ويقصد بها مضاجعة البهائم وقد اعتبرتها الديانة اليهودية من الجرائم الأخلاقية التي تستوجب أشد العقوبات.
5. جريمة الربا: حرمت الشريعة اليهودية الإقراض بالفائدة.
6. جريمة التمرد على سلطة الأبوين: وعقوبة هذه الجريمة الرجم حتى الموت.
7. جريمة مجاراة العرافين: وعقوبة هذه الجريمة القتل علانية أمام الناس.

وهكذا نلاحظ مما سبق قسوة العقوبات المفروضة على الجرائم ولعل الهدف من ذلك تنظيم الحياة الاجتماعية بالحكمة والعدل وحماية المصلحة العامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال:

1. نزع الشر من بين أفراد الشعب.
2. الردع بتخويفهم جميعاً وثنيهم عن ارتكاب الجرائم. (البرقاوي، 1994، 33– 34)

وعندما جاء الدين المسيحي أدخل تجديداً على الشريعة اليهودية فهو بقدر ما كان يهدف إلى معاقبة مرتكب الفعل الإجرامي قدر ما كان يهدف إلى الوقاية أي استئصال الشر من جذوره متبعاً في ذلك الحكمة المأثورة "الوقاية خير من العلاج" فالوقاية من القتل تكمن في السيطرة على النفس وتعويدها ألا تغضب في أي ظرف من الظروف لأن الغضب مفتاح باب الأفعال العنيفة التي تنتهي بالقتل داعياً لقهر الشر في النفس والتعويد على عدم الغضب واتخاذ التسامح الشديد وسيلة لتحقيق ذلك، ففي نظرة الدين المسيحي لجريمة الزنا: لم تقتصر هذه الجريمة على المجامعة من دون زواج بل عدَّ نظرة الرجل إلى المرأة نظرة غشٍ زنا. أما فيما يتعلق بآخر الأديان السماوية نجد أنه في الدين الإسلامي قد اختلفت هذه المفاهيم اختلافاً بيناً عنها في كل من الدين اليهودي والدين المسيحي وربما يرجع هذا الاختلاف إلى أن الإسلام هو الصورة المتكاملة للديانتين اليهودية والمسيحية. وبالتالي فإن الجريمة في التشريع الإسلامي فعل يستوجب العقاب ويستحق جزراً ولكل جريمة في التشريع الإسلامي ما يقابلها من عقوبة تتماثل حسب شدتها وجسامتها.

وقد استنبط فقهاء الإسلام من القرآن والسنة أنواعاً ثلاثة من الجرائم:

أولاً: جرائم الحد: وهي المعاقب عليها بحد والحد حق من حقوق الله تعالى مرتبط بالمجتمع الإسلامي. وقد اختلف في عدد هذه الجرائم فمنهم من قال أنها خمس ومنهم من وسعها إلى إحدى عشرة جريمة لكن الرأي الراجح عند أغلب الفقهاء أنها سبع "الزنا، القذف، الشرب، السرقة، الحرابة، الردة والبغاء" (السراج، 1999، هامش رقم7، ص13).

ثانياً: جرائم القصاص والدِّيَة: وهي الجرائم المعاقب عليها بقصاص أو دية أو كليهما معاً، والقصاص مقدر بحد واحد وهو من حق الأفراد لأن المجني عليه هو المتضرر المباشر من الجريمة، فهو أولى أن تشفى نفسه وينال التعويض عن الخسارة المادية والمعنوية التي حلت به.

وهو ما يمكن تسميته بجرائم الدم وتقوم على القاعدة المستمدة من الآية الكريمة ((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالانف، والأذن بالأذن، والسن بالسن، والجروح قصاص)) (سورة المائدة، الآية 45) (السراج، 1999، هامش رقم9، ص13).

ثالثاً: جرائم التعزير: وهي الأفعال التي يعاقب ولي الأمر على ارتكابها ولم يرد نص عليها في القرآن أو السنة أو الإجماع، وهي متروكة لولي الأمر ويقدرها حسب ظروف الزمان والمكان، وهو ممثل بالسلطة التشريعية شريطة التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها ومثالها: الرشوة، الغش، شهادة الزور، خيانة الأمانة، السرقة من غير حرز، وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير. ولمنع هذه الجرائم تبنت الشريعة الإسلامية أنواعاً مختلفة من العقوبات. وعلى رأس هذه العقوبات تأتي العقوبات البدنية وهي الرجم والجلد والقطع والقتل والصلب. ثم تأتي العقوبات السالبة للحرية وهي الحبس والنفي والتغريب والعقوبات الماسة بالحقوق وهي العزل والحرمان. والعقوبات النفسية وهي الوعظ والتوبيخ والتهديد والهجر والتشهير. والعقوبات المالية وهي الدية والغرامة والمصادرة (السراج، 1999، ص135 وهامشها وص136).

هكذا نجد أن الديانات السماوية، نظرت إلى الجريمة بأشكالها كافة على أنها عمل شائن، ويعاقب الله عليه، ويحاسب الإنسان فيه، وإن اختلفت الديانات في عملية القصاص والمحاسبة في الحياة الدنيا.

ثالثاً: السلوك الإجرامي لدى الجانح من وجهة نظر القانون:

الجريمة في نظر علم القانون هي "ظاهرة اجتماعية" أي جعل المجتمع هو الفيصل في التفريق بين أنماط السلوك المختلفة فما يحظره هو سلوك إجرامي مدان اجتماعياً. وما يبيحه هو سلوك عادي، ومن أكثر تعريفات الجريمة شهرةً تعريف العالم والقاضي رفائيل غاروفالو وهو يرى أن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع عاطفتي الشفقة والأمانة.

وقد قاده هذا التعريف إلى تقسيم الجريمة إلى نوعين:

الجريمة الطبيعية: وهي التي تتفق جميع المجتمعات الإنسانية على تجريمها في كل زمان ومكان لأنها تتعارض مع عاطفتي الشفقة والأمانة ويدخل في إطار هذه الجريمة الجرائم الواقعة على الأشخاص والجرائم الواقعة على الأموال.

الجريمة المصطنعة: وهي الفعل الذي يتعارض مع العواطف غير الثابتة أي العواطف القابلة للتحول، كحب الوطن والعواطف الدينية والشعور بالحياء والشعور بالشرف.

وعرف العالم الألماني (أهرنغ) الجريمة بأنها "فعل ينطوي على تعريض شروط حياة الجماعة للخطر، فيما نص عليه المشرع، وعاقب عليه القانون". ويرى العالم الإيطالي غرسبيني أن الجريمة هي "التي تتعارض تعارضاً قوياً للغاية مع متطلبات الجماعة أو مقتضياتها". ويعتبرها العالم الأمريكي توماس أنها "فعلٌ مضادٌ لتضامن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد" ومن أكثر تعريفات الجريمة تفصيلاً تعريف العالم الهولندي وليام أدريان بو نجير الذي يرى أن الجرمة "فعل يقترف داخل جماعة من الناس، تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع، أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه، من قبل الجماعة أو بوسطة أجهزة تعين لهذا الغرض، بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي". ولكن علماء القانون لم يقبلوا بالتعريف الاجتماعي للجريمة، ووصفوه بالغموض والبعد عن الاستقرار والثبات، والبعد عن الدقة العلمية. وهذه العيوب تتعارض مع الحقيقة المادية للتجريم والعقاب، التي تتطلب قواعد واضحة محددة دقيقة مجردة وملزمة، وهذه الصفات لا يمكن توافرها إلا في القواعد القانونية ونتيجة لذلك، فقد أعرضت الغالبية العظمى من القوانين الوصفية عن التعريف الاجتماعي وأخذت بالتعريف القانوني للجريمة.

ويمكننا تعريف الجريمة بمفهومها القانوني بأنها "سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير" وواضح من التعريف أن السلوك الذي يعد جريمة، يتميز بصفتين متلازمتين: تجريم القانون له، ومجازاة مرتكبه بعقوبة جزائية (السراج، 1999، 12 –14).

يُعَرِّفُهَا أبو عامر قانونياً بأنها "فعل أو امتناع يحظره القانون ويقرر عقوبة لمرتكبها" (أبو عامر، 1996، 113). ويُعَرِّفُهَا الحياري تعريفاً عاماً بأنها "هي فعل خاطئ آثم، أو مخالف للآداب أو العدالة وهي تشمل كل الأفعال التي يترتب عليها الإخلال بنظام المجتمع والإضرار بحقوق الأفراد أو المساس بالقيم التي اصطلح عليها الناس في علاقاتهم المختلفة (الحياري، 2008، 24). وتُعَرِّف الجريمة قانونياً بأنها "كل فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءاً جنائياً" (السراج، 1984، 45). وكذلك عَرَّفَهَا كل من يُسري أنور وآمال عثمان بأنها " كل فعل أو امتناع يصدر عن إرادة آثمة ويترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع، وتحقيقاً لأهداف الدولة في حفظ وبقاء المجتمع والعمل على تقدمه ونمائه" (أبو الروس، 1996، 70). حيث يربط التعريف القانوني للجريمة بين الجريمة وقواعد الأخلاق فالجريمة وفقاً لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الأخلاقية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين فمنهم من

يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية لا كلها ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الأخلاقية دون تمييز.

رابعاً: الجريمة لدى الأحداث الجانحين من منظور القضاء:

لا ينظر القضاء إلى الحدث على أنه مجرم بل ينظر إليه على أنه مغلوب على أمره ويأخذ بالحسبان قدراته العقلية وبنائه النفسي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها على أنها مسببة للانحراف أكثر من الحدث نفسه، حيث يعتبر الاجتماعيون الجريمة ظاهرة اجتماعية، لأن التجريم ليس حكرا على المشرعين بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية (جعفر، 1998، 13–14). والواقع الاجتماعي يساعد في تشكيل البناء النفسي للحدث والذي يكون سبباً في ارتكاب السلوك الإجرامي. لذلك تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطّفل 1989 والتي أُقِرّتْ بملاوي مرجعية أساسية لمجموعة من القواعد الدولية التي تحكم الأطفال في خلاف مع القانون. وهذه القواعد هي:

- مبادئ الأمم المتحدة لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) لعام 1990.
- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم لسنة 1990.
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) لعام 1985.

بصفة عامّة، هذه القواعد تستخدم كقواعد إرشادية لصنّاع السّياسة والمشرعين وكلّ المهنيّين المشتركين في وضع نظام قضاء الأحداث وإدارته. والهدف المشترك هو تحسين الوضع الكلي للأطفال وذلك بوضع مبدأ المصلحة الفضلى للطفل أوّلاً. وفي هذا الشأن، يجب التركيز على مبدأ جوهري والذي يجب اتباعه خلال جميع المراحل من هذه القواعد والقوانين "حرمان الحرية للطفل يجب أن ينظر إليه كملاذ أخير ومحدود إلى أقصر فترة ممكنة من الوقت". تعتبر قواعد الأمم المتحدة لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين، 1985)، الإطار الشامل في نطاق التعامل مع فئة الأطفال في نزاع مع القانون وتأتي نصوص المادتين (37) و(40) من اتفاقية حقوق الطفل لتجسد هذه القواعد لمجموعة من الضمانات القانونية العالمية.

إن المعيار الأساسي لقضاء الأحداث حسب المنظومة الأممية هو في توفير محاكمة عادلة للأطفال من منظور التنمية الوطنية والعدالة الاجتماعية والإنسانية لغايات تطوير وتحسين خدمات القضاء بما يتناسب مع الخطط والبرامج التي تهدف إلى:

أولاً: رفاه الأحداث والمقصود بذلك محاكمتهم في محاكم خاصة تعرف بمحاكم الأسرة يراعى فيها اتخاذ تدابير لحماية مصلحة الطفل الفضلى وعدم الاقتصار على الجزاءات العقابية فقط.

ثانياً: مراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية للحدث عند تطبيق مبدأ تناسب العقوبة مع خطورة الجرم.

ثالثاً: البحث في استعداد الحدث لتعويض الضحية آخذين بالحسبان أثر الجريمة على الضحية والمجتمع.

1. نطاق تطبيق قواعد بكين:

1. تطبيق الأحكام الواردة في القوانين الوطنية الخاصة بالبالغين بالإضافة لتجريم الأحداث على سلوكيات خاطئة لا يعاقب عليها القانون إلا إذا ارتكبها بالغون، مثل شراء وتدخين وبيع التبغ، والمسكرات، وارتياد الملاهي والحانات، أي أن نطاق تطبيق القواعد القانونية أوسع وأشمل مما هو عند البالغين لما فيه مصلحة الأطفال وحمايتهم، وعليه فقد تم استحداث قانون مراقبة سلوك الأحداث لعام (2006) يهدف إلى وقاية الأحداث وحمايتهم من أنفسهم وممن يستغلونهم وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية. وتحث القواعد على شمول البالغين صغار السن بأحكامهما (مثلاً من سن 18–25 سنة)، أي توسيع نطاق القواعد القانونية المتعلقة بقضاء الأحداث لتشمل فئة الشباب اليافعين أيضاً، ومن الأحكام الخدمية في المجتمع للمنفعة العامة، الخضوع لجلسات إرشادية والتحويل إلى مراكز معالجة الإدمان والالتحاق ببرامج التدريب المهني وغيرها.

2. أن يكون تحديد سن المسؤولية الجزائية للأطفال الجانحين على نحو غير مفرط في الانخفاض آخذين بالحسبان العوامل التاريخية والثقافية والمنهجية على أساس أن يتحمل الطفل تبعات تصرفاته ومساءلته.

3. مرونة نطاق السلطة التقديرية للقاضي عند محاكمة الأحداث وذلك بسبب تنوع احتياجاتهم الخاصة مما يستلزم دراسة كل حالة على حدة واتخاذ ما يراه مناسباً، وتعد الدراسة التي يقوم بها مراقب السلوك والتوصيات التي يخرج بها في تقريره مرجعاً أساسياً يستأنس به القاضي عند اتخاذه قراره الحاسم حول الطفل المخالف للقانون، ولكن يلاحظ أن الكثير من السادة القضاة لا يأخذون بتقرير مراقبي السلوك بل يتعاملون معه على أساس روتيني بحت، ومن جهة أخرى يدّعي مراقبو السلوك بأن هناك الكثير من قضايا الأطفال ليست بحاجة إلى تقرير مفصل بل هي عملية روتينية لملء النموذج الخاص بالتقرير مثل قضايا المشاجرة وقضايا الإيذاء البسيط. (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2007، 214). ولذلك تقترح الباحثة أن يكون مراقب السلوك أخصائي في علم النفس الاجتماعي أو الإرشاد النفسي وذلك لإطلاع هذين الأخصائيين على الجوانب الاجتماعية والنفسية التي من الممكن أن تكون السبب في تشكل السلوك الإجرامي لدى الحدث وسبل معالجة هذا السلوك وتقديم الاقتراحات المناسبة لتعديل السلوك الإجرامي لدى الحدث وجعله سلوكاً متوافقاً مع القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع.

2. المبادئ الأساسية (مبادئ الرياض التوجيهية):

تنظم مبادئ الرياض التوجيهية تقريبًا كلّ المسائل الاجتماعيّة: العائلة والمدرسة والمجتمع والإعلام والسياسة الاجتماعيّة والقانون وإدارة قضاء الأحداث. وهي تفصّل الاستراتيجيّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمنع دخول الأطفال في تعارض مع القانون. وتؤكّد مبادئ الرياض التوجيهية أهمية

تحسين الوضع الكلي للأطفال في مجال الوقاية ومكافحة الجريمة. إذ تتكون الوقاية بشكل عام من خطط وقائية شاملة على كل مستوى حكومي والذي ينبغي أن يتضمن ثلاثة مبادئ:

المبدأ الأول: خصوصية تطبيق ضمانات المحاكمة العادلة للأحداث: تطبيق ضمانات المحاكمة العادلة على البالغين والأحداث ولكن مع مراعاة الأهلية القانونية في حالة الأطفال المخالفين للقانون فشرع لهم ضمانات إضافية يراعى فيها حداثة سنهم، حيث نصت القوانين الدولية على:

أ. **ضرورة وجود جهة قضائية متخصصة للنظر في قضايا الأحداث** بحسب نصوص المواد (14) و (40) من قواعد بكين واتفاقية حقوق الطفل على التوالي، ويلاحظ أن سمة التخصص تشمل جميع مراحل التقاضي وإجراءاتها بشقّيها الجزائي والوقائي وهذا ما يميز القضاء المتخصص عن المحاكم المتخصصة.

ب. **سرية محاكمة الأحداث استثناءً عن الأصل:** وهي من المبادئ الهامة التي أكدتها قواعد بكين لما فيه مصلحة الأطفال في نزاع مع القانون باعتبار أن تصرفات وسلوكيات الأطفال والشباب التي لا تتوافق مع القواعد والقيم الاجتماعية التقليدية العادية والتي هي جزء من عملية النضوج والنمو الطبيعي للطفل ولا يجوز وصفهم بها اجتماعياً أو قانونياً وتحميلهم وزر أعمال قاموا بها في صباهم.

ج. **احترام حياتهم الخاصة:** وفقاً لقانون الأحداث فإنه يحظر نشر صورة الحدث الجانح ونشر وقائع المحاكمة أو ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر، وعلى الرغم من أهمية هذا النص لما فيه مصلحة الطفل إلا أننا نجد أن نص هذه المادة يتعارض مع ما هو مطبق فعلاً، فإذا كان الهدف الأساسي هو عدم المساس بحياة الحدث الخاصة وبالتالي عدم إشهار ما قام باقترافه من دون وعي أو إدراك كامل لتصرفاته، فإن النطق بالحكم علانية ينتفي مع قصد المشرع باحترام خصوصية الحدث.

د. **السرعة في التقاضي:** من المبادئ العامة في قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم هي الإسراع في محاكمة الأحداث توخياً لمجابهة الآثار الضارة لكل من أنواع الاحتجاز ولتعزيز إعادة الاندماج في المجتمع. وتبرز أهمية السرعة في مقاضاة الحدث انطلاقاً من مجموعة أسباب تراها الباحثة مهمة وسبباً للقيام بمثل هذه الخطوة حيث أن الاحتجاز الطويل للحدث سوف يجعله يشعر بعدم الأمن النفسي والاستقرار وكذلك سبباً لاختلاط الحدث مع غيره أصحاب الجرائم مما يؤدي إلى زيادة الأسباب المؤدية إلى الجريمة وعدم القدرة على معالجتها في المستقبل.

ه. **إخبار الحدث فوراً بالتهم المسندة إليه:** على أن يستدعى ولي أمره أو وصيه أو الشخص المسلم إليه ابتداءً من مرحلة بدء التحقيق وفي حالة تعذر وجودهم يحضر الجلسات مراقب السلوك، وترى الباحثة أن أهمية ذلك تكمن في أن إخبار الحدث مباشرة بالتهم المسندة إليه سوف يجعله يتعرف

مباشرة إلى مشكلته وخاصة إذا كان انخراطه في السلوك الإجرامي ناجماً عن عدم دراية منه بأن هذا السلوك خاطئ بسبب سوء في عملية التربية داخل أسرته ومن هنا تأتي أهمية إخبار الوصي عليه مباشرة أو إخبار الأخصائي النفسي في حال عدم تواجد هذا الوصي.

و. **فصل الأحداث عن البالغين:** وهي من الضمانات الضرورية التي تهدف إلى وقاية الأحداث الجانحين من خطر العدوى الجرمية لكونهم عرضة للتأثيرات السلبية من جانب المحتجزين البالغين ومراعاة لاحتياجاتهم الخاصة بمرحلة نموهم، فبحسب نص المادة من القانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد ضرورة فصل المتهمين الأحداث عن البالغين التي جاء نصها مؤكداً هذه الضمانة من خلال المادة (3) من قانون الأحداث التي تنص على: **اتخاذ التدابير لعزل الأحداث الجانحين عن المتهمين أو المحكومين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من أعمارهم**، ويطبق الفصل المشار إليه في مرحلتي التوقيف رهن المحاكمة، وتنفيذ الحكم، وتأتي أهمية ذلك من وجهة نظر الباحثة من أن انخراط الحدث مع أشخاص أكبر منه في السن سيؤدي إلى تعلم الحدث لأنماط من السلوك قد لا تتوافق مع مرحلته العمرية وقد يستغله هؤلاء البالغون لتحقيق أهدافهم اعتماداً على أنهم أكبر منه في العمر وسوف يكونون قادرين على التحكم به وإملاء الأوامر عليه وهو سوف يقوم بتنفيذ هذه الأوامر خوفاً منهم.

المبدأ الثاني: عدم اللجوء إلى سلب الحرية إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة:

أ.الالتزامات الدولية: تحث قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر (1990) على تشجيع الخطط والبرامج الخاصة بالتدابير غير الاحتجازية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة الجنائية بالإضافة إلى تشجيع إقامة الروابط بين الدوائر المسؤولة عن هذه التدابير مثل المؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من عدم وجود أرضية تشريعية دقيقة وواضحة لاعتماد هذه التدابير إلا ما كان منها في أضيق الحدود إلا أن قضاة الأحداث يتعمدون استخدامها قدر الإمكان لما فيه مصلحة الأطفال الفضلى.

وتركز مبادئ الأمم المتحدة لمنع جنوح الأحداث: على التدابير الوقائية لحماية الأحداث من الانحراف والتأكيد على إشراك المجتمع في وضع تدابير وقائية وتطبيقها فقد أشارت أيضاً إلى أهمية تدريب الضابطة العدلية على الحاجات الخاصة بالأحداث.

ترى الباحثة أهمية تدريب الضابطة على تحقيق الحاجات النفسية للأحداث من تحقيق الحاجات النفسية للأحداث سوف يساعد في الوقاية من زيادة الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مثل نقص الحاجة إلى الحب والانتماء وتحقيق الذات.

المبدأ الثالث: رعاية مصلحة الحدث وتطبيق مبدأ التناسب:

يعدُّ هذا المبدأ من المبادئ التوجيهية العامة في إصدار الأحكام المتعلقة بقضايا الأحداث وهو أداة للحد من الجزاءات العقابية فيتوجب على القاضي أن يوائم بين ظروف الحدث وخطورة الجرم المرتكب بأن يكون رد الفعل متناسباً مع التدبير المتخذ لتقويم الحدث مع مراعاة احتياجات المجتمع والضحية وتحقيق الردع العام، ويلاحظ أن هناك تعارضاً فلسفياً في تطبيق هذه المبادئ على أساس الموازنة بين ما هو مفترض بحسب القواعد العامة، وتعتبر مهمة إصدار الأحكام الخاصة بالأحداث الجانحين أكثر صعوبة منها عندما يكون مرتكب الجرم من البالغين وتكمن الصعوبة في الترجيح بين ما هو خير ومصلحة الطفل الفضلى وتحقيق الأمن في المجتمع، مثال ذلك نقص الأهلية مقابل الردع العام والعدالة مقابل تفريد العقوبة. (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2007، 1).

3. **أما قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا)** والتي اعتمدت ونشرت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (113/45) بتاريخ 1990/12/14، فهي قواعد كرست بمجملها إعطاء الأولية القصوى لإعادة دمج الأحداث المحرومين من حريتهم في المجتمع من خلال التأكيد على حصر فترة الاحتجاز قبل المحاكمة على الحالات الاستثنائية فقط والإسراع في محاكمة الأحداث، وكان الهدف منها التأكد على النتائج السلبية للاحتجاز وسلب الحرية. هذه القواعد المفصلة لا تشير فقط إلى الأطفال في السّجون، بل تشير أيضاً إلى أيّ طفل في تناقض مع القانون كان قد أرسل إلى أية مؤسسة كانت. وقد وضعت قواعد حماية الأحداث المجردين من حريتهم مبدأً هاماً جداً ألا وهو إن حرمان الحرية للحدث يجب أن يستخدم كإجراء أخير ولأقصر وقت ممكن. وفي حال حرمان أي طفل من حريته يجب أن تتحقق الظروف التالية:

1. يجب أن يكون حرمان الحرية للحدث ملاذاً أخيراً ولأقل فترة ممكنة ومحدودة وتكون في الحالات الاستثنائية فقط.
2. في حال اعتقال أي حدث، يجب أن تعطى الأولية إلى محاكمة سريعة.
3. يمنع اعتقال أي حدث بدون أمر اعتقال قانوني صحيح.
4. التشجيع على إنشاء مؤسسات ومرافق صغيرة تكون الإجراءات الأمنية بها ضئيلة.
5. حرمان الحرية يكون فقط في المرافق التي تتضمن الأنشطة والبرامج الهادفة والتي تأخذ بالحسبان رفع المستوى الصحي واحترام الذات وتوفير الطعام المناسب ومياه الشرب النظيفة وأغطية سريرية نظيفة وصحية وملابس ملائمة ورعاية طبية ووقائية وعلاجية كافية.
6. يجب أن تكون مرافق الاعتقال موزعة جغرافيا لتسهيل الاتصال مع أعضاء العائلة. كما يجب السماح للأحداث بمغادرة المرافق لزيارة بيوت عائلاتهم.

7. ينبغي أن يتم التعليم في مرافق المجتمع المخصصة للتعليم وعدم فصل الأحداث عن هذه المرافق وإعطاء الأحداث فرصة العمل داخل المجتمع.

8. ينبغي أن يتلقى موظفو قضاء الأحداث التدريب المناسب واحترام حق الأحداث في خصوصيتهم وحمايتهم من أيّ شكل من أشكال الاستغلال.

9. ينبغي أن يجري مفتشون مستقلون ومؤهلون عمليات تفتيش منتظمة لهذه المرافق.

قواعد هافانا (سبتمبر 1990). *www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=17453*

تقويم المعاملة العقابية:

المقصود بالمعاملة العقابية، مجموعة الأساليب التي يعامل بها الأحداث في سبيل توجيههم إلى الأغراض المبتغاة من تنفيذ العقوبة ألا وهو التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع، وتعتمد الأساليب المطبقة في هذا السياق على عدة عوامل:

1. عامل السن: يفرق القانون السوري بين فئتين من الأحداث: **الفئة الأولى:** وتضم الأحداث الذين لم يتموا العاشرة من عمرهم وهؤلاء لايستفيدوا من مانع عقاب لأنه غير أهل للمسؤولية الجزائية. وذلك حسب المادة (2) من قانون الأحداث الجانحين: "لا يلاحق جزائياً الحدث الذي لم يتم العاشرة من عمره حين ارتكاب الفعل" **والفئة الثانية:** وتضم الأحداث الذين أتموا العاشرة من العمر ولم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم وهؤلاء يعتبرون أهلاً للمسؤولية الجزائية إلا أنهم لا يتعرضون للعقاب إلا إذا أتموا الخامسة عشرة وارتكبوا جناية، وفي هذه الحالة يعتبر قصورهم عذراً قانونياً مخففاً وتخفف عقوبتهم حسب المادة (29) من قانون الأحداث الجانحين فبدلاً من الإعدام يحكم عليهم بالحبس مع التشغيل من (6 – 12 سنة) وبدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد يحبس الحدث من (5 – 10 سنوات) وبدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال المؤقت يحبس الحدث مع التشغيل من سنة إلى خمس سنوات ومن المهم ذكره هنا أن الأحكام الصادرة بحق الأحداث لا تسجل في السجل العدلي (م 58) (السراج، 1999، 439)

2. نطاق السلطة التقديرية: أعطى المشرع للقاضي سلطة تقديرية واسعة بحيث لا يكون من سلطان عليه إلا لضميره والقانون وفي سبيل ذلك يكون من واجبه التأكد من وجود عنصر الجريمة المعنوي والبحث عن النية كما عرفتها المادة (187) من قانون العقوبات السوري "النية إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون" وعندها يكون للقاضي سلطة واسعة في تحديد التدبير الإصلاحي الأجدى بكل حالة وبخصوص كل حدث على حدة حتى إنه يملك أن يعفي الحدث من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأى أن مصلحته تقتضي بذلك، ويكتفي بحضور وليه وذلك حسب المادة (48) من قانون العقوبات السوري. وعلى القاضى أن يجمع المعلومات المتعلقة بأحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية وبأخلاقه وبدرجة ذكائه وبالبيئة والمدرسة اللتين نشأ فيهما وبحالته الصحية وبأفعاله

السابقة وهذا كله لتعطي للقاضي الفرصة ليختار من التدابير الإصلاحية المتاحة ما يلائم حالة الحدث وذلك حسب المادة (44) من قانون الأحداث الجانحين لأن الغاية هي إصلاح الحدث الجانح وإعادته إلى السلوك الاجتماعي القويم. ويعين القاضي على جمع هذه المعلومات مكتب الخدمة الاجتماعية أو مراقب السلوك أو عن طريق التحقيق العادي الذي تجريه المحكمة مباشرة أو عن طريق شرطة الاحداث (قانون الأحداث الجانحين رقم 8، 1974، 28 – 30).

3. معاملة الأحداث في المؤسسات العقابية: تنفذ العقوبات السالبة للحرية بحق الأحداث الجانحين في مؤسسات خاصة تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية يصنف فيها الأحداث بحسب الفئات العمرية ولكنها تضم فئتي الأحداث المحكومين والأحداث الموقوفين بانتظار المحاكمة مما يعتبر خرقاً للمعايير الدولية فيما يتعلق بمبدأ افتراض البراءة، فالمحتجزون رهن المحاكمة هم أبرياء إلى أن تثبت بقرار قطعي من محكمة مختصة وعليه فإنهم محل لمعاملة خاصة تتلاءم ووضعهم المؤقت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البيئة المادية للاحتجاز يجب أن تكون مناسبة من حيث تصميم المكان الخاص بإيواء الأطفال في نزاع مع القانون ومتوافق مع الغاية المفترضة من وجودهم في هذه المراكز وهذا ما يفسر الغاية المفترضة من وجودهم في هذه المراكز. ومن المفيد هنا التوسيع في تشكل محاكم الأحداث بحيث تضم المحكمة، عند النظر في القضايا الجنائية والجنحية الهامة مندوباً عن كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التربية ومن بين المختصين من حملة المؤهلات العلمية وذلك للمشاركة في تقرير التدبير الإصلاحي الملائم لحالة الحدث وليس توقيع العقوبة التي توقع عادة على البالغين وكما وأنه يوصى بإفساح المجال للمرأة بتولي قضاء الأحداث نظراً لطبيعتها التي تمكنها من فهم طبيعة الحدث واختيار التدابير المناسبة لحمايته وإصلاحه (السراج، 1999، 439)

4. شرطة الأحداث: إن وجود شرطة متخصصة للأحداث يساهم في منع الجرائم ومكافحتها ويوفر معاملة أفضل للأطفال في نزاع مع القانون، وجاء في المادة (37) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أن تكفل الدول عدم تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(مبادئ الرياض التوجيهية http://www.dcipal.org/arabic/display.cfm)

خامساً: أنواع السلوك الإجرامي:

الجريمة هي اقتران فعل محرم فعله ومعاقب عليه، أو ترك فعل أمر بإتيانه محرم تركه ويعاقب التارك على ذلك الترك، أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه، وهذا يعني إن كل فعل أو ترك لا يعتبر جريمة إلا إذا أثبتته الشريعة ورتبت عليه عقوبة وإذا لم تنص الشريعة على عقوبة لذلك الفعل أو الترك فلا يعد جريمة (حنتول، 2005، 7). والجرائم تختلف وتتنوع من حيث أسبابها ودوافعها، ومن الصعب أن يتم تصنيفها إلى أنماط متمايزة، إذ أن المحاولات التي تمحورت حول تحديد منهجية لتصنيف الجريمة على أساس أنماطها الإجرامية لم تأخذ مسارات دقيقة

لتحديد أنماط الجريمة بشكل أوسع، وبناءً على ذلك سنضع تصوراً لأنماط السلوك الإجرامي انطلاقاً من الأدبيات والكتابات التي اهتمت بموضوع السلوك الإجرامي. وفيما يلي توضيح لبعض أنماط السلوك الإجرامي:

1-جريمة القتل:

تعد جريمة القتل من السلوكيات الإجرامية التي يلجأ الفرد إلى ممارستها لسبب من الأسباب أو لدافع ضمني داخلي أو خارجي، بحيث يقوم الفرد بقتل النفس لأجل تحقيق غايات نفسية أو اجتماعية أو مادية (حنتول، 2005، 28). تعرفها الشريعة بأنها "الجرم الذي يقوم به القاتل ضد المقتول فيرديه ميتاً مهما كانت الغاية والوسيلة وهي فعل محرم". (أبو الروس، 1996، 20)

ويعرفها القانون بأنها "الجريمة التي يكون الاعتداء فيها على النفس وتشمل القتل العمد، والقتل الخطأ، والانتحار والاعتداء الذي يؤدي إلى الوفاة" ويتضح من خلال هذا التعريف لجريمة القتل التأكيد على أن كل من جريمة القتل العمد أو الخطأ أو الاعتداء أو الانتحار، تكون نتيجته وفاة الشخص أو موته يتلقى عليها المعتدي العقوبة التي نص عليها الشرع الإسلامي (حنتول، 2005، 27). ونتيجة للنزاعات الإنسانية التي تتكون من خلال الأبعاد الاجتماعية التي تفرض أحياناً على المجتمع عن طريق القيم والعادات والتقاليد والأعراف والنزعات القبلية التي تكون إحدى دوافع القتل الرئيسة منطلقة من دوافع الأخذ بالثأر أو الانتقام للعرض أو استخلاص حقوق من الآخرين أو مشاجرات استفزازية أو الغيرة، كلها سلوكيات تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل، مستخدماً القاتل فيها أدوات مختلفة تتحدد ما بين أسلحة نارية أو الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الخنق باستعمال الأيدي أو غيرها أو السم أو الحرق. (أبو الروس، 1996، 28)

أشار الدوري إلى أن جرائم القتل والإيذاء تشكل النمط الشائع لغالبية الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص. إذ حدد جريمة القتل من خلال تصنيفات القاتل أو الجاني على النحو التالي:

- **القاتل العادي:** وهو المرتكب للقتل من دون أن يكون تحت تأثير أي شيء سواء المرض أم تعاطي المسكر، بل يقوم بهذا الفعل وهو في حالته الطبيعية ومدركاً لما يقوم بفعله.
- **القاتل المريض اجتماعياً:** ويعتبر هذا النوع من الأنواع الشخصية المضادة للمجتمع أي الذي يكون تحت تأثيرات اجتماعية.
- **القاتل المنتقم:** وهو الذي يقوم بجرمه منتقماً من الآخرين كالكره والثأر والإهانة.
- **القاتل المجنون:** وهو الذي يكون فاقداً للعقل أي مختل القوى العقلية.(الدوري، 1984، 31)

وبالنظر إلى أن جريمة القتل سلوكٌ قد يكون منمطاً أو مكتسباً من خلال التنشئة الاجتماعية أو البيئة المحيطة، فهو يعد سلوكاً يمكن تنميته كما يمكن تعديله أو إطفاؤه عند الأفراد ونتيجة لذلك فإن جريمة القتل قد تصل إلى مرحلة الانتشار والتزايد عبر مراحل الزمن، إذ ظهرت دون إتباع السبل التي تحد من هذا السلوك الذي يؤثر بطبيعته على المجتمع. لذلك فإن هذا السلوك إما أن يتزايد حجمه في

المجتمع. وإما أن يتناقص، وذلك يعود إلى قوانين المجتمع وأنظمته التي تعمل من أجل أمن مواطنيها وسلامتهم. (حنتول، 2005، 298)

2- جريمة السرقة:

تمثل جريمة السرقة واحدة من أكثر أنماط السلوك الإجرامي انتشاراً، والتي يلجأ الشخص إلى اقترافها لعدد من الأسباب والدوافع، حيث يقدم الفرد إلى جريمة السرقة لأجل تحقيق غاياته النفسية والاجتماعية والمادية التي يطمح إلى تحقيقها، (حنتول، 2005، 29)، تعرفها الشريعة بأنها "أخذ مال الغير خفية أي على سبيل الاستخفاء والتستر من دون علم صاحب المال ومن دون رضاه" (المطوع، 2000، 8). ويعرفها القانون بأنها "أخذ مال الغير المنقول من دون رضاه" (المادة (621) من قانون العقوبات السوري، 2004، 16).

3- جريمة الرشوة:

تمثل جريمة الرشوة واحدة من أنماط السلوك الإجرامي التي يقدم عليها الفرد من أجل تحقيق دوافع نفسية قد تعزى إلى الوضع المادي (حنتول، 2005، 30). تعرفها الشريعة بأنها "كل ما يعطى للحاكم أو غيره بغرض تحقيق ما يطلبه الراشي من منفعة" (المطوع، 2000، 9). ويعرفها القانون بأنها "قيام الموظف بأخذ مقابل عمل معين هو من اختصاصه سواء لإبطال حق، أو دفع مضرة، أو الحصول على منصب". (حنتول، 2005، 8)

4- الجرائم الجنسية:

تعد الجريمة الجنسية إحدى الجرائم البشعة التي يرتكبها الفرد في حق الآخرين والتي يقدم عليها الفرد لأجل تحقيق دوافعه الغريزية. ولذلك تعددت التعريفات بناءً على تعدد أهدافها وغاياتها والأسباب المؤدية لها (حنتول، 2005، 31). تعرفها الشريعة بأنها "تلك الأفعال التي يقوم بها الشخص كالزنا واللواط والاغتصاب وكل ما يقع خارج ما شرعه الله تعالى" (السعيد، 1992، 33). وبعرفها القانون بأنها "جرائم الاعتداء على الغير بالاغتصاب أو محاولة الزنا واللواط أو محاولة اللواط وهتك العرض ودخول المنازل لأغراض سيئة والاختلاء المحرم" (حنتول، 2005، 8). وتعد الجرائم الجنسية دليلاً على مدى تحكم الإنسان بغرائزه الأساسية والتي تدل على درجة عدم إدراك الإنسان لنوعية وحدود علاقاته بالآخرين وضعف ضبطه لنزعته الغريزية، والجرائم الجنسية تشمل جرائم الاغتصاب وهتك العرض وإدارة البغاء والاتجار فيه وممارسته وكذلك ممارسة الفسق والفجور والتحريض عليه وإفساد الأطفال والجرائم المخلة بالآداب والذوق العام والتعرض للأنثى بما يخدش حياءها بالقول أو الفعل. (غانم، 1994، 42).

5-جرائم المخدرات:

تعد جريمة المخدرات من أشد أنواع السلوك الإجرامي ضرراً بالمجتمع، كما تعد من أبرز الأسباب للانحراف، لأن نسبة كبيرة من المنحرفين كان انحرافهم نتيجة تعاطي المخدرات، وكثيراً ما يدفع المتعاطي الذي لا يكفي دخله لإشباع حاجته من المخدرات لارتكاب الجرائم الأخرى. فيندفع طالباً الحصول على المخدرات عبر قنوات السرقة والنصب والسلب والخطف والضرب والقتل وإفشاء الأسرار حتى إنه قد يخون الحكومة والأوطان. (آل سعود، 1998، 38)، وتعرفها الشريعة كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج إرادته كإتيان المسكر" (أبو الروس، 1996، 22). ويعرفها القانون بأنها "الجرائم التي يتم فيها الاعتداء على الذات بالاستعمال وعلى الغير بالترويج". (حنتول، 2005، 8). هذا وهناك جرائم أخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها جميعها.

سادساً: العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الحدث الجانح

تعد مشكلة جنوح الأحداث من المشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجه الأسرة والمجتمع، وأن تفاقم هذه الظاهرة أخذ يلقى اهتمام التربويين ورجال القانون والأمن، بعد أن لاحظوا أن عدد الأحداث الجانحين في تزايد مستمر (زعال، 2001، 41). وينظر المجتمع إلى الحدث المجرم نظرة عداء، وازدراء نتيجة سلوكه الجانح والخارج عن قوانين المجتمع وأنظمته. دون الأخذ بالحسبان، العوامل التي أدت إلى جنوحه، وما الظروف التي هيأت لهذه الظاهرة؟، مع العلم، أن هذه العوامل متشابكة ولا يمكن فصل بعضها عن بعض، لتعقد هذه الظاهرة، وعدم القدرة على تجزئتها، إلا في سبيل التحليل والدراسة، لخلق بيئة واعية تساعد هؤلاء الأطفال، على التكيف السليم، فالعوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي عديدة ومتشعبة ويصعب حصرها. وهذه العوامل تنقسم بطبيعة البشر إلى نوعين إما أن تكون خاصة بالفرد أي ذاتية، أو تكون خارجية أي من البيئة المحيطة بهذا الفرد. وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل التي تؤدي بالحدث إلى ارتكاب السلوك الإجرامي:

أولاً:العوامل الذاتية:

ويقصد بها مجموعة العوامل الخاصة بالفرد ذاته، والتي تؤدي إلى الوقوع في السلوك الإجرامي وأهمها الوراثة والعمر والذكاء والغرائز والأمراض النفسية والعقلية:

1. الوراثة:

يقصد بالوراثة انتقال الصفات الوراثية من السلف إلى الخلف عن طريق المورثات الموجودة في نواة الخلية؛ ولم تقتصر وراثة الصفات على الناحية الجسمية فحسب، بل تعدتها لتشمل النواحي العقلية من ذكاء وقدرات خاصة، واتجاهات انفعالية، حتى أن دراسة الوراثة شملت السلوك الجانح أو السلوك الإجرامي بشكل عام (أبو رمان، 2008، 17–18). حيث تشير بعض الدراسات إلى أن السلوك الجانح يكون أقوى في حال أن الوالد قد ارتكب جناية أو قبض عليه نتيجة قيامه بسلوك جانح، فقد أثبتت

الدراسات على وجود علاقة بين السلوك الجانح ودرجة القرابة. (Fagan & Najman, 2003, 43). فالوراثة تُحَمِّلُ الفرد استعداداً كامناً لديه، فإذا ما توافرت الظروف المحيطية، أدت إلى ظهور السلوك الإجرامي، وللوراثة تأثيرات غير مباشرة في السلوك، وقد تحدد الوراثة ما الذي يستطيع أن يفعله الشخص، ولكن البيئة والخبرة هما اللتان تحددان ما يفعله الشخص فعلا (أبو رمان، 2008، 18). و للتأكد من دور الوراثة في السلوك الاجرامي، أجرى أشلي منتاجو (Ashley Montage) خمس دراسات تكونت من (104) أزواج من التوائم المتماثلة و(112) زوجاً من التوائم غير المتماثلة وقد أظهرت نتائج الدراسات إلى أن (70) زوج أي بنسبة (67%) من مجموعة التوائم المتماثلة في (37) زوجاً أي بنسبة (33%) منها فقط وهنا يظهر أن النسبة ارتفعت بين التوائم المتماثلة عنها عند التوائم غير المتماثلة، ويعد هذا دليلاً على دور الوراثة في السلوك الإجرامي. كما وجد كرستانس (Krusteaise) في دراسته على (6000) من التوائم إن السلوك الإجرامي قد ظهر في (66.7%) بالنسبة للتوائم من نفس الجنس مقابل (30.4%) بالنسبة للتوائم من الجنسين كما يدل ذلك على أن نسبة وراثة السلوك الإجرامي بين التوائم من جنس واحد أكثر منها عند الجنسين. كما يمكن أن يظهر أثر الوراثة أيضاً في شذوذ الكروموزومات، حيث يمتلك الذكر السليم كروموزوم من نوع (X Y) والأنثى السليمة (X X) وقد وجد أن المجرمين يحملون كروموزوماً إضافياً من نوع (y) وبذلك يكون(X Y Y)، وفي ذلك أجرى جاكوبس (Jacobs) دراسة تناول فيها (197) من السجناء وبالفحص وجد أن أكثرهم من حملة كروموزوم (X Y Y)، ووضح أن الذكر حامل كروموزوم (X Y Y)، أكثر ميلاً للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي (الشناوي وعبد الرحمن، 1998، 61).

2. العوامل الجسمية:

يرى العلماء أن هناك ارتباطا بين الانحراف وبين إفرازات بعض الغدد، ويعتقدون أن اضطراب الغدد في الطفولة يؤدي إلى الاضطرابات الانفعالية في المستقبل، أما اضطرابات النمو فتحدث نتيجة اختلال وظائف الغدد، ويتصل بالنمو دوافع ايجابية ودوافع سلبية، فتدفع الايجابية الفرد إلى استخدام قدراته النامية، أما السلبية فتنشأ نتيجة العوائق التي تحرم الطفل من تحقيق رغباته، لأن اضطرابات النمو تؤثر تأثيرا مباشرا على السلوك. (أبو رمان، 2008، 18−19)

لذلك تؤثر العوامل الجسمية والغدد في سلوك الحدث وتجعله يشعر بالنقص نتيجة لما يحدث في جسمه من تغيرات تجعله مختلفا عن غيره من الناس الأسوياء، فنجد المجتمع يعامل مثل هؤلاء الأفراد معاملة خاصة تؤثر في سلوكهم، وهذه المعاملة تتراوح بين القسوة الزائدة أو العطف الشديد، مما يؤدي إلى مشاعر عدم الاستقرار في الحدث نفسه وتجعله غير قادر على التوافق مع البيئة وهذا يقوده إلى الانحراف. فالجريمة ذات علاقة بشكل مباشر بتكوين الفرد وبيئته الاجتماعية الطبيعية، فهي بذلك تتطلب دراسة شخصية الجانح والظروف المحيطة به، باستخدام المنهج العلمي التجريبي لاكتشاف العوامل الذاتية

والموضوعية التي دفعت للسلوك المنحرف، "وأثبتت بعض الدراسات وجود ارتباط بين التشوهات الجسمية والسلوك المنحرف، ولا تنكر هذه الدراسات دور العوامل النفسية والاجتماعية، ولكنها ترى أن دورها ثانوي، أما السبب الرئيس وراء هذه الظاهرة فيعود إلى التكوين العضوي للفرد، وتقوم هذه الرؤية على دراسة شخصية الجانح من جميع جوانبها العضوية والنفسية والاجتماعية والعقلية (ناجح، 1999، 31). ويركز علماء البيولوجية على أن سلوكيات الفرد نابعة من تكوينه النفسي ترجع إلى أسباب عضوية، فالاضطراب العاطفي عند بعض الناس هو مصدر للاضطرابات العضوية، وتبحث في أسباب الخروج عن القانون، فهي تعزو ظاهرة الانحراف إلى ضعف أو خلل أو شذوذ أو إصابة في بعض أجزاء الجسم الداخلية أو الخارجية، وأن أي تغيير يطرأ على بعض مناطق المخ من شأنه أن يحرر هذه المنطقة من رقابة الأنا العليا بالمخ، مما يدفع إلى السلوك المنحرف عندما يتعرض للظروف الخارجية (منصور، 2003، 26).

3. العمر:

يعد العمر من العوامل الذاتية الذي قد يكون له دور في ارتكاب السلوك الإجرامي، فقد أكدت العديد من الدراسات في عدد من بلدان العالم المختلفة على الجنسين في أعمار مختلفة، أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه المرحلة من العمر، ففي بريطانيا وجد ما بين عامي (1959-1967) أن الأفراد من العمر ما بين (17-30) سنة ارتكبوا ما نسبته (47%) من الجرائم في تلك الأعوام، وفي دراسة عام (1907) قام بها دغرييف (Degreef) في بلجيكا، ظهر لديه أن الأفراد في العمر ما بين (18-30) سنة ارتكبوا ما نسبته (73.8%) من الجرائم (الصنيع، 1993، 42).

4. الذكاء:

يرى العالم البريطاني جونج (Gong) أن هناك ارتباطاً عالياً بين ضعف الذكاء والوقوع في الجريمة، إذ يقول إن سبب الجريمة هو الضعف العقلي أو القصور في الإدراك، وقد توصل جونج إلى أن معظم المجرمين من ضعاف العقول، وبذلك يعد متوسط درجات الذكاء بين المجرمين أقل منها لدى غير المجرمين، فالشخص المصاب بالضعف العقلي يتسم بشخصية قليلة الإدراك وغير معتبرة بعواقب الأفعال والالتزامات القانونية حيالها. وفي دراسة أجراها صالح الحماد وجد أن الذكاء له علاقة بشكل كبير في ارتكاب الجريمة (الحماد، 2006).

يرى كل من لوران (Loren) وجودارد (Gwodard) أن الضعف العقلي هو سبب الجريمة. وفسرا ذلك بأن ضعيف العقل عاجز عن إدراك مضمون القواعد التي تنظم المجتمع كما أنه عاجز عن فهم طبيعة أفعاله وإدراك نتائجها وأضرارها. وهو حتى لو أدركها فإن إرادته الضعيفة تمكنه من الحد من رغباته ومنعه من الإقدام على الأفعال الإجرامية، مما يسهل لهذه الشخصية الوقوع في الجريمة أو

جعل صاحبها صيداً سهلاً يستخدم لارتكاب الجرائم من قبل الآخرين الذين يفوقونه ذكاءً (المعاري، 1996، 34).

5. الغرائز:

تشير نظرية فرويد ألى أن الغرائز تلعب دوراً رئيساً في وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، إذ يعد الهو مركز الغرائز الفطرية كالجنس والعدوان، بينما الأنا الأعلى تحوي القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية لمجتمع الفرد، وتأتي الأنا على المستوى الإدراكي للفرد، وعن طريقها يتصل الفرد بالعالم الخارجي، لذلك يحدث الصراع بين محتويات الهو التي تطلب الإشباع ومحتويات الأنا الأعلى التي لا تقبل خروج هذه الغرائز إلا ضمن أطر سلوكية يفرضها المجتمع، فإذا فشل الفرد في مقاومة غرائزه وفي توجيهها نحو أنماط سلوكية مقبولة اجتماعياً كالزواج لإشباع الجنس أو العمل لكسب المال فإنها قد تخرج على هيئة سلوكيات مباشرة كالسرقة والقتل والاغتصاب. الأمر الذي يضر بالآخرين، وأحياناً يأخذ هذا السلوك شكلاً رمزياً غير مباشر كأن يسرق الفرد رغبة في إيذاء صاحب المال المسروق وليس بحاجة إلى المال (زهران، 1999، 19).

6. العوامل النفسية:

تمثل العوامل النفسية منحىً هاماً في الانحراف، فالسلوك المنحرف من وجهة نظر علماء النفس ولاسيما مدرسة التحليل النفسي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا قادت إلى سلوك لا يتفق مع الأوضاع التي يسمح بها المجتمع، فقد أكد فرويد على أن السلوك اللاسوي والمنحرف ما هو إلا تعبير عن أزمة نفسية داخلية وإشباع لاشعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة والتكوين، والتي نمت في ظل فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب والتربية، سواء بالقمع والحرمان والقسوة، أو بالإشباع الزائد للرغبات وعدم رد أي طلب أو مواجهته بالتقويم المعياري السلبي، كل ذلك ينتج لاحقاً بين المكونات الذاتية الشعورية وغير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية وتخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال إلى رد فعل عنيف ومتطرف على معايير المجتمع فيحلو حينئذٍ انتهاك القانون والاعتداء على الحياة الاجتماعية، بما فيها من أعراف وتقاليد ومقدسات. (آل سعود، 1998، 29)، إن العدوان دافع مكتسب ويعد وسيلة يحاول بها الإنسان حماية أمنه فالقلق الذي يعاني منه الفرد نتيجة خبرات الطفولة المؤلمة المتمثلة في اللامبالاة والخلافات العائلية في المعاملة والإسراف في القسوة أو التدليل الزائد أو الحماية الزائدة قد يثير الفرد للكفاح والتغلب على مشاعر عدم الأمن والعجز، مندفعاً في ذلك إلى اتباع سلوكات منحرفة وغير سوية من أجل تحقيق ذاته (الزعبي، 2001، 34)، ويتمثل موقف الجانح من الذات في أنه يتجنب مواجهة صراعاته النفسية ويتهرب من القلق الداخلي ومن الآلام النفسية التي تتولد عن هذه الصراعات والإحباط الناتج عنها. ومن الأمور الصعبة التي يواجهها الجانح إحساسه بالألم المعنوي بشكل فعلي، والحديث معه في هذه الآلام أمر في غاية الصعوبة، وهو يتهرب منها بالانغماس في الواقع المادي وبالأحداث والوقائع التي تعترضه. فالحرمان من الحب والإهمال تأخذ طابع

الاحتجاج على حرمان مادي. فوظيفة الواقع مضطربة لدى الجانح فهو لا يدرك من الواقع إلا ما يحمله من لذة آنية أو إحباط آني، ولا يستطيع مراعاة الواقع في جميع أبعاده وموقفه منه اضطهادي أساسا، ويعدُّ الأحداث الجانحون من هذه الفئة التي تواجه آلاما نفسية وصراعات داخلية. (حجازي، 1995، 57).

كما تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي، فقد يظهر المرض أو ما يسمى بالعصاب في صورة اضطراب يمس الجانب الانفعالي لدى الفرد ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة من دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية أو اتصاله مع الواقع مثل الهستيريا والقلق والخوف وقد ترجع أسباب هذه الأمراض إلى أسباب أليمة أو صدمات تعرض لها الفرد في أثناء مرحلة الطفولة، أو إلى الصراعات المستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع أمامه والتي تؤدي إلى الإحباط، الأمر الذي يجعل هذا الفرد يسعى للبحث عن الوسائل التي تخلصه من أمراضه وآلامه، ولذلك نجد أن الأمراض النفسية يمكن أن تقود الفرد إلى جرائم الاقتناء أكثر من جرائم العنف مثل السرقة والتزوير والرشوة والجرائم الجنسية (المعاري، 1996، 21). كما أن الأمراض النفسية قد تؤدي إلى تغيير واضح في سلوك الفرد كسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط انفعالات النفس والقلق والإسراف في سلوك حركي معين، كما يؤدي بعض هذه الأمراض إلى إسراف الفرد في عادات معينة كالإسراف في التدخين أو الأكل أو النوم أو في تعاطي المخدرات، وبعض هذه الأمراض الحادة قد تدفع الفرد إلى العدوان على ذاته أو الآخرين. (حنتول، 2005، 36).

7. الأمراض العقلية:

إن الأمراض العقلية كالأمراض النفسية في كونها عاملاً من العوامل المؤدية للجريمة، إذ يُعَدُّ المرض العقلي أو الذهان اضطراباً شديداً يشمل جميع جوانب الشخصية فيشمل الإرادة والتفكير. ويفقد المريض القدرة على إدراك الواقع إدراكاً صحيحاً. ويسلمه إلى هلوسات أو أوهام تمنعه من تدبير شؤونه ومن التوافق الاجتماعي. ومن الأمراض العقلية الفصام، ذهان المرح، الاكتئاب والذهان الاضطهادي، والأمراض العقلية يمكن أن تدفع بصاحبها إلى الجرائم وبخاصةٍ جرائم العنف كالقتل والشروع بالقتل أو الضرب أو الاغتصاب الجنسي أو المثلية الجنسية أو الانتحار. (المعاري، 1996، 24)

ثانياً: العوامل الخارجية:

ويقصد بها العوامل البيئية التي تؤثر على الفرد بشكل من الأشكال، وقد يكون هذا الشكل ممثلاً في السلوك الإجرامي. ومن أهم هذه العوامل: العوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الاقتصادية.

وفيما يلي عرضٌ لهذه العوامل:

1. **العوامل الاجتماعية:** أصاب البنية الاجتماعية في كثير من الدول خلل خطير بسبب التحول في القيم الأساسية التي تحكم سلوكهم، لأن اشتداد الرغبة بين الأفراد في تملك وسائل وأسباب إشباع حاجاتهم في الرفاهية ورغد العيش قد أفضى إلى سيطرة النزعة المادية وضمور النوازع الأخلاقية أمام تنوع تلك الوسائل وتعددها وتطورها وزادت رغبة الأفراد على تحقيق رغباتهم غير مبالين بغيرهم فسيطرت الأنانية والتنافس على الأفراد وأعمالهم على حساب التضامن والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. وإذا أضفنا إلى ذلك التفكك الأسري الذي انتشر في عدد كبير من المجتمعات بسبب طغيان النزعة المادية والإقبال على زيادة الموارد الاقتصادية بشراهة فصار الجميع يلهث خلف المزيد من الدخل المالي وكل ذلك أفضى إلى ضعف رابطة الأبوة والبنوة والرحم وكان ذلك الضعف على حساب الأطفال الذين فقدوا الدعم الذي يحتاجون إليه والحنان والتوجيه الضروري في التنمية لشخصياتهم مما أدى إلى الفشل الدراسي والتسرب المدرسي والانفصال المبكر عن ذويهم والعيش في حياة مستقلة من دون رقابة أو توجيه. كما أن الهجرة على الصعيد المحلي والدولي غالباً ما ينتج عنها صراع في العادات والثقافات والتجانس والاندماج سواء كان من الريف إلى المدينة أم من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ومن العوامل الاجتماعية أيضاً التحضر السريع الذي أفرز وضعاً اجتماعياً غير متوازن بسبب أعراض الانتقال التي فاقمت من معدلات البطالة والتكديس السكاني وشيوع الظاهرة الاستهلاكية والسعي إلى الربح السريع على حساب المصالح الحقيقية والقيم الرفيعة وغير ذلك من العوامل والأعراض التي حتمت ظهور الجريمة (بوساق، 2002، 61-64). هذا وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً في جنوح الأفراد إلى السلوك الإجرامي نظراً لأن الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع الحياة بمفرده، فهو ولد وترعرع في جماعة، ثم يكمل بقية حياته متقلباً بين عدة أدوار داخل الجماعة (الصنيع، 1993، 38). وهذه الجماعات كما يلي:

أ. الأسرة:

هي الجماعة الأولى في حياة الإنسان، والتي لا يكون له خيار في كونه فرداً منها، فيها يولد ويعتمد عليها كلياً في توفير جميع احتياجاته في سنوات عمره الأولى، وفي خلال نموه يتلمس مظاهر السلوك التي تمارسها الأسرة، فيقلد هذه السلوكيات ويكتسب منها المعايير والأخلاقيات التي نتعامل بها، فالطفل الذي يعيش في أسرة منحلة قد يقلد بعض السلوكيات السيئة، وقد يفقد احترام نفسه ووالديه والقيم الأخلاقية (الصنيع، 1993، 58). وينبغي التأكيد على أن العلاقات الأسرية الجيدة تنمي قدرة أعظم لدى الفرد على الضبط الذاتي وتقديراً أعلى للذات، هذه المتغيرات يمكن أن تعمل على حماية الأفراد من اتباع السلوك الإجرامي عند تعرضهم لضغوط الحياة أو لضغوط جماعة الأقران، كما يضعف لديهم الميل نحو استعمال المواد المخدرة أو المنشطة أو الانحرافات السلوكية. (Brody & Ge, Brody et al., Murry, Wills, 2007)

وهناك علاقة عكسية بين جودة تفاعل الوالدين مع الطفل ومشكلات المراهقين السلوكية(Spoth, Goldberg-Lillehoj et al.,Neppl, 2006) وفي دراسة (هوفمان وآخرين، 2004) تبين أن دعم الوالدين ومراقبتهما يخفف من أثر جماعة الأقران على اتباع المراهقين للسلوك الإجرامي. (Hoffman, Baher, Dorius and Harmon , 2004, 58)، كما تبين أن مراقبة الوالدين للأطفال وتوجيه رسائل غير مباشرة لهم مناهضة لاستعمال المخدرات ساعد على حماية الأطفال من استعمال مثل هذه المواد (Macaulay, KGriffin, Gronewold et al., 2005). ويعدُّ اتباع الوالدين لبعض السلوكيات الخاطئة مثل استعمال المخدرات سبباً في اتباع الأطفال لمثل هذا السلوك (Spatz Widom, Marmorstein & KRaskin White, 2006). وتؤكد دراسة (بروك وآخرين، 2006) أن استعمال الوالدين للمخدرات يؤدي إلى تعطيل خصائص الحماية في شخصياتهم مما يؤدي إلى تنشئة غير مناسبة للطفل (Brook, Balka, Fei, and KWhiteman, 2006). وذلك لأن الآباء نماذج يقلدها الأطفال فإن كانت سلوكهم إيجاباً كان الأطفال كذلك والعكس صحيح.

إن مشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدية القاسية والمليئة بالنبذ والسيطرة، وأن هذه الممارسات قد تجعل الفرد في الكبر يسيطر على كل من حوله سواء السيطرة التي تتسم بالقبول والحب أو السيطرة الممثلة في القسوة والعدوان (زهران، 1999، 43). كما أن تبني الفرد للسلوك العدواني ومعاكسته للقيم السائدة واتخاذ هوية سلبية، يحدث عندما لا يجد الدعم من الآخرين، وكذلك في غياب المناخ المناسب لتقدير الطاقة الداخلية. الأمر الذي يمهد لظهور سلوكاً سيئاً كالاضطراب الاجتماعي والتحيز (إنجلز، 1991، 64). كما أن الفرد في مرحلة الرشد يتميز بالقدرة على الإنتاجية وتوجيه الجيل القديم بتوجيه ورعاية الجيل الجديد عن طريق الإبداع والابتكار، الأمر الذي يجعل الفرد قادراً على استثمار القوة فيما يتم إنتاجه، ويستطيع تحقيق الإنتاجية عن طريق الأطفال الآخرين، وهذا يعبّر عن الحل الإيجابي لأزمة هذه المرحلة، أما الحل السلبي فيتمثل في عدم قدرة الفرد على الإنتاجية وتوجيه الجيل الجديد مما يدعم مثل هذا الإحساس عدم قدرة الفرد على تكوين علاقات أُلفة مع الآخرين في المرحلة السابقة من جانب، وعودته إلى التوحد الخاطئ مع الوالد من نفس الجنس في الطفولة المبكرة والذي قد ينتج عنه العناد وحب الذات والعدوان من جانب آخر. (عبد الرحمن، 1998، 83)، إذاً فالطفل عندما يشعر بعدم الاستقرار الوجداني الناجم عن عدم شعورْ بالأمن في جو دائم التكدر المليء بالنكد الذي قد ينجم عن البيئة الأسرية المضطربة أو نتيجة انحياز الوالدين لأحد الأطفال من دون غيرْ مما يجعل أحد هؤلاء الأطفال يستشعر بالكره فيكون الانحراف هروباً من البيئة الأسرية المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي في أفرادها، فيبحثون عن الرضا الوجداني والإشباع العاطفي والراحة النفسية لدى أشخاص آخرين في أسر غير أسرهم، أو في عصبة الأقران في الحي أو في المدرسة، أو زمرة الرفاق في العمل، فإذا كان هؤلاء الأشخاص صالحين صلح سلوكهم، وإذا كانوا فاسدين أصبح سلوكهم بالتبعية فاسداً.

ب. المدرسة وجماعة الرفاق:

أكد علماء النفس والتربية والاجتماع وغيرهم على أهمية المدرسة باعتبارها البيئة الثانية للطفل، وتعد مكملة لما قامت به الأسرة، بل إن المدرسة تتحمل الجزء الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم، وقد تكون المدرسة النقطة التي يتحول منها الحدث الصغير نحو طريق الانحراف، وليس معنى ذلك أنها السبب المباشر في جنوح الأحداث إنما قد تكون هناك أسباب أخرى تتمثل في ثلاث جوانب وهي: "علاقة التلميذ بمعلمه، علاقته بزملائه، علاقته بمواد الدراسة وموضوعاتها. أما بالنسبة لجماعة الرفاق فإنه غالباً ما يختار الفرد شخصاً يوافقه في الصفات الأهواء والرغبات والنزعات نفسها، وعندما يكوّن الحدث هذه الرفقة فإنه يبدأ يحس بالاستقلالية عن سلطة الأسرة. وليس من شك في أن هذه الرفقة سوف يؤثر بعضها في بعض، فإذا كانت الرفقة تجتمع على الخير وتقضي وقت فراغها بما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة، وكانت تتصف بالأخلاق الحميدة فإن الفرد سوف يكتسب هذه الأخلاق. وبالتالي فإن السلوك الفاضل سيصبح هو المسيطر على هذه المجموعة، أما إذا كانت هذه المجموعة أو هذه الرفقة تتسم بسمات غير حميدة وصفات غير فاضلة فإن الفرد المنضم إليها سوف يكتسب السلوك ذاته" (الحارثي، 2003، 35–36).

فالمدرسة **إذاً**: هي الوسط الاجتماعي الثاني الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية حيث تتعدد صداقاته ومعارفه. فقد يجنح الطفل إذا انضم إلى أصدقاء جانحين داخل المدرسة، أو قد تكون المدرسة ذات جو غير محبب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من المعلمين أو قلة ميل الطالب إلى الدراسة أو صعوبة المعلومات المعطاة أو غيرها من الأسباب التي تدفع به إلى التغيب عن المدرسة، فتكون هذه الفرصة سانحة لأصدقاء السوء لجذبه إليهم فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم، مما قد يؤدي في النهاية إلى الاستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرماً في كبره (الصنيع، 1993، 58).

وقد يرجع فشل المدرسة في أداء دورها في عملية التطبيع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية إلى ازدحام المدرسة واكتظاظ الصفوف بالطلاب، وهذا يولد لدى الطالب نوعاً من التوتر والضيق لأن ذلك يحد من حريته، كما قد لا تتوفر بالمدرسة الأماكن التي يحتاجها الطلاب كالمقاصف والمكتبات وغيرها، مما يؤدي بالطلاب إلى التحرك عشوائياً، وهو ما يجعلهم يتصرفون بعدوانية وعنف عند احتكاك بعضهم ببعض، كما أن عدم توفر الملاعب المجهزة والمناسبة لممارسة الأعمال الرياضية تجعل الطلاب يعيشون في حالة من التوتر والاضطراب، لا سيما أنهم لا يستطيعون التصرف بحرية داخل المدرسة التي يتفاعلون فيها بسبب السلطة والأنظمة والتعليمات. (الطيار، 2005، 42)

أما الرفاق فهم مجموعة من المقربين من الإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية. وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته، فإذا كان هؤلاء الرفاق من الصالحين يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحاً بل ويزداد صلاحاً مع مرور الأيام، ولكن الخطر

يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين، الأمر الذي يقود الفرد إلى الانحراف عاجلاً أو آجلاً (السيف، 1996، 64). وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت دور جماعة الأقران في اتباع الشخص للسلوك المنحرف ففي دراسة (بروك وآخرون، 2006) وجد أن لجماعة الأقران دوراً كبيراً في استعمال المراهقين للمواد المخدرة غير الشرعية (Brook, et al., 2006).

وفي دراسة (بوسان وآخرين، 2005) وجد أن جماعة الأقران تقود إلى استعمال المواد المخدرة أو اتباع السلوك المنحرف (Bousman, Blumberg, Shillington et al., 2005). وإن أثر جماعة الأقران على بعض أنواع السلوك المنحرف لدى الأحداث مثل الأنشطة الجنسية والإسراف في شرب الكحول ضعيف على الرغم من أنه دال إحصائياً (Blanton and Dodge،Jaccard, 2005). وإن عوامل الحماية مثل العلاقات الأسرية تفقد قيمتها أمام التأثير السلبي لجماعة الأقران (Hüsler, Plancherel & Werlen, 2005).

ولذلك ترى الباحثة أن الأسرة يجب أن تكون على معرفة بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يدخل فيها الطفل ومن هم جماعة الأصدقاء التي يتعامل معها في المدرسة أو الحي لأن الأسرة سوف تكون قادرة على توجيه الطفل إلى أن يختار بشكل جيد نوعية الرفاق وجماعة الأقران التي يتعامل معها، وكذلك من واجب الأهل أن يكونوا حريصين على نوعية الأصدقاء الذين يتعاملون معهم هم وذلك لأن الطفل سوف يسعى لتقليد هذا النموذج الذي يراه ويحتك به بشكل يومي في المستقبل.

2. العوامل الاقتصادية:

يعدُّ العامل الاقتصادي، والوضع المهني للوالدين، عوامل هامة وأساسية، في عملية نشوء ظاهرة الانحراف، إذ إن تدني مستوى مهن آباء الطبقة العاملة أو الدنيا لا تخلق عند الأبناء دافعا قويا للتقدم وتحقيق الأفضل، بل يمكن لهذه الخبرات المؤلمة المرتبطة بمهنة الأب أن تلعب دورا أساسيا في دفع الطفل نحو الانحراف (السمري، 1992، 43). وكذلك المنطقة السكنية، حيث يشير المنظور السكاني إلى أن صور الانحراف وحالات عدم السواء، تنتشر في مناطق سكانية معينة ولاسيما مناطق السكن العشوائي، وهذا المنحى له ارتباط بالمستوى الاقتصادي والمهني لأفراد المجتمع، هناك علاقة بين الفقر والبطالة وجنوح الأحداث، إلا أن العوامل المحيطة لها تأثيرها الخاص على انحراف الحدث ونشوء الجريمة، فنادرا ما يدفع الجوع الفرد إلى أن يسلك سلوك الجريمة، ومن العوامل المحيطة المرتبطة بالمستوى الاقتصادي أوقات الفراغ وجماعة الرفاق للحدث، فالجماعة لا شك في أن لها تأثيراً في الفرد، ولكن هذا التأثير يتفاوت وفقا لدرجة الاستجابة للسلطة والقيم الأخلاقية، وهذه الاستجابات تنمو خلال عملية التنشئة الاجتماعية. فقد أشارت دراسة (درويش، 1988) إلى أن الجانحين ينحدرون من أسر ذات مستوى اقتصادي واجتماعي منخفض بالمقارنة بأسر غير الجانحين، كما وجدت أن الجانحين يأتون من أسر متصدعة (أبو رمان، 2008، 21).

يتضح مما سبق أن هناك ربطاً بين السلوك الإجرامي والفقر حيث وجد أن من يرتكبون السلوك الإجرامي ينتمون إلى أسر فقيرة وذلك بسبب ما يتعرضون له في حياتهم من ظروف معيشية قاسية، فهم لا يحصلون على متطلبات الحياة الأساسية مما يجعلهم يعيشون في ظروف إجتماعية ونفسية سيئة تجعلهم يُقْدِمُونَ على ارتكاب السلوك الإجرامي.

وعلى الرغم مما سبق ذكره عن ربط السلوك الإجرامي بالفقر، يجب ألا نُقرُّ أو نُسلِّمَ بأن الفقر يشكل عاملاً أساسياً لارتكاب السلوك الإجرامي، بل هو في أحسن الأحوال عامل متفاعل مع عوامل أخرى تؤدي إلى السلوك الإجرامي. ومما يؤيد ذلك أن هناك ملايين الفقراء يسلكون السلوك السوي بل ويستنكرون السلوك الإجرامي تماماً. إضافة إلى أن السلوك الإجرامي منتشر بين أفراد الفئة الاقتصادية ذات الدخل المرتفع، ولكن واقع الإحصاءات لايثبت ذلك، نظراً لمقدرة أفراد هذه الفئة على عدم الوصول إلى أقسام الشرطة، وبالتالي عدم المثول أمام العدالة بسبب ما تتمتع به أسرهم من قوة ونفوذ.

ج. حالة الحي والسكن:

للحي دور مهم في التنشئة الاجتماعية، فالحي الذي تتوافر فيه قيم مجتمعية، وخدمات لتغذية هذه القيم، وإشباع الحاجات والرغبات يمثل حياً سوياً ويهيِّئ للفرد جواً يكسبه الشعور باحترام النظام والقانون والبعد عن السلوكيات المنحرفة، ومن بينها السلوك العدواني. وقد ربط كثير من الدراسات بين طبيعة الحي وأثره على سلوك المقيمين فيه، ومن أهم هذه الدراسات دراسة "**شو**" الذي درس تأثير الحي على خمسة إخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف "**شو**" الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جُنَح توفرت فيه أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم، وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه، مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين (الطيار، 2005، 46)، وفي الدراسة التي أجراها (بيرفين) عن جرائم العنف في فرنسا، أوضحت نتائج هذه الدراسة أن غالبية جرائم العنف ترتكب بوساطة أفراد ينتمون إلى أسر ذات دخل محدود، وتسكن الأحياء الأكثر فقراً (عبد المحمود، 2004، 43). وفي الدراسة التي أجراها (الخليفة) حول: المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. والتي شملت أنواعاً عدة من الجرائم بما فيها جرائم العنف، دلت نتائج هذه الدراسة على أن هناك اختلافاً بين أحياء هذه المدينة في الجريمة بصفة عامة، وجرائم العنف بصفة خاصة، فقد ظهر منها تباين كبير بين الأحياء في حدوث جرائم العنف. (عبد الرحمن، 2003، 69)، مما تقدم نجد أن حالة الحي السكني وكذلك طبيعة السكن لها دور بالغ الأهمية في الرتكاب الجريمة وظهور السلوك المنحرف لدى الأطفال فمثلاً: عندما تكون الأسرة فقيرة وتعيش في منزل صغير جداً (غرفة واحدة على سبيل المثال) فإن الإطفال سيكونون عرضة لمشاهدة والديهم وهم يمارسون الجنس، ومما لاشك فيه أن هذه المشاهدة كثيراً ماتصيب الأطفال في سن المراهقة بجروح نفسية تكون ضارةً لهم في مستقبل حياتهم، وبخاصة في سلوكهم

الجنسي.

د. البطالة:

تؤدي البطالة إلى إفرازات نفسية سلبية خطيرة، كالفصام العقلي، والاكتئاب المزمن والذي يسبب اليأس والانعزالية، وعدم القدرة على العمل والإنتاج، كما تؤدي البطالة إلى خلق الشخصية العدوانية المضادة للمجتمع. وقد أشار العديد من علماء الإجرام – وتؤيدهم الإحصاءات الجنائية على مستوى العالم – أن كثيرين من مرتكبي جرائم العنف لا ينتمون فقط إلى أسر متدنية الدخل الاقتصادي، بل ويعانون أيضاً من حالة البطالة (عبد المحمود، 2004، 41). وقد عرف المجتمع والقائمون على أمنه وعلماء الوقاية من الجريمة دور مشكلة البطالة في تنامي حالة العنف، فتم اللجوء لما يعرف ببرامج المدن النموذجية، أي النموذجية من ناحية الأمن والسلامة، ومن ضمن برامج الوقاية التي قاموا بها اختيار فئات خاصة من الشباب للتعامل معهم وتطبيق البرامج الوقائية عليهم منذ البداية، وضمت هذه الفئات:

1. الشباب العاطل عن العمل.
2. الشباب المستهترين والمتخلفين دراسياً.
3. الشباب والأحداث الذين ليس لديهم شيء يفعلونه في إجازات الصيف.
4. الشباب والأحداث المعروفين بالجنوح والتسكع والجريمة. (طالب، 2001، 79).

لذلك ترى الباحثة أن البطالة قد تكون سبباً رئيساً من أسباب الجريمة وذلك لأن البطالة قد تؤدي إلى عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمانياً ومكانياً، وتحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل عن العمل، والشعور بخيبة الأمل والإحباط للعاطل، وابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والخيبة.

3. العوامل الثقافية

1. التعليم:

يسهم التعليم في إعداد الفرد للحياة في المجتمع بطريقة تجعله يتكيف مع مجتمعه، وذلك بغرس الأخلاق الإيجابية، والقيم الرفيعة فيه، وتشجعه على البحث عن الحقيقة، وبث الفضائل لديه، وتعويده على الصراحة، والصدق، والأمانة، واحترام حقوق الناس، وحفظ أعراضهم، كل ذلك حتى يصبح الفرد قادراً على العيش في جماعة، يتعاون معها، ويبذل جهده لصالحها، ويكون مستعداً لخدمتها والتجاوب مع مطالبها.

والتعليم بالمعنى العام هو: "تلقين المعرفة بوسيلة خاصة هي القراءة والكتابة. أو هو تحصيل المعرفة بوسائل محدودة، هي السمع والبصر والإدراك العقلي، والتعليم بمعناه الخاص تلقين نوع مخصص من أنواع المعرفة مثل: القانون والطب وغيرها" (الحماد، 2006، 23–24).

إن العلاقة بين التعليم والمستوى العام للجريمة، لازالت محل خلاف بين العلماء، فهناك من يرى أن للتعليم أثراً واضحاً على معدلات الجريمة، وأنه كلما زاد عدد العلماء والمتعلمين في المجتمع، قلت

نسبة الجريمة والإجرام فيه (عبيد، 1990، 130). وهناك من ينكر أن يكون للتعليم أثراً واضحاً في معدلات الجريمة، بل ويرى أن التعليم قد يكون سبباً في زيادة معدل الجريمة فقد يرفع التعليم من كفاءة الشخص على تنفيذ الجريمة وابتكار أنماط وأساليب جديدة لتنفيذها (عيد، 1999، 28–29). ففي دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية من قبل مركز أبحاث مكافحة الجريمة عن ظاهرة السرقات بينت أن هناك انخفاضاً عاماً في تعليم مرتكبي جرائم السرقات وأن القليلين منهم لم يتجاوزوا حد المستوى الابتدائي في التعليم. وأكدت دراسة أخرى لمركز أبحاث الجريمة في المملكة العربية السعودية أن معظم المحكوم عليهم في الإصلاحيات من الأميين، أو أن مؤهلاتهم العلمية متدنية (الحماد، 2006، 37). وفي دراسة قام بها مركز الخدمة الاجتماعية في الإسكندرية عن جنوح الأحداث وأوضحت الدراسة أن (45,5%) من العينة قضوا ستة أعوام في المدرسة، ولم يستفيدوا منها، وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد العلاقة بين المدرسة والفشل السلوكي (غباري، 1998، 160)، فالتعليم يسهم في إعداد الفرد للحياة في المجتمع بطريقة تجعله يتكيف مع مجتمعه وذلك بغرس الأخلاق الإيجابية، والقيم الرفيعة فيه، وتشجيعه على البحث عن الحقيقة، وبث الفضائل لديه، وتعويده على الصراحة والصدق والأمانة واحترام حقوق الناس، وحفظ أعراضهم، وقبل ذلك المحافظة على نفسه. كل ذلك حتى يصبح الفرد قادراً على أن يعيش في جماعة يتعاون معها، ويبذل جهده لصالحها، ويكون مستعداً لخدمتها والتجاوب معها.

2. وسائل الإعلام:

بعد ظهور الفضائيات التي تخترق الجدران الآمنة على الرغم منها ببثها المسموم للعنف بأشكاله ومظاهره المختلفة، زاد تأثير وسائل الإعلام في تعليم السلوكيات العنيفة وانتشارها في المجتمعات، ويبلغ هذا التأثير أشده على الأطفال والمراهقين بحكم طبيعة المرحلة العمرية التي يعيشون.

وقد أشار (عبد العال) إلى نتائج الأبحاث الميدانية التي قامت بها منظمة اليونسكو للتعرف على تأثير السينما على الأطفال والمراهقين، والتي تمثلت في:

1. أن مشاهدة العنف المتلفز قوّت نزعة العنف لدى الأطفال وحرضتهم على إخراجها وتجليتها، وأن ذوي المزاج العدواني من الأطفال ينجذبون إلى البرامج العنيفة.
2. أن علاقة الطفل مع جماعة من أصدقائه تسهم بدورها في تحديد ردود فعله إثر برامج التلفزيون التي تصور العنف، فالطفل الذي تكون علاقته مع أصدقائه الذين هم في سنه كثيراً ما يعوضها بحياة خيالية تساعده فيها بيئة العنف والتهيج الحاد الذي يتفاعل معها في التلفاز على نسيان الألوان المختلفة من الإحباط الذي واجهه في حياته الواقعية، ويخلط بين ما هو خيالي وما هو واقعي، وينزع إلى استعمال الطرق التي تعلمها من التلفاز حباً في الظهور أمام زملائه (عبد العال، 1993، 27).

وقد أشارت دراسة (العريني) إلى أن الصحافة تؤثر تأثيراً بالغاً في انتشار الجريمة ومحاكاة السلوكيات العنيفة، لأنها تعلم الأفراد أساليب وأنماط ارتكاب الجرائم، وقد تبالغ فيما تنشره من إثارات حول أخبار العنف الأمر الذي يظهر العنف كسلوك عادي مقبول، كما أنها قد تصور المجرمين وكأنهم يقومون بأعمال بطوليه خارقة، وهذا يشجع على اعتبار المجرمين نماذج حية أمام الأطفال والمراهقين، كما أشارت الدراسة إلى أن العديد من الكتب والمجلات الهزلية والبوليسية وقصص المغامرات والبطولات تعد سبيلاً إلى الانحرافات السلوكية والعدوانية (العريني، 2003، 28–30). وعن أثر البرامج العنيفة وأثرها في المشاهدين، كشفت دراسة تتبعيه لمدة (١٧) عاماً شملت (٧٠٠) مراهق إلى أن هناك علاقة بين كَمّ البرامج التلفزيونية العنيفة التي يشاهدها المراهقون، والسلوك العنيف الذي يسلكه هؤلاء حينما يصبحون يافعين، كما أظهرت الدراسة أن المراهقين الذين يشاهدون برامج تلفزيونية عنيفة لمدة تزيد على ساعة يومياً خلال فترة المراهقة المبكرة، يصبحون عنيفين في سنوات نموهم التالية، وأن مشاهدة المراهق للبرامج العنيفة لفترة تتراوح من ساعة إلى ثلاث ساعات يومياً ترفع معدل السلوك العدواني لديه. (عبد الرحمن، 2003، 86)، وترى الباحثة أنه على الرغم من أهمية العوامل المشار إليها والمؤدية إلى انحراف الأحداث إلا أنه لا يمكن القول بأن سبب الانحراف هو عامل واحد فقط، ولكن نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة وقد تتفاعل هذه العوامل بعضها مع بعض محدثة الانحراف في السلوك عما هو مألوف ومتعارف عليه. وكذلك انعدام المسؤولية وغياب التوجيه والرعاية والأمن قد تكون من الأسباب المؤدية لانحراف الأحداث. كما ينظر إلى الأحداث دائما من خلال زاوية واحدة هي أنهم مخالفين للقانون ويهددون الأمن العام. ذلك لأنه لا يتم رؤية الصورة الكلية. وهي صورة الأولاد والبنات الذين هم بحاجة إلى تفهم ومساعدة والذين هم في أغلب الأحيان ضحايا للعنف وعدم العدالة الاجتماعية والمشكلات الأسرية، والذين إذا ما تم إعطاؤهم الفرصة يمكن أن يَحيوا حياة بناءة. وقد ورد في إرشادات الرياض التوجيهية أهمية النظر إلى تصرف الأحداث وسلوكهم غير المتفق مع القواعد والقيم الاجتماعية العامة على أنه في كثير من الأحيان جزء من عملية النضج والنمو، ويميل إلى الزوال التلقائي، لدى معظم الأفراد، بالانتقال إلى مرحلة الرشد. وتدور فكرة قضاء الأحداث حول أهمية إجراءات الوقاية لمنع جنوح الأحداث والتعامل مع الطفل على اعتبار أنه ضحية وليس جانياً وتشدد على عدم تجريم الأطفال، وان تكون جميع الإجراءات المتخذة موجهة لحماية الطفل وتأهيله لا لعقابه.

الفصل الخامس
منهج البحث وأدواته وإجراءاته

- توطئة.
- مجتمع البحث وعينته.
- منهج البحث وأدواته.

توطئة: تناول هذا الفصلُ وصفاً لمجتمع البحث وكيفية سحب العينة والإجراءات المنهجية والدراسة السيكومترية لأدوات البحث وكيف تم تطبيق الأدوات.

أولاً: المجتمع الأصلي للبحث وعينته:

يتألف المجتمع الأصلي للبحث من الجانحين المقيمين في دور الرعاية الحكومية في محافظة دمشق وريف دمشق لشهري آذار ونيسان من عام 2010 فقد بلغ العدد الكلي للمقيمين (426) جانحاً وجانحةً وفق إحصائيات مدراء المراكز التي استطاعت الباحثة الوصول إليها. **اعتمدت الباحثة على العينة العشوائية** التي تناسب موضوع البحث بحيث يكون لكل فرد من أفراد الجماعة حظوظٌ متساويةٌ في أن يجري اختيارهم من بين أفراد العينة، وأن لا يؤثر اختيار أي فرد بأي صورة من الصور في اختيار أي فرد آخر. (حمصي، 2003، 116-117). فقد تم تطبيق البحث على مجموعة من الجانحين بنسبة 30% من كل مركز وبلغ عدد أفراد العينة (126). والجدول رقم (1) يوضح المجتمع الأصلي وطريقة سحب العينة:

الجدول رقم (1) يوضح المجتمع الأصلي وسحب العينة

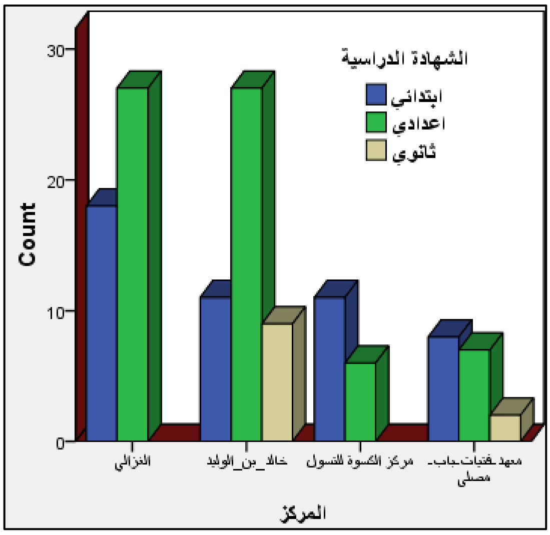
المركز	سحب العينة				العينة
	شهر آذار	شهر نيسان	الإجمالي	النسبة المئوية	
الغزالي	87	64	151	30%	45
خالد بن الوليد	73	86	159	30%	47
مركز الكسوة للتسول	31	26	57	30%	17
معهد فتيات باب مصلى	39	20	59	30%	17
المجموع	230	196	426	30%	126

- **وقد اعتمدت الباحثة على عدة متغيرات اسمية لتحقيق أهداف البحث:**

1. متغير الشهادة المدرسية التي حصل عليها الجانح: كما يظهر في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): توزع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المدرسية

المركز	الشهادة الدراسية			المجموع
	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	
الغزالي	18	27	0	45
خالد بن الوليد	11	27	9	47
مركز الكسوة للتسول	11	6	0	17
معهد فتيات باب مصلى	8	7	2	17
المجموع	48	67	11	126

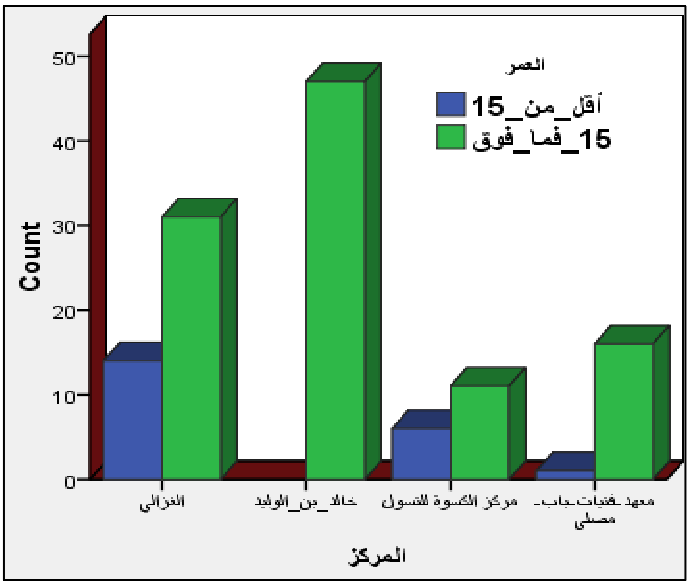


الشكل رقم (1): يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المدرسية

2. متغير عمر الجانح: كما يظهر في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): يبين توزع أفراد العينة حسب متغير العمر

المركز	العمر		Total
	أقل من 15	15 فما فوق	
الغزالي	14	31	45
خالد بن الوليد	0	47	47
مركز الكسوة للتسول	6	11	17
معهد فتيات باب مصلى	1	16	17
Total	21	105	126

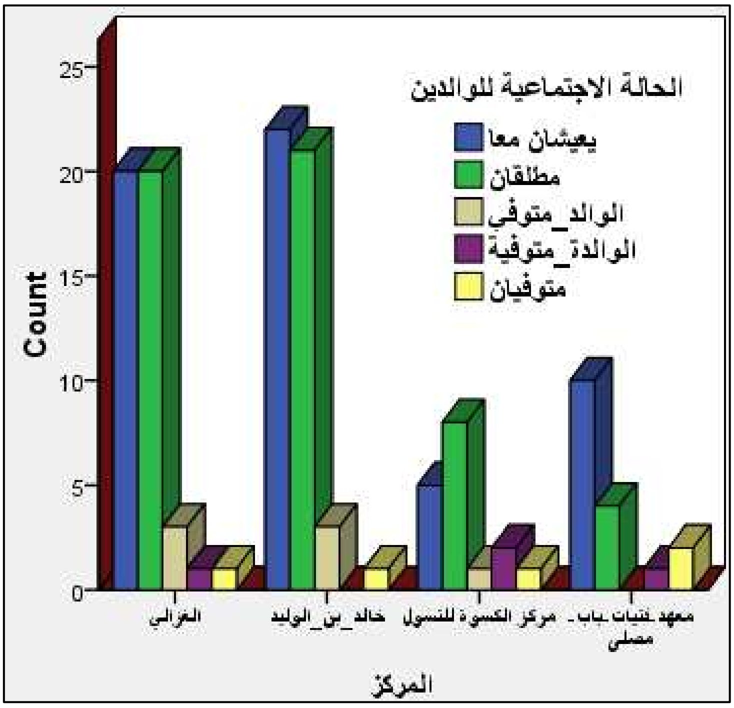


الشكل رقم (2) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير العمر

3.متغير الحالة الاجتماعية للوالدين: كما يظهر في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية للوالدين

المركز	الحالة الاجتماعية لوالديك					Total
	يعيشان معا	مطلقان	الوالد متوفَّ	الوالدة متوفاة	متوفيان	
الغزالي	23	18	3	1	0	45
خالد بن الوليد	24	20	2	0	1	47
مركز الكسوة للتسول	7	8	1	0	1	17
معهد فتيات باب مصلى	12	3	0	0	2	17
Total	66	49	6	1	4	126

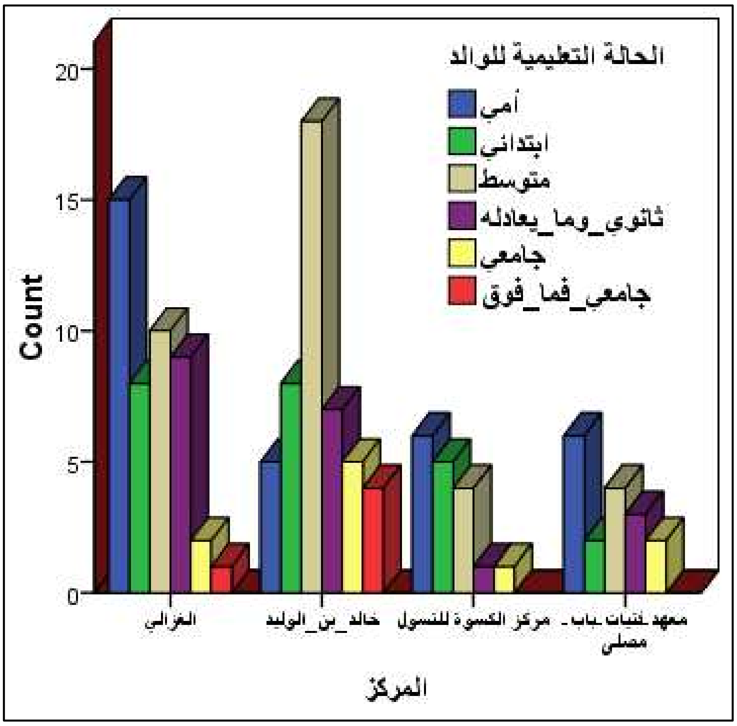


الشكل رقم (3) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية للوالدين

متغير الحالة التعليمية للوالد: كما يظهر في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة التعليمية للوالد

المركز	الحالة التعليمية للوالد						Total
	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي وما يعادله	جامعي	جامعي فما فوق	
الغزالي	15	8	10	9	2	1	45
خالد بن الوليد	5	8	18	7	5	4	47
مركز الكسوة للتسول	6	5	4	1	1	0	17
معهد فتيات باب مصلى	6	2	4	3	2	0	17
Total	32	23	36	20	10	5	126



الشكل رقم (4) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة التعليمية للوالد

ثانياً: منهج البحث وأدواته:

يعد هذا البحث من الدراسات الوصفية لكونها تهدف إلى رصد وتوصيف (السلوك الإجرامي وعلاقته بكل من السلوك العدواني والعصابية والانحراف السيكوباتي والسيطرة)، وبالتالي فقد استخدمت الباحثة **منهج البحث الوصفي التحليلي**، لكونه المنهج الأكثر ملائمة للدراسات الوصفية وباعتباره جهداً علمياً منظماً للحصول على معلومات وبيانات لوصف الظاهرة موضوع البحث، ويعرف منهج البحث الوصفي (descriptive Research)، "بالمنهج الذي يدرس المتغيرات كما هي موجودة في حالاتها الطبيعية، لتحديد العلاقات التي يمكن أن تحدث بين هذه المتغيرات" (wiersma, 2004, 15).

1.2. أدوات البحث:

تطلب تحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته استخدام المقاييس التالية:

- الأداة الأولى: مقياس السلوك الإجرامي
- الأداة الثانية: مقياس سمة العدائية
- الأداة الثالثة: مقياس المنحرف السيكوباتي
- الأداة الرابعة: مقياس العصابية
- الأداة الخامسة: مقياس السيطرة

2.2. الوصف العام لأدوات البحث:

قامت الباحثة بمراجعة أدبيات البحث المتعلقة بالسلوك الإجرامي، والجريمة والعنف عند الأحداث، وقامت بتصميم الأداة وفق مرتكزين: أولاً من مراجعة الدراسات السابقة وثانياً من خلال الاطلاع على العديد من المقاييس والأدوات المسحية والبرامج المتعلقة بموضوع البحث التي أفادت في تصميم الأدوات:

الأداة الأولى: مقياس السلوك الإجرامي:

اعتمدت الباحثة على المقاييس الآتية في تصميم مقياس السلوك الإجرامي:

- مقياس الجريمة للطلاب الأمريكيين.(K. L., Tang, , Guerino, P., Nolle, Bauer, L. S., & Chandler, K., 2008)
- قائمة مسح لمساعدة الطالب في تخفيض السلوك العدواني وكيفية التعامل في حل المشكلات العدائية في المدارس العليا في وزارة التربية الأمريكية.(Kinasewitz, T. M., 1996) .
- قائمة مسح برنامج خفض سلوك المشاجرة بين طلاب المدرسة.(Sthair, V. L. 1995)
- قائمة المسح الحكومية في كندا للكشف الذاتي عن سلوك الجانحين الأطفال والشباب. (Latimer, J., Kleinknecht, S., Hung, K., & Gabor, T. 2003)
- مقياس العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف. فهد عبد العزيز الطيار(2005)

- مقياس العوامل الستة عشر لكاتل. تعيير وتقنين على البيئة العربية. (رجاء أبو علام ونادية الشريف، 1989).

ومن الدراسات التي اهتمت بموضوع البحث وأفادت الباحثة منها في تصميم الأداة:

- دراسة العقل بن عبد العزيز (2006): "فاعلية التدرب على التعليمات الذاتية في العزو والفاعلية الذاتية والقلق لدى الأحداث الجانحين في منطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية".
- دراسة سعيد رفعان العجمي (2005): بعنوان "علاقة بعض سمات الشخصية بانحراف الأحداث".
- دراسة أحمد بن موسى (2005): بعنوان "أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية".
- دراسة جمعان رشيد (1989) "بعض سمات الشخصية لمرتكبي جرائم القتل العمد".

وبعد ذلك أعدت الباحثة مقياس السلوك الإجرامي، مستفيدة من هذه المقاييس بأشكال متعددة تعديلاً واقتباساً ومنهجاً ...الخ. وأصبح المقياس مكوناً من (32) فقرة من نوع الاختيار من متعدد (الثنائي)، بحيث يتألف كل بند من بنود المقياس من (ظاهرة تتعلق بطبيعة السلوك الإجرامي لدى الأحداث). ويكون لكل عبارة إجابة واحدة من إجابتين، وهي: (0) درجة للإجابة (لا) و(1) درجة للإجابة (نعم) وكما وضعت الباحثة تعليمات للإجابة عن بنود المقياس كما رُوعي في صياغة الفقرات السهولة والوضوح وبساطة الأسلوب وملاءمتها لمستوى الجانحين وأعمارهم.

الأداة الثانية: مقياس سمة العدائية:

اعتمدت الباحثة على المراجع والاختبارات والمقاييس الآتية في تصميم مقياس السلوك سمة العدائية:

- مقياس الاتجاهات حيال السلوك العدواني من دراسة مطاع بركات (1994).
- اختبار الشخصية المتعدد الأوجه الضبط الزائد (العدائية) "ماكنلي" و "هاثاوي".
- مقياس السلوك العدواني لياسين محارب أبو حطب (2001).
- مقياس السلوك العدواني لحيلان الحارثي (2003).

ومن الدراسات التي استفادت منها الباحثة:

- دراسة خالد السرحان (2004) بعنوان "أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية".
- دراسة صالح الحماد (2006) بعنوان: "دراسة علاقة المستوى التعليمي بمستوى الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية".
- دراسة مجاهد أبو عيد (2003) بعنوان: "دراسة أشكال السلوك العدواني لدى طلبة الصف السادس الأساسي في محافظة نابلس جامعة النجاح الوطنية".

وبعد ذلك أعدت الباحثة مقياس السلوك سمة العدائية، مستفيدة من هذه المقاييس بأشكال متعددة تعديلاً واقتباساً ومنهجاً ...الخ. وأصبح المقياس مكوناً من (17) فقرة من نوع الاختيار من متعدد (الثنائي)، بحيث يتألف كل بند من بنود المقياس من (ظاهرة تتعلق بطبيعة سمة العدائية لدى الأحداث). ويكون لكل عبارة إجابة واحدة من إجابتين، وهي: (0) درجة للإجابة (لا) و(1) درجة للإجابة (نعم) أما العبارات السلبية فكانت (1) درجة للإجابة (لا) و(0) درجة للإجابة (نعم)، وكما وضعت الباحثة تعليمات للإجابة عن بنودالمقياس كما رُوعي في صياغة الفقرات السهولة والوضوح وبساطة الأسلوب وملاءمتها لمستوى الجانحين وأعمارهم.

الأداة الثالثة: مقياس العصابية:

– من إعداد (أيزنك) تقنين وتعيير ميخائيل 2006 على البيئة السورية.

الأداة الرابعة: مقياس الانحراف السيكوباتي

– من إعداد "ماكنلي" و "هاثاوي" تقنيين وتعيير مجموعة من الباحثين على البيئة العربية، عبد الرقيب البحيري (2005).

الأداة الخامسة: مقياس السيطرة:

اعتمدت الباحثة على المراجع الآتية في تصميم مقياس السيطرة:

– استفتاء الشخصية للمرحلتين الإعدادية والثانوية تأليف: كاتل، تعيير للبيئة العربية: سيد محمد غنيم، عبد السلام عبد الغفار (1967).

– قائمة كاليفورنيا النفسية (California Psychological Inventory) تأليف هيرسون جوخ (H، Gough) تعريب: (عطية هنا، محمد اسماعيل، لويس مليكة).

– المقاييس الجديدة في اختبار الشخصية المتعدد الأوجه.

الجدول رقم (6): عدد البنود السلبية

المقياس	عدد البنود السلبية
مقياس السلوك الإجرامي	31-29-21-12
مقياس سمة العدائية	7
مقياس العصابية	10
مقياس الانحراف السيكوباتي	13
مقياس السيطرة	16-15-8

ثالثاً: التحقق من صدق المقاييس:

3-1 صدق المحكِّمين (Face validity):

لقد اعتمدت الباحثة على الصدق الظاهري الذي عَرَّفَهُ علام بأنه: "رفع استثارة المفحوصين للحد الأقصى لتقبل المقياس ولضمان تعاون المفحوصين في الموقف الاختباري" (علام، 2006، 257) من أجل ذلك تم عرض المقياس على عدد من السادة المحكمين من أساتذة جامعة دمشق ومدرسيها في كلية التربية ، بهدف التأكد من صلاحية المقاييس علمياً وتمثيلها للغرض الذي وضعت من أجله، والاستفادة من ملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم في تعديل بعض الفقرات الموجودة في المقاييس. إذ اتفق السادة المحكِّمون والخبراء على جميع فقرات المقاييس بعد إجراء التعديلات، وحذف بعض البنود، لذلك قامت الباحثة بتعديل بعض الفقرات والبدائل الموجودة في المقاييس. كما هو موضح في: الجدول رقم(7) الذي يوضح التعديلات على مقياس السلوك الإجرامي قبل الحذف وبعده، والجدول رقم(8) الذي يوضح التعديلات على مقياس سمة العدائية قبل الحذف وبعده، والجدول رقم(9) الذي يوضح التعديلات على مقياس العصابية قبل الحذف وبعده، والجدول رقم(10) الذي يوضح التعديلات على مقياس الانحراف السيكوباتي قبل الحذف وبعده، والجدول رقم(11) الذي يوضح التعديلات على مقياس السيطرة قبل الحذف وبعده، وتبين الملاحق رقم (7) ورقم (8) ورقم (9) ورقم (10) ورقم (11) الصورة النهائية للمقاييس التي أعدتها الباحثة وفق آراء السادة المحكمين:

الجدول رقم (7) التعديلات على مقياس السلوك الإجرامي

رقم	نص العبارة قبل التعديل	نص العبارة بعد التعديل
2	تعرضت لمشاجرات قبل أن أدخل السجن	اشتركت بمشاجرات قبل دخولي المركز.
10	حاولت اقتحام منازل الآخرين من أجل سرقتهم.	حاولت التسلل إلى منازل أشخاص بهدف سرقتهم.
16	أحمل السلاح من أجل دب الرعب عند الآخرين.	حمل السلاح يجعلني أشعر بالثقة بالنفس والاعتزاز.
38	لدي دافع بالاعتداء على ممتلكات الآخرين.	استمتع بتدمير ممتلكات الأشخاص الآخرين وتحطيمها.
	البنود التي تم حذفها من المقياس	
3	لا أجد في نفسي حب تقديم المساعدة للآخرين.	
7	أشعر بالرجولة بعد المشاجرات وضرب الآخرين.	
11	يلفت انتباهي أنواع الأسلحة المعروضة على واجهات المحلات التجارية.	
19	أشعر بأن لي حقاً عند الآخرين لا يمكنني الحصول عليه إلا باستخدام القسوة.	
23	أحاول الاعتذار والتودد إلى الأشخاص بدلاً من دخول المشاجرة والعراك.	
24	اخطط لمشاريعي الخاصة وحدي من دون تدخل أحد.	
25	أهرب من المشاجرة والعراك.	
28	اعتبر أن أسلوب التراضي ينقص من الرجولة عندي.	
34	مستعد للاعتداء حتى على أقرب الناس لي إذا أحسست بالإهانة منه.	
40	لا يهمني نظرة الناس إلي.	

الجدول رقم (8) التعديلات على مقياس سمة العدائية

رقم	نص العبارة قبل التعديل	نص العبارة بعد التعديل
2	أحب مراقبة الحارس الليلي للأماكن.	أحب العمل الذي يقوم به الحارس الليلي.
8	أشعر أن رجال الشرطة ذوو أخلاق حسنة.	رجال الشرطة مستقيمون عادة.
15	لا أستجيب لما يأمرني به المشرف أمام زملائي.	أرفض تنفيذ أوامر المشرف أمام زملائي.
18	يتعمد الآخرون دائماً الإساءة إليّ.	أشعر أن الآخرين يعمدون لمضايقتي .
	البنود التي تم حذفها من المقياس	
4	أكره أن يسيطر علي الآخرون.	
5	أشعر أن أصحابي يكرهونني.	
9	أشعر برغبة كبيرة في ضرب زملائي.	
10	لا أحترم حقوق من لا يحترم حقوقي.	
10	أحب أن أذل الآخرين.	
22	استمتع بتعذيب الآخرين.	

الجدول رقم (9) التعديلات على مقياس العصابية

رقم	نص العبارة قبل التعديل	نص العبارة بعد التعديل
1	هل تستطيع أن تهيِّئ نفسك لإدارة حفل؟.	أستطيع أن أدير حفلاً.
8	هل تخرج من المنزل بشكل كثيراً؟.	أحب الخروج من المنزل كثيراً.
11	أحب الخلوة والجلوس وحيداً.	أفضل البقاء وحيداً بدلاً من اللعب مع الآخرين.
12	أحب البقاء وحدي بمعزل عن الآخرين.	أحب الاختلاط بالأولاد الآخرين.
	البنود التي تم حذفها من المقياس	
6	أحب الصمت والتأمل أكثر من الحديث مع الآخرين.	
10	أجد صعوبة في الاستمتاع فعلاً عند حضوري حفلةً مفعمة بالحيوية والنشاط.	
13	أشعر بالارتباك أثناء حضوري المناسبات الاجتماعية.	

الجدول رقم (10) التعديلات على مقياس الانحراف السيكوباتي

رقم	نص العبارة قبل التعديل	نص العبارة بعد التعديل
5	لا أستطيع التركيز عند مزاولتي لعمل ما.	أجد صعوبة في تركيز ذهني على عمل أو مهنة.
10	أحب أن أعيش بسعادة مثل الآخرين.	أتمنى لو أنني سعيد مثل الآخرين.
16	أشعر أن الآخرين يفكرون في إيذائي.	يضمر لي بعضهم شيئاً في نفسه.
22	يعترض والداي على نوع الأصدقاء الذين أحبهم.	يعترض والداي على الأشخاص الذين أرافقهم وأنا أتمسك بهم.
24	يفهم الآخرون الكثير من ممارساتي بشكل خاطئ.	طريقتي في تصريف الأشياء عرضة لأن يسيء الآخرون فهمها.
	البنود التي تم حذفها من المقياس	
3	لا أستطيع تفهم الآخرين.	
7	أشعر أني حزين دائماً.	
11	أنا أكره نفسي وأكره الآخرين	
20	أحب تدمير أملاك الآخرين.	

الجدول رقم (11) التعديلات على مقياس السيطرة

رقم	نص العبارة قبل التعديل	نص العبارة بعد التعديل
6	أشعر أن الآخرين يحبون ما أتحدث به.	معظم الناس يستمتعون بالحديث معي.
17	أجد اهتماماً كبيراً من نزلاء السجن بما أتحدث.	عادة معظم النزلاء يهتمون بآرائي.
	البنود التي تم حذفها من المقياس	
5	في المدرسة كان من الصعب علي التحدث أمام طلاب الصف.	
8	اعتقد أن الناس لا يعاملونني كما أرغب.	
11	يحمر وجهي من الخجل.	
20	أجد صعوبة في التكلم مع الجنس الآخر.	
23	اجتهد في موضوع ما، حتى يفقد الآخرون صبرهم معي.	

3-2 الصدق التمييزي (Discriminate Validation):

للتأكد من صدق المقاييس تم إجراء الصدق التمييزي ويعرفه امطانيوس ميخائيل: "مفهوم كمي وإحصائي يعبر بلغة العدد عن درجة تلك الحساسية ومدى قدرة البند على التمييز أو التفريق بين الأفراد في ذلك الجانب أو المظهر من السمة التي يتصدى لقياسها، ولا شك في أن القدرة التمييزية للبنود تتصل مباشرة بصدق تلك البنود ونجاحها في قياس ما وضعت لقياسه وذلك من خلال مقارنة الفئات المتطرفة في المقياس نفسه" (ميخائيل، 2006، 86-152). "وتم إجراء الصدق التمييزي على المقاييس الخمسة والبنود الكلية لكل مقياس للتأكد من الصدق التمييزي لهذه المقاييس، وتم إجراء الصدق التمييزي على المقياس بين الثلث الأدنى والثلث الأعلى لاستجابات المفحوصين في ضوء درجاتهم الكلية على المقاييس والبنود الكلية لكل مقياس، حيث رتبت البنود بشكل تصاعدي وعولجت النتائج إحصائيا باستخدام معامل (مان – وتني) اللابرامتري لدلالة الفروق بين الثلثين الأعلى والأدنى وكانت النتائج كما يظهر في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا لمقاييس البحث

الصدق التمييزي		N	Mean Rank	Sum of Ranks	مان وتني U	مستوى الدلالة
السلوك الإجرامي	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				
سمة العدائية	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				
العصابية	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				
الانحراف السيكوباتي	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				
السيطرة	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				
المجموع الكلي	1.00	40	20.50	820.00	.000	.000
	3.00	40	63.50	2540.00		
	Total	80				

يُلاحظ من الجدول أن معامل مان وتني للمقاييس الرئيسة والمجموع الكلي (U = 0.00) ولاتوجد مشاهدات مشتركة بين الفئة العليا والفئة الدنيا ومستوى الدلالة (P = 0.00) وتوجد فروق بين الفئتين، وبالتالي فالصدق التمييزي للمقاييس مرتفع ويمكن الاعتماد على الأدوات لإنجاز أهداف البحث.

3-3 الصدق التحليلي (Analyses validity):

عرفه ربيع بأنه: "مدى قياس الاختبار النفسي لتكوين فرضي أو مفهوم نفسي معين من خلال الجوانب المتباينة لهذا المفهوم" (ربيع، 2009، 118)

الجدول رقم (13) يبين ارتباطات مقياس السلوك الإجرامي وبنوده

s8	s7	s6	s5	s4	s3	s2	s1	السؤال	
.325**	.322**	.382**	.402**	.258**	.232**	.451**	.315**	معامل بيرسون	مقياس السلوك الإجرامي
.000	.000	.000	.000	.004	.009	.000	.000	مستوى الدلالة	
s16	s15	s14	s13	s12	s11	s10	s9	السؤال	
.461**	.345**	.519**	.406**	.444**	.402**	.507**	.432**	معامل بيرسون	
.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	مستوى الدلالة	
s24	s23	s22	s21	s20	s19	s18	s17	السؤال	
.511**	.295**	.319**	.389**	.282**	.290**	.404**	.281**	معامل بيرسون	
.000	.001	.000	.000	.001	.001	.000	.001	مستوى الدلالة	
s32	s31	s30	s29	s28	s27	s26	s25	السؤال	
.394**	.215*	.281**	.430**	.243**	.453**	.392**	.183*	معامل بيرسون	
.000	.016	.001	.000	.006	.000	.000	.040	مستوى الدلالة	
126	126	126	126	126	126	126	126	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).									
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).									

والجدول رقم (13) يبين ارتباطات مقياس السلوك الإجرامي مع بنوده: يُلاحظ من الجدول أن معاملات الارتباط لمقياس السلوك الإجرامي تتراوح مابين (0.23 و0.51) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01) باستثناء البند رقم 25 والبند رقم 31 الدالين عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (14) يبين ارتباطات مقياس سمة العدائية وبنوده

w6	w5	w4	w3	w2	w1	السؤال	
.273**	.469**	.530**	.635**	.276**	.615**	معامل بيرسون	مقياس سمة العدائية
.002	.000	.000	.000	.002	.000	مستوى الدلالة	
w12	w11	w10	w9	w8	w7	السؤال	
.235**	.358**	.419**	.293**	.378**	.197*	معامل بيرسون	
.008	.000	.000	.001	.000	.027	مستوى الدلالة	
	w17	w16	w15	w14	w13	السؤال	
	.393**	.266**	.444**	.264**	.548**	معامل بيرسون	
	.000	.003	.000	.003	.000	مستوى الدلالة	
126	126	126	126	126	126	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							

الجدول رقم (14) يبين ارتباطات مقياس سمة العدائية مع بنوده: يُلاحظ أن معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.23 و0.61) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01) باستثناء البند رقم 7 الدال عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (15) يبين ارتباطات مقياس العصابية وبنوده

	السؤال	t1	t2	t3	t4	t5	t6
مقياس العصابية	معامل بيرسون	.551**	.547**	.533**	.408**	.379**	.431**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	السؤال	t7	t8	t9	t10	t11	
	معامل بيرسون	.472**	.279**	.308**	.270**	.437**	
	مستوى الدلالة	.000	.002	.000	.002	.000	
	العدد	126	126	126	126	126	126
	**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
	*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

الجدول رقم (15) يبين ارتباطات مقياس العصابية مع بنوده: يُلاحظ أن معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.19 و0.27) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01).

الجدول رقم (16): يبين ارتباطات مقياس السلوك الانحراف السيكوباتي وبنوده

	السؤال	h1	h2	h3	h4	h5	h6	h7	h8
مقياس الانحراف السيكوباتي	معامل بيرسون	.292**	.339**	.407**	.451**	.440**	.459**	.306**	.354**
	مستوى الدلالة	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	السؤال	h9	h10	h11	h12	h13	h14	h15	h16
	معامل بيرسون	.273**	.425**	.374**	.368**	.461**	.465**	.330**	.343**
	مستوى الدلالة	.002	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	السؤال	h17	h18	h19	h20	h21	h22	h23	
	معامل بيرسون	.328**	.215*	.407**	.368**	.346**	.422**	.449**	
	مستوى الدلالة	.000	.016	.000	.000	.000	.000	.000	
	العدد	126	126	126	126	126	126	126	126
	**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								
	*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).								

الجدول رقم (16) يبين ارتباطات مقياس الانحراف السيكوباتي مع بنوده: يُلاحظ أن معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.12 و0.46) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01) باستثناء البند رقم 18 الدال عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (17) يبين ارتباطات مقياس السيطرة وبنوده

	السؤال	m1	m2	m3	m4	m5	m6
مقياس السيطرة	معامل بيرسون	.324**	.449**	.303**	.387**	.365**	.432**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.001	.000	.000	.000
	السؤال	m7	m8	m9	m10	m11	m12
	معامل بيرسون	.190*	.338**	.357**	.300**	.456**	.468**
	مستوى الدلالة	.018	.000	.000	.001	.000	.000
	السؤال	m13	m14	m15	m16	m17	m18
	معامل بيرسون	.523**	.295**	.460**	.403**	.423**	.436**
	مستوى الدلالة	.000	.001	.000	.000	.000	.000
	العدد	126	126	126	126	126	126
	**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
	*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

الجدول رقم (17) يبين ارتباطات مقياس السيطرة مع بنوده: يُلاحظ أن معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.19 و0.52) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01) باستثناء البند رقم 7 الدال عند مستوى الدلالة (0.05).

4-3 الصدق الذاتي

يعرف الصدق الذاتي بأنه صدق الدرجات، ويقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار (أحمد،2007، 133)، والجدول رقم (18) يوضح الصدق الذاتي لكل من المقاييس.

الجدول رقم (18) يبين معاملات الصدق الذاتي للمقاييس

المقياس	معامل كرونباخ ألفا	معامل الصدق الذاتي
المقياس الكلي	0.87	0.93
مقياس سمة العدائية	0.71	0.84
مقياس السلوك الإجرامي	0.62	0.78
مقياس العصابية	0.49	0.70
مقياس الانحراف السيكوباتي	0.73	0.85
مقياس السيطرة	0.64	0.80

وتشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه إلى توافر الصدق في المقاييس كافة.

رابعاً: الثبات (Reliability):

تم إجراء ثبات الأدوات بطريقة التجزئة التنصيفية وطريقة الاتساق الداخلي:

4-1 الثبات بطريقة التنصيف.

4-2 الثبات بطريقة كرونباخ.

يعني الثبات كما أشار العبد: "أن تكرار تطبيق أداة البحث على وحدة التحليل نفسها يؤدي إلى التوصل إلى النتيجة نفسها، بغض النظر عن الباحث الذي يقوم بتطبيق تلك الأداة، "والمقصود بالثبات، قياس مدى استقلالية المعلومات، عن أدوات القياس ذاتها، أي مع توافر الظروف نفسها، والفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية، ذلك بأنه من الضروري، الحصول على النتائج نفسها، مهما أختلف القائمون بالتحليل ووقت التحليل" (العبد، 2003، 61). وقد أكد الجوهري: "بأنه قدرة الأداة على التوصل إلى نتيجة القياس نفسها مهما تكرر استخدامها في دراسة الظاهرة نفسها" (الجوهري، 2007، 126). "والثبات هو خاصية من خواص المقياس الجيد، وهو يعبر عن الاتساق في الأداء من بند لآخر، أي أن الاختبار يعطي تقديرات ثابتة" (الأنصاري، 2000، 14). إذ استخدمت الباحثة طريقة التجزئة التنصيفية للأدوات(Spilt-Half Method)، والتي يمكن من خلالها تحديد الحد الأعلى لمعامل ثبات المقياس، كما استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) التي يمكن من خلالها حساب القيمة الأدنى لمعامل ثبات المقياس، كما هو مبين في الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): يبين معاملات الثبات للمقاييس كافة

المقياس	معامل جتمان للتنصيف	معامل كرونباخ ألفا
المقياس الكلي	0.84	0.87
مقياس السلوك الإجرامي	0.55	0.71
مقياس سمة العدائية	0.44	0.62
مقياس الانحراف السيكوباتي	0.64	0.49
مقياس العصابية	0.71	0.73
مقياس السيطرة	0.84	0.64

يُلاحظ من الجدول أنه:

- بالنسبة للمقياس الكلي بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.87)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.84). لذا يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

- بالنسبة لمقياس السلوك الإجرامي بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.71)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.55). لذا يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

- بالنسبة لمقياس سمة العدائية بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.62)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.44). لذا يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

- بالنسبة لمقياس المنحى السيكوباتي بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.49)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.64). ولذا يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

- بالنسبة لمقياس العصابية بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.73)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.71). إذن يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

- بالنسبة لمقياس السيطرة بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.64)، ومعامل الثبات للتنصيف (معامل جتمان للتنصيف) بلغ (0.84). لذا يمكن الاعتماد على الأداة في إتمام إجراءات البحث.

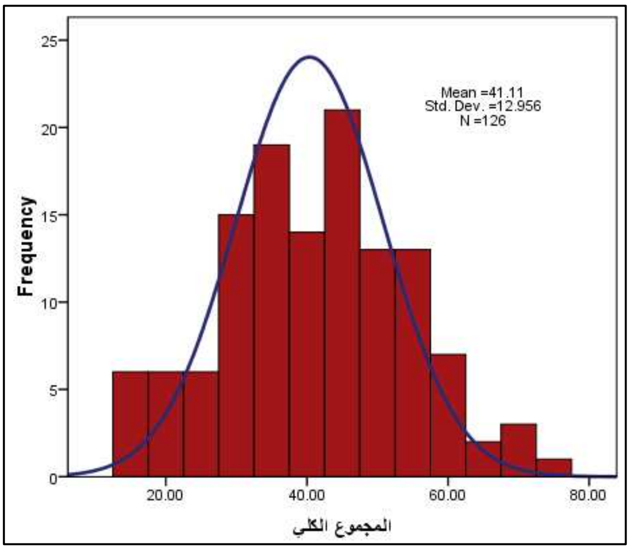
خامساً: التوزيع الاعتدالي (Distribution normality) :

تم إجراء اختبار كالمغروف (Kolmogorov) وويلكي (Shapiro-Wilk) لمعرفة التوزع الطبيعي لأفراد العينة من اجل معرفة إن كانت العينة موزعة إعتدالياً أم لا:

الجدول رقم (20) يظهر التوزع الطبيعي لأفراد عينة البحث

	معامل كارمغروف			معامل شابيرو ولكي		
	الاحصاء الوصفي	درجات الحرية	مستوى الدلالة.	الاحصاء الوصفي	درجات الحرية	مستوى الدلالة.
المجموع الكلي	.045	126	.200*	.990	126	.502

يُلاحظ أن درجات الحرية (126)، ومستوى الدلالة للاختبارين على التوالي (.200)، (.502) أكبر من (0.05) مما يعني أن توزع أفراد العينة طبيعي وبذلك يمكن تطبيق القوانين الإحصائية المعلمية. كما تظهر في الشكل رقم (5)



الشكل رقم (5) يظهر التوزع الطبيعي لأفراد عينة البحث

سادساً: حدود البحث:

- **الحدود البشرية:** الجانحون المقيمون في دور الرعاية الحكومية في محافظة دمشق وريف دمشق لعام 2010.
- **الحدود المكانية:** مراكز دور الرعاية للجانحين في محافظة دمشق وريف دمشق.
- **الحدود الزمانية:** تم إنجاز هذا البحث خلال العام 2010.
- **الحدود العلمية:** تناول البحث دراسة السمات الشخصية التالية: سمة العدائية والانحراف السيكوباتي والعصابية والسيطرة لدى عينة من الجانحين الأحداث في محافظتي دمشق وريف دمشق وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لديهم.

سابعاً: متغيرات البحث:

- **المتغير التابع:** السلوك الإجرامي.
- **المتغيرات المستقلة:** وهي بعض سمات الشخصية التالية: (سمة العدائية، العصابية، السكوباتية، والسيطرة).
- **المتغيرات الاسمية:** العمر، الشهادة الدراسية للجانح، الحالة الاجتماعية للوالدين، الدخل الشهري للأسرة، مهنة الأم، مهنة الوالد، الحالة التعليمية للوالد، الحالة التعليمية للوالدة.

ثامنا: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

8-1 لقد عانت الباحثة في التطبيق، لأن معظم الجانحين لا يجيدون القراءة وكذلك بسبب القوانين المفروضة في مراكز رعاية الجانحين ودورهم.

8-2 كثرة الموافقات الأمنية المطلوبة لإجراء عملية التطبيق على أفراد مراكز الرعاية.

8-3 عدم تمكن الباحثة من إعادة التطبيق وبالتالي عدم استطاعتها إجراء الثبات بالإعادة.

8-4 صعوبة تحديد المجتمع الأصلي للبحث بسبب دخول وخروج العديد من الأحداث إلى مراكز الرعاية كل يوم.

8-5 عدم إمكانية التطبيق على جميع أفراد المركز لأسباب "تتعلق بحساسية الموضوع".

8-6 التعامل مع الأفراد المقيمين في المركز في غاية الصعوبة بسبب التحقيقات الأمنية والمعلومات السرية وعدم إعطاء أي معلومة أو اسم شخص أو العدد الحالي إلا من خلال موافقات أمنية من وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية بإمرٍ من القاضي.

تاسعاً: الميسرات التي ساعدت على تجاوز الصعوبات:

9-1 لقد استعانت الباحثة بالمرشدين الاجتماعيين لمساعدتها في تطبيق المقاييس على أفراد العينة.

9-2 استعانت بمدراء المراكز في تحديد المجتمع الأصلي لشهري آذار ونيسان.

9-3 كما حصلت الباحثة على دعم معنوي من المدراء في المراكز والمختصين الاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قدر المستطاع لتجاوز الموافقات الأمنية بما لا يخل بالنظام المعتمد في مراكز الجانحين.

الفصل السادس

عرض النتائج وتفسيرها

- **توطئة.**
- **عرض نتائج اختبار الفرضيات وتفسيرها ومناقشتها.**

توطئة:

تناول هذا الفصل عرض نتائج اختبار الفرضيات وتفسيرها ومناقشتها.

مناقشة الفرضيات وتفسيرها:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمات الشخصية لدى الجانحين أفراد عينة البحث ويتفرع عنها:

الفرضية الفرعية الأولى:

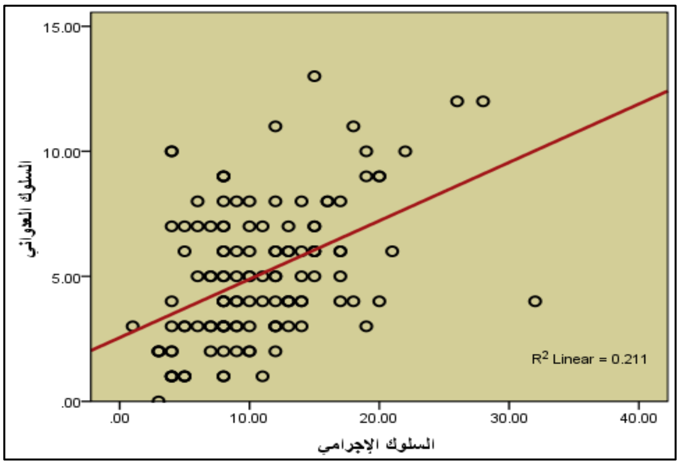
1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (21)

معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية لدى عينة البحث

معامل الارتباط					
العام	العدد	المتوسط	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	126	10.6587	.459	.000	دالة
درجات مقياس العدواني	126	5.0397			

يُلاحظ من الجدول إن معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية لدى عينة البحث (.459) وهو ارتباط طردي وايجابي ودال عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة وبالتالي **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية لدى عينة البحث.**



يبين الشكل رقم (6)

العلاقة بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية لدى عينة البحث

الفرضية الفرعية الثانية:

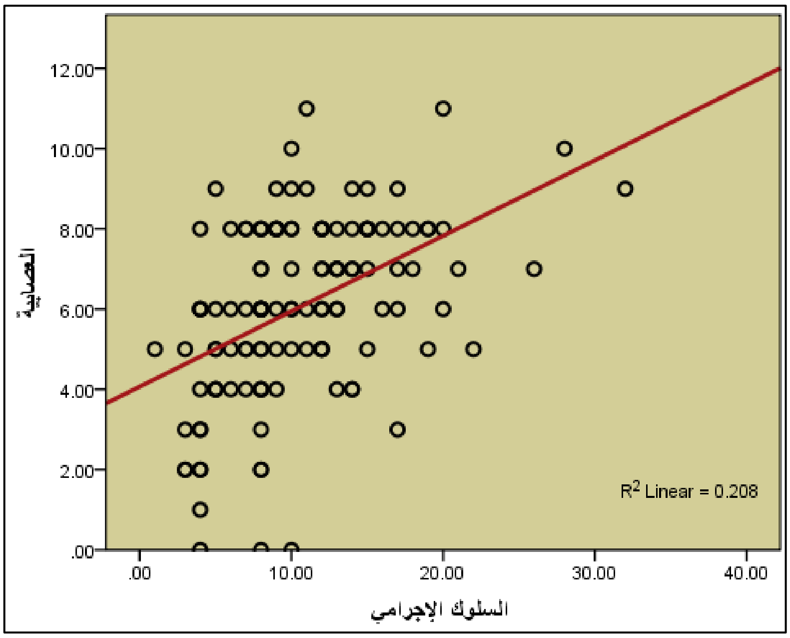
2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس العصابية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (22)

معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس العصابية لدى عينة البحث

معامل الارتباط					
العام	العدد	المتوسط	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	126	10.6587	.456	.000	دالة
درجات مقياس العصابية	126	6.0714			

يُلاحظ من الجدول رقم (22) إن معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس سمة العدائية لدى عينة البحث (.456) وهو ارتباط طردي وايجابي ودال عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة وبالتالي **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس العصابية لدى عينة البحث.**



الشكل رقم (7)

العلاقة بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس العصابية لدى عينة البحث

<u>**الفرضية الفرعية الثالثة:**</u>

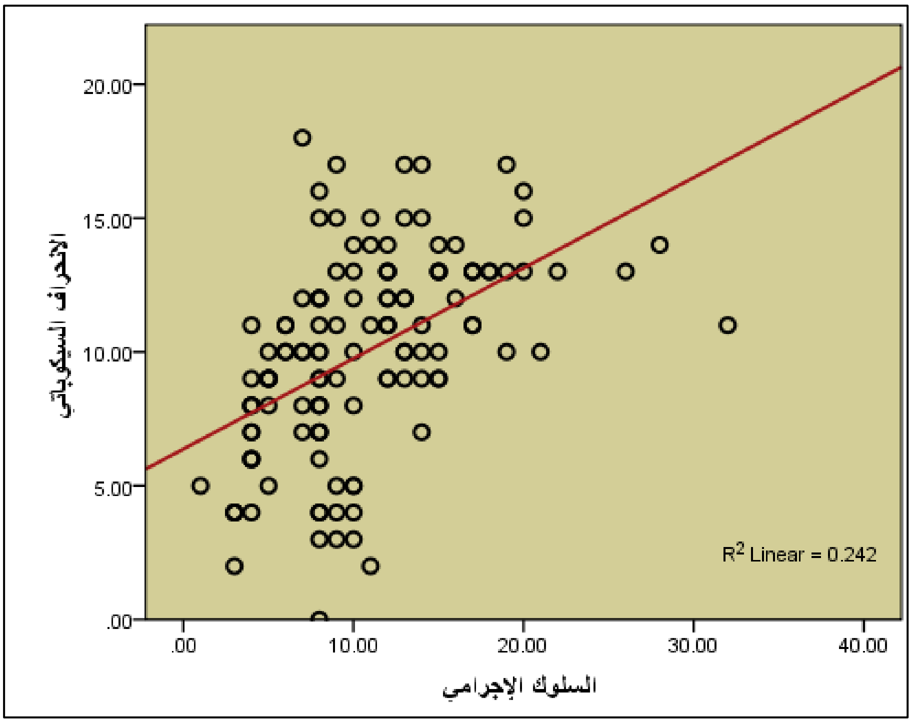
3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (23)

معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي لدى عينة البحث

معامل الارتباط					
العام	العدد	المتوسط	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	126	10.6587	.492	.000	دالة
درجات مقياس الانحراف السيكوباتي	126	9.9762			

يُلاحظ من الجدول إن معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي لدى عينة البحث (492.) وهو ارتباط طردي وايجابي ودال عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة وبالتالي **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي لدى عينة البحث.**



الشكل رقم (8)

العلاقة بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي لدى عينة البحث

الفرضية الفرعية الرابعة:

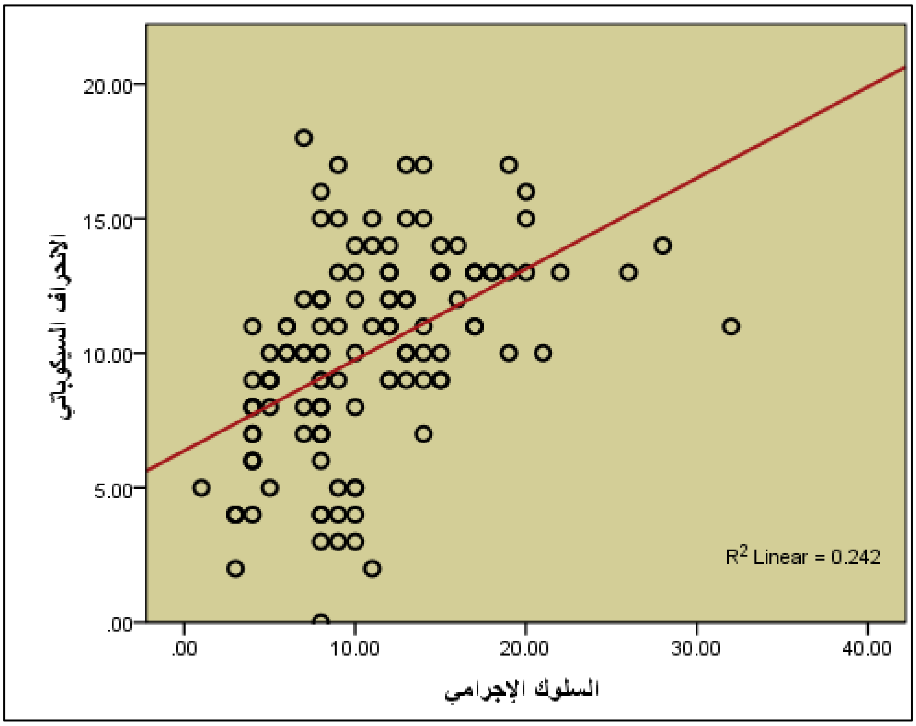
4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (24)

معامل الارتباط بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة لدى عينة البحث

معامل الارتباط					
العام	العدد	المتوسط	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	126	10.6587	.476	.000	دالة
درجات مقياس السيطرة	126	9.3651			

يُلاحظ من الجدول إن معامل الارتباط بيندرجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة لدى عينة البحث (.476) وهو ارتباط طردي وايجابي ودال عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة وبالتالي **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلةتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة لدى عينة البحث.**



الشكل رقم (9)

العلاقة بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة لدى عينة البحث

مناقشة الفرضية الرئيسة الأولى:

أظهرت نتائج الفرضيات الفرعية الأولى والثانية أن هناك علاقة طردية وإيجابية ودلالة عند (0.01) بين السلوك الإجرامي وسمات الشخصية وجاءت على التوالي (الانحراف السيكوباتي والسيطرة و سمة العدائية والعصابية) وعلى التوالي (0.49، 0.47، 0.45، 0.45)، وأرقام العلاقات قريبة جداً بعضها إلى بعض، ولكن تبقى السيكوباتية ذات ارتباط أعلى مع السلوك الإجرامي، ولم تستطع الباحثة أن تجد دراسات مباشرة تدعم هذه الفكرة ولكن من خلال الدراسات الموجودة في أدبيات البحث، هناك عدة مؤشرات تدعم هذا الفرض، فقد أشار المغربي إلى أن "صراعات العصابي تتم غالبا بينه وبين نفسه، فيما ينزع السيكوباتي إلى إشقاء غيره وحل الصراعات عن طريق الواقع العملي والسلوك غير الاجتماعي". (المغربي، 1967، 280) مما يؤكد علاقة السيكوباتية بالسلوك الاجرامي. كما أكد عكاشة أن السيكوباتي "يمثل تهديداً خطيراً لكيان المجتمع، إضافة إلى تلك الأساليب الملتوية التي يستخدمها لتحقيق أهدافه" (عكاشة، 1998، 61) وكذلك داوود فإنه وصفهم بأنهم "يميلون للإشباع الفوري من دون أدنى تأجيل" (داوود، 1991). كما أكدت دراسة ميتشل (Michel) أن "معظم الذين ارتكبوا جرائم القتل كانوا يعانون من السيكوباتية والفصام والبَرَانُوي" (Michel,1984, 63). وفيما يتعلق بسمة السيطرة فقد وجد كروجر علاقة بين السلوك الإجرامي لدى الجانحين وسمة السيطرة إذ وجد أن المراهقين الذين انخرطوا في قدر كبير من الجنوح كانوا يتصفون بمشاعر الاضطراب ونقص التقارب الاجتماعي وحب المخاطرة وهذه المشاعر تعتبر من مشاعر السيطرة (Kruegar, 1994). وقد شرح ذلك زونتشاك ليفسر هذه العلاقة بقوله: "بما أن العنف والقسوة والانخراط في مواقف خطيرة يعد من مظاهر السيطرة وجد أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وسمة السيطرة (Zaitchik,1993). فالشخص المسيطر الذي تغلب عليه هذه الشخصية هو شخص انهزامي جبان، يفضل أن يتولى الآخرين المسؤولية عنه في تصريف أموره وشؤونه ويحب الاعتماد على الآخرين في تدبير حياته، سطحي ويتسم بالجمود وعدم المرونة، لديه الحب في مسايرة الأقوياء بالولاء لهم والخوف من مخالفتهم، لا يشعر بالثقة بذاته، يحب الظهور من خلال رفضه لقيم ومبادئ الجماعة (حنتول، 2005، 49 –50). وفيما يتعلق بسمة سمة العدائية فقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة بين السلوك الإجرامي لدى الجانحين وسمة العدوانية كدراسة فريلي (Freely) التي توصل فيها إلى وجود تمثيل عدواني زائد لدى الحدث بالنسبة للجرائم على الإناث كالعنف الزائد والإهانة الجسدية والقتل (Freely, 1994). وفي دراسة روشلي (Rochelle) توصل إلى وجود علاقة وطيدة بين العدوانية وأنواع الجرائم (Rochelle, 1994). وفي دراسة باش (Bach) أوضح أنه من دوافع القتل رغبة الأشخاص في العدوان إلى جانب فشلهم في تحقيق آمالهم الرومانسية (Bach, 1980)، وفيما يتعلق بسمة العصابية لم تجد الباحثة مؤشراً للعلاقة مابين العصابية والسلوك الإجرامي بشكل مباشر إنما

دراسات ومؤشرات دلت على أن العصابية تؤدي إلى اضطرابات سلوكية كدراسة نيوكمب "العصابية قد تهيئ لنشوء بعض الاضطرابات السلوكية وربما تؤدي تلك الاضطرابات إلى زيادة حدة المظاهر السلوكية المرتبطة بتلك الأبعاد" (Newcomb, Scheier & Bentlerm, 1993, 54). كما "أن إحدى النتائج الأكثر اتساقاً هي مساهمة بعد من أبعاد الشخصية تم عزله وأطلق عليه "بنية الإدمان" مكون من بعد الذهانية والعصابية والانطواء، في التنبؤ باستعمال المخدرات والكحول لدى المراهقين"(Kirkcaldya, Siefenb, Sueallb & Bischoff, 2004, 27) وفي **دراسة بويكهوسن وبونتيكو وبلاس–كورنهوف وبورين (1984):** خلال مرحلة الطفولة أظهر الجانحون الطلاب سلوكاً مختلفاً عن أقرانهم العاديين، من حيث العصابية وأنهم كانوا أكثر إزعاجاً في البيت وفي المدرسة. وفي هذا السياق، فإن سلوكهم مشابه تماماً لسلوك الأحداث الجانحين"(Buikhuisen & at al, 1984).فهذه الافتراضات تدعم علاقة سمة العصابية بالسلوك الإجرامي، ولكن مع ارتباط العصابية مع سمات أخرى من الشخصية.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج أن السمات الشخصية الأربع المستهدفة في هذه الدراسة وهي الانحراف السيكوباتي والسيطرة و سمة العدائية والعصابية مرتبطة هي الأخرى ببعضها ببعض وإن وجود أي سمة منها لدى شخص ما يمكن أن ينبئ بوجود السمات الأخرى. وواضح مما تقدم أيضاً أن هذه السمات الأربع مرتبطة بالسلوك الإجرامي، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية لهذا البحث.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق تنبؤية دالة إحصائياً لمتغيرات (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) في تأثيرها على السلوك الإجرامي عند مستوى الدلالة (0.05).

لمعرفة ذلك استخدم التراجع الخطي المتعدد للتنبؤ Regression Linear. وهو معامل يساعدنا على المعرفة والتنبؤ بعدة متغيرات مستقلة على متغير تابع وهو **السلوك الإجرامي.**

الجدول(25) يظهر الوصف الإحصائي للمتغيرات المستقلة

(سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) والمتغير التابع (السلوك الإجرامي).

الوصف الإحصائي			
	Mean	Std. Deviation	N
السلوك الإجرامي	10.6587	5.44230	126
سمة العدائية	5.0397	2.76666	126
العصابية	6.0714	2.24207	126
الانحراف السيكوباتي	9.9762	3.74051	126
السيطرة	9.3651	3.26093	126

يظهر الجدول(26) الملخص العام للنموذج وقدرته على التنبؤ بشكل عام.

Model Summary[b]										
Durbin-Watson	Change Statistics					Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
	Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change					
2.294	.000	121	4	22.633	.428	4.18360	.419	.428	.654[a]	1
a. Predictors: (Constant), السيطرة , سمة العدائية ,السيكوباتي الانحراف ,العصابية										
b. Dependent Variable: السلوك الإجرامي										

يلاحظ من الجدول أن معامل R يساوي (0.65) وهو تأثير المتغيرات معاً (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) في السلوك الإجرامي، بينما تُظهر R^2 قدرة النموذج على التنبؤ وبلغت (0.42) أي أن العوامل مجتمعة تنبأت بما قيمته (0.42) في حدوث السلوك الإجرامي و R^2 المعدلة بلغت (0.41) وهو فرق طفيف مابين R^2 و R^2 المعدلة (0.428 – 0.419 = 0.009) وهو أقل من (0.05) وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج في التنبؤ، كما يدل على ذلك R^2 المتغيرة التي بلغت (0.428) والنموذج دال عند (0.01) مما يؤكد الثقة بقدرة النموذج على التنبؤ، وبلغ معامل Durbin–Watson (2.294) مما يؤكد قدرة النموذج على تقويم النتائج بصورةٍ أن معامل Durbin–Watson لا يجوز أن يقل عن (1) وألا يزيد عن (3) ومستوى الدلالة لـــ F يساوي (0.000) وهو دال عند (0.01) مما يؤكد قوة النموذج على التنبؤ.

يظهر الجدول رقم(27) معامل أنوفا (ANOVA) لنموذج التنبؤ

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000[a]	22.633	396.131	4	1584.525	Regression	1
		17.502	121	2117.801	Residual	
			125	3702.325	Total	
a. Predictors: (Constant), السيطرة , سمة العدائية , الانحراف السيكوباتي ,العصابية						
b. Dependent Variable: السلوك الإجرامي						

يلاحظ من الجدول أن درجات الحرية للتراجع (4) والبواقي (121) وبلغت F (22.63) وهي دالة عند (0.01) مما يؤكد الفروق بين المتغيرات المستقلة (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) في تأثيرها على المتغير التابع (السلوك الإجرامي)، أي أن العوامل المستقلة (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) لها تأثيرات مختلفة بعضها عن بعض في السلوك الإجرامي.

يظهر الجدول(28) دقة المتحولات التنبؤية في النموذج على حدة

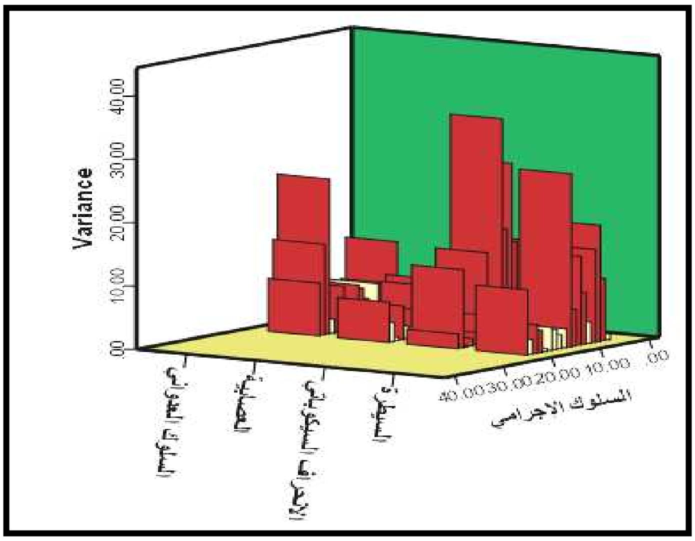
Collinearty Statistics		Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		**Coefficients**[a] Model	
VIF	Tolerance			Beta	Std. Error	B		
		.249	-1.158		1.378	-1.595	(Constant)	1
1.197	.835	.000	3.594	.270	.148	.532	سمة العدائية	
1.524	.656	.067	1.845	.157	.206	.380	العصابية	
1.455	.687	.008	2.691	.223	.121	.325	الانحراف السيكوباتي	
1.345	.744	.002	3.230	.258	.133	.430	السيطرة	

يظهر الجدول أن جميع المتغيرات (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) علاقتها بالسلوك الإجرامي طردية وإيجابية أي كلما زادت قيمة المتغيرات المستقلة لسمات الشخصية (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) زاد السلوك الإجرامي، وذلك عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة ويظهر الجدول أن معامل Beta وهي: درجة مقدار التغير في قدرة المتغيرات على التنبؤ لو تغير السلوك الإجرامي درجة معيارية واحدة، أي أن لو حدث أن ارتفع السلوك الإجرامي درجة معيارية واحدة فإن سمة سمة العدائية (0.53 + 0.27 = 0.80) إذاً يمكن التنبؤ بأنه سوف يحدث سلوك إجرامي والعكس صحيح.

- أن سمة سمة العدائية تؤثر (27%) في السلوك الإجرامي.
- أن سمة السيطرة تؤثر (25%) في السلوك الإجرامي.
- أن سمة الانحراف السيكوباتي تؤثر (22%) في السلوك الإجرامي.
- أن سمة العصابية تؤثر (15%) في السلوك الإجرامي.

ويمكن تعميم النتائج على المجتمع الأصلي للبحث حيث مستوى الدلالة أصغر من (0.01) وهو جوهري ودال باستثناء سمة العصابية حيث أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يمكن الجزم والتنبؤ لسمة العصابية بأنها سوف تقوم بسلوك إجرامي. وكما هو معلوم صعوبة التنبؤ بالسلوك الإنساني بشكل عام والمنحرفين والأحداث بشكل خاص لما يكون من تذبذب في شخصيتهم وسلوكهم وعدم نمو شخصيتهم في مرحلة المراهقة، التي تتصف بالتغيير والتذبذب نوعا ما. وبشكل عام يمكن الاعتماد على النموذج حيث معامل الإرتباط الخطي للنموذج معامل التساهل (Tolerance) لكل المتغيرات أكبر من (0.2) ومعامل (VIF) أصغر من (2) وهي نتيجة مقبولة إحصائياً ويمكن اعتماد النموذج على التنبؤ. تعد كلٌّ من سمة سمة العدائية وسمة السيطرة وسمة الإنحراف السيكوباتي ذات دور في حدوث السلوك الإجرامي، كما ورد في مناقشة الفرضيات كلٍّ على حدة. وتبقى سمة العصابية محل الجدل ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعريفها بأنها: اضطراب وظيفي في الجهاز العصبي لا يحدث تغيراً مرضياً فيه (Warren, 1934, 179). وتستخلص الباحثة من هذه الفرضية أن السمات (سمة العدائية، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) لا يمكن أن تكون لوحدها من دون سمات

أخرى، بل إن السمات تجتمع معاً لتؤلف طابع الشخصية ككل، وهذه السمات موجودة لدى كل الأشخاص، ولكن عندما تزداد هذه السمات باتجاه التطرف يمكن أن تُحْدِثَ السلوك الإجرامي.



يظهر الشكل (10) التباينات لسمات الشخصية وقدرتها على التنبؤ بالسلوك الإجرامي

الفرضية الرئيسة الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغيرات البحث ويتفرع عنها:

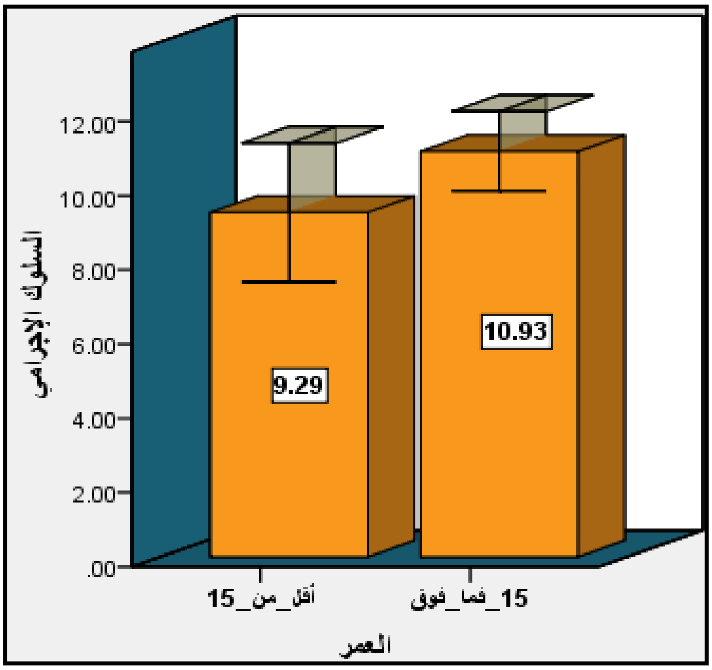
الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير العمر عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (29) يبين اختبار ستيودنت (T- test) للفرضية

المجال	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القرار
السلوك الإجرامي	أقل من 15	21	9.2857	4.38341	1.270	124	.007	دالة
	15 فما فوق	105	10.9333	5.60780				

يُلاحظ من الجدول أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ت= 1.270) ودرجات الحرية (124)، ومستوى الدلالة هو (.007) أصغر من (0.01)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة **توجد فروق ذات دلالة إحصائية على متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير العمر عند مستوى الدلالة (0.05)**. وهو فرق جوهري ودال والفرق لصالح عينة (15 سنة فما فوق).



يظهر الشكل رقم (11) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير العمر

الفرضية الفرعية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الشهادة الدراسية عند مستوى الدلالة (0.05).

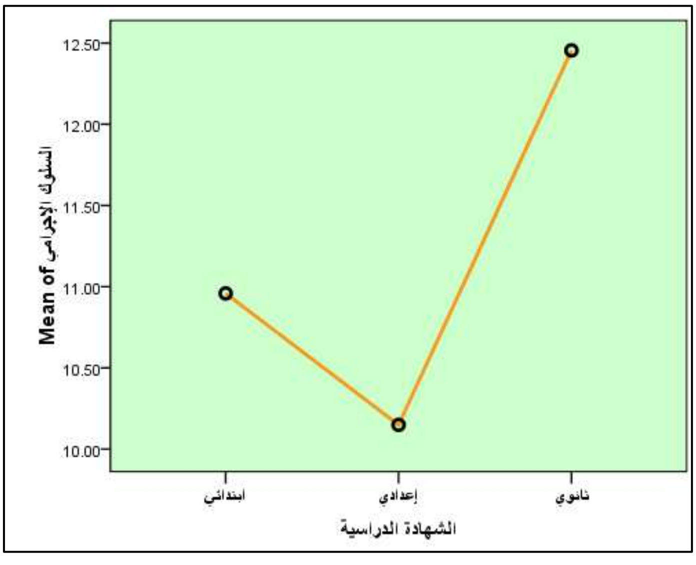
الجدول رقم (30): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الشهادة الدراسية

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
ابتدائي	48	10.9583	5.38698
إعدادي	67	10.1493	5.58476
ثانوي	11	12.4545	4.71940
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (31) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير الشهادة الدراسية

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	57.174	28.587	2	.384	.965	غير دالة
	داخل المجموعات	3645.151	29.635	123			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=**.384**) ودرجات الحرية (**2**) بين المجموعات (**123**) داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (10 إلى 12.50) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (**.384**) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (12) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الشهادة الدراسية

الفرضية الفرعية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين عند مستوى الدلالة (0.05).

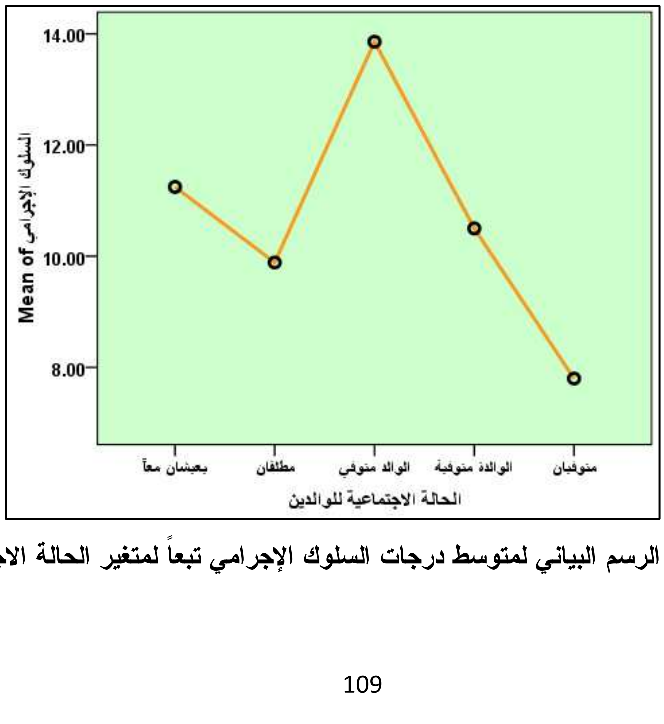
الجدول رقم (32): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
يعيشان معاً	57	11.2456	5.17991
مطلقان	53	9.8868	5.97321
الوالد متوفّيٍ	7	13.8571	4.14039
الوالدة متوفاة	4	10.5000	2.08167
متوفيان	5	7.8000	4.02492
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (33) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	**163.786**	**40.947**	**4**	**.238**	**1.400**	غير دالة
	داخل المجموعات	**3538.539**	**29.244**	**121**			
	المجموع	**3702.325**		**125**			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=**1.400**) ودرجات الحرية (**4**) بين المجموعات (**121**) داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (8 إلى14) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (**.238**) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (13) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين

الفرضية الفرعية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الدخل الشهري عند مستوى الدلالة (0.05).

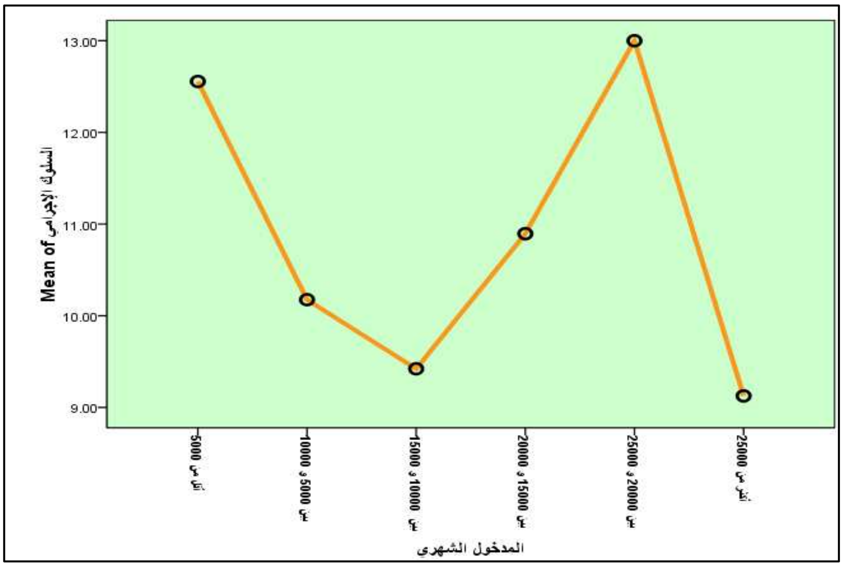
الجدول رقم (34): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
أقل من 5000	27	12.5556	5.83315
بين 5000 و 10000	40	10.1750	5.21284
بين 10000 و 15000	19	9.4211	3.93440
بين 15000 و 20000	19	10.8947	6.94338
بين 20000 و 25000	5	13.0000	5.78792
أكثر من 25000	16	9.1250	4.28758
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (35) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) الدخل الشهري

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	201.713	40.343	5	.235	1.383	غير دالة
	داخل المجموعات	3500.613	29.172	120			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=1.383) ودرجات الحرية **(5)** بين المجموعات **(120)** داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (9 إلى 13) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة **(.235)** أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (14) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الفرضية الفرعية التاسعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية قي درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير مهنة الأم عند مستوى الدلالة (0.05).

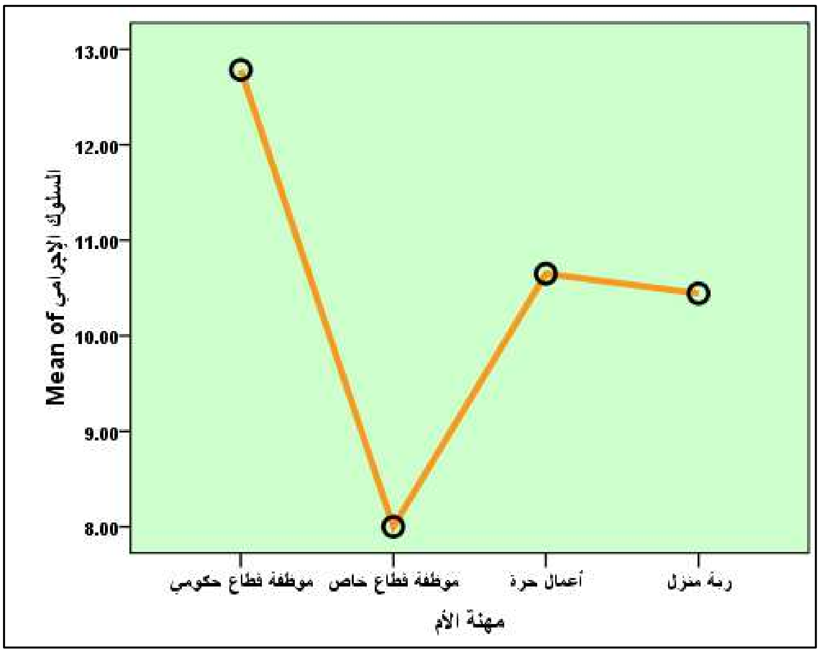
الجدول رقم (36): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير مهنة الأم

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
موظفة قطاع حكومي	14	12.7857	7.55675
موظفة قطاع خاص	4	8.0000	3.26599
أعمال حرة	20	10.6500	5.64078
ربة منزل	88	10.4432	5.06023
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (37) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير مهنة الأم

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	95.702	31.901	3	.361	1.079	غير دالة
	داخل المجموعات	3606.623	29.562	122			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=1.079) ودرجات الحرية (3) بين المجموعات (122) داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (8 إلى 13) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (.361) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (15) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير مهنة الأم

الفرضية الفرعية العاشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير مهنة الوالد عند مستوى الدلالة (0.05).

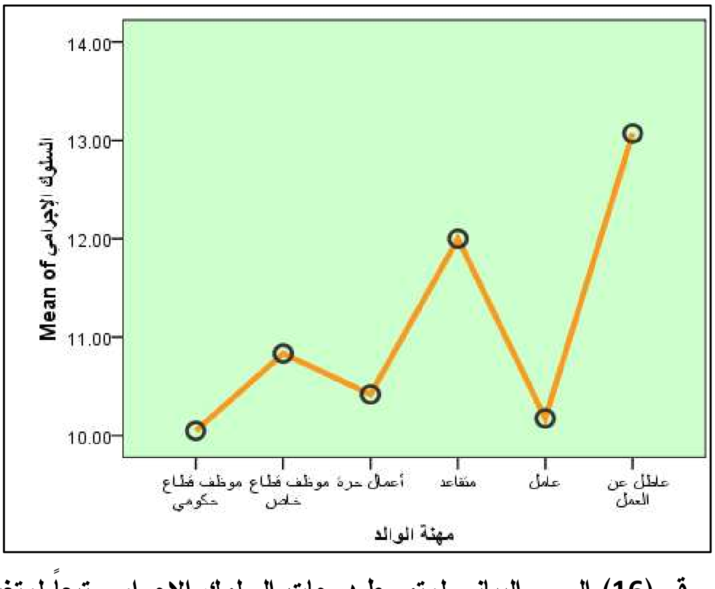
الجدول رقم (38): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير مهنة الوالد

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	21	10.0476	4.98474
موظف قطاع خاص	12	10.8333	5.44115
أعمال حرة	55	10.4182	5.54340
متقاعد	1	12.0000	.
عامل	23	10.1739	5.05112
عاطل عن العمل	14	13.0714	6.55702
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (39) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير مهنة الوالد

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة.	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	100.092	20.018	5	.649	.667	غير دالة
	داخل المجموعات	3602.234	30.019	120			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=667.) ودرجات الحرية **(5)** بين المجموعات **(120)** داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (10 إلى 13) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (649.) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (16) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير مهنة الوالد

الفرضية الفرعية الحادية عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة التعليمية للوالد عند مستوى الدلالة (0.05).

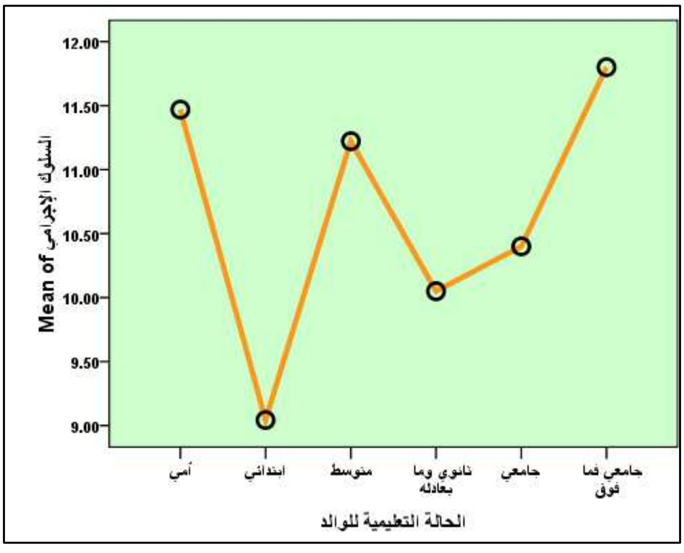
الجدول رقم (40): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالد

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
أمي	32	11.4688	3.60988
ابتدائي	23	9.0435	5.37230
متوسط	36	11.2222	6.77858
ثانوي وما يعادله	20	10.0500	5.81717
جامعي	10	10.4000	5.35828
جامعي فما فوق	5	11.8000	3.42053
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (41) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالد

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة.	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	107.028	21.406	5	.614	.714	غير دالة
	داخل المجموعات	3595.297	29.961	120			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=.714) ودرجات الحرية (5) بين المجموعات (120) داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (9 إلى 12) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (.614) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



يظهر الشكل رقم (17) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالد

الفرضية الفرعية الثانية عشرة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة التعليمية للوالدة عند مستوى الدلالة (0.05).

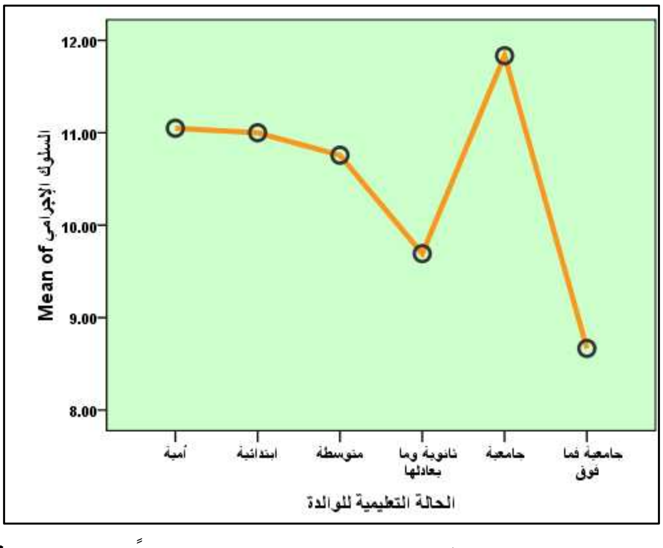
الجدول رقم (42): يبين الإحصاء الوصفي لمقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالدة

الكليات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
أمية	41	11.0488	4.78514
ابتدائية	13	11.0000	6.46787
متوسطة	37	10.7568	6.08005
ثانوية وما يعادلها	26	9.6923	5.66935
جامعية	6	11.8333	3.54495
جامعية فما فوق	3	8.6667	4.16333
Total	126	10.6587	5.44230

الجدول رقم (43) يظهر تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالدة

الكليات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مستوى الدلالة.	ف	القرار
درجات مقياس السلوك الإجرامي	بين المجموعات	52.574	10.515	5	.884	.346	غير دالة
	داخل المجموعات	3649.752	30.415	120			
	المجموع	3702.325		125			

يُلاحظ من الجدول: إن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة (ف=.346) ودرجات الحرية **(5)** بين المجموعات **(120)** داخل المجموعات، وتراوحت الفروق بين (8.5 إلى 12) وهو فرق غير دال معنوياً لأن مستوى الدلالة (.884) أكبر من (0.05)، **وهذا يعني قبول الفرضية.**



الشكل رقم (18) الرسم البياني لمتوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير الحالة التعليمية للوالدة

مناقشة الفرضية الرئيسة الثالثة:

من خلال الاطلاع على جداول الفرضيات يُلاحظ أنه توجد فروق في متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير العمر، ولكن لا توجد فروق في متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغيرات (الشهادة الدراسية، الحالة الاجتماعية للوالدين، متغير الدخل الشهري، مهنة الأم، مهنة الوالد، الحالة التعليمية للوالد، الحالة التعليمية للوالدة) **بالنسبة لمتغير العمر** فقد اتفق البحث الحالي مع دراسة بامير وبلخير وعبد الرحيم (2003) إذ وُجِدَ أن الفئة العمرية من 16 إلى 18 أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجرائم (عبد الرحيم، 2003)، ومن خلال أدبيات البحث "يعتبر العمر من العوامل الذاتية الذي قد يكون له دور في ارتكاب السلوك الإجرامي، وقد أكدت العديد من الدراسات في عدد من بلدان العالم المختلفة على الجنسين في أعمار مختلفة، أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل هذه المرحلة وبعدها من العمر" (الصنيع، 1993، 42).وفيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، لا يمكن التعويل على هذاالبحث بشكل قاطع لما واجه الباحثة من صعوبات وأهمها انتشار الأمية بين أفراد عينة البحث، وعلى كلٍّ فإن فيما يتعلق بالمتغيرات التالية (الشهادة الدراسية، الحالة الاجتماعية للوالدين، متغير الدخل الشهري، مهنة الأم، مهنة الوالد، الحالة التعليمية للوالد، الحالة التعليمية للوالدة) كانت النتائج متضاربة بين وجود فروق وعدم وجود فروق، **فبالنسبة لمتغير الشهادة الدراسية** لم يتفق البحث الحالي مع دراسة السرحان (2004) الذي وجد أن المستوى التعليمي للأحداث العائدين للانحراف يتركز بين الأمي والمتوسط مما يعكس انخفاض المستوى التعليمي لمعاودي الانحراف. وكذلك لم تتفق مع دراسة العجمي (2005) إذ وجد "أن السلوك الإجرامي للأحداث يرتبط بالمستوى التعليمي للجانحين". وهذا لا يعني بالضرورة تأكيد أو نفي نتيجة البحث الحالية فقد أشار عبيد "أن العلاقة بين التعليم والمستوى العام للجريمة، لازالت محل خلاف بين العلماء، فهناك من يرى أن للتعليم أثراً واضحاً على معدلات الجريمة، وأنه كلما زاد عدد العلماء والمتعلمين في المجتمع، قلت نسبة الجريمة والإجرام فيه" (عبيد، 1990، 130). ولكن عيد "ينكر أن يكون للتعليم أثرٌ واضحٌ في معدلات الجريمة، بل ويرى أن التعليم قد يكون سبباً في زيادة معدل الجريمة فقد يرفع التعليم من كفاءة الشخص على تنفيذ الجريمة وابتكار أنماط وأساليب جديدة لتنفيذها" (عيد، 1999، 28–29). **أما فيما يتعلق بمستوى الدخل الشهري** فلم يتفق البحث الحالي مع دراسة سفر (2002) الذي وجد أن إن أهم عوامل جنوح الأحداث تعود إلى العامل الاقتصادي. وكذلك لم تتفق مع دراسة الشهراني (2004) الذي وجد أن غالبية مرتكبي جرائم السرقة ليس لديهم دخل ثابت. وكذلك لم تتفق مع دراسة العجمي (**2005**) الذي وجد أن السلوك الإجرامي يرتبط بالمستوى الاقتصادي للجانحين. فالعامل الاقتصادي يمكن أن يزيد من السلوك الإجرامي عند الأحداث ولكن بالمقابل لا يمكن تعويل الجريمة دائماً على العامل الاقتصادي، فقد يكون هناك مراهقون منحدرون من أسر غنية ويقومون بسلوكيات إجرامية

وتعاطي المخدرات. فقد أشار أبو رمان إلى أنه: "نادرا ما يدفع الجوع الفرد إلى أن يسلك سلوك الجريمة، ومن العوامل المحيطة المرتبطة بالمستوى الاقتصادي أوقات الفراغ وجماعة رفاق الحدث، فالجماعة لاشك في أن لها تأثيراً في الفرد، ولكن هذا التأثير يتفاوت وفقاً لدرجة الاستجابة للسلطة والقيم الأخلاقية، وهذه الاستجابات تنمو خلال عملية التنشئة الاجتماعية" (أبو رمان، 2008، 21). **وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للوالد والوالدة** لم يتفق البحث الحالي مع دراسة عبود (1995) فقد وجد أن العوامل الأسرية تلعب دورا في جنوح الإحداث من حيث انخفاض المستوى التعليمي للأهل. ولم تتفق مع دراسة سفر (2002) التي بينت أن أهم عوامل جنوح الأحداث تعود إلى تدني المستوى التعليمي للأسرة. **أما فيما يتعلق بمهنة الوالد والأم** لم تجد الباحثة دراسات مباشرة تناولت هذا المتغير ولكن بالاطلاع على أدبيات البحث "يعتبر الوضع المهني للوالدين، عاملاً هاماً وأساسياً، في عملية نشوء ظاهرة الانحراف، إذ أن تدني مستوى مهن الآباء من الطبقة العاملة أو الدنيا لا تخلق عند الأبناء دافعاً قوياً للتقدم وتحقيق الأفضل، بل يمكن لهذه الخبرات المؤلمة المرتبطة بمهنة الأب أن تلعب دوراً أساسياً في دفع الطفل نحو الانحراف" (السمري، 1992، 43). فليس من الضروري أن يكون للمهنة الوالدية دورٌ في السلوك الإجرامي وجنوح الحدث بل تعتقد الباحثة أن أسلوب المعاملة الوالدية يعتبر ذا أثر أكبر في السلوك الإجرامي لدى الحدث أكثر من المهنة والحالة التعليمية للحدث **ففي دراسة بريتفيك وأورليك وديفينيس- غوجانوفيك (2006):** أظهر البحث أن الاعتداء الجسدي والرفض في العائلة والرفض الوالدي هي عوامل عالية الخطورة لارتكاب ومحاولة ارتكاب جرائم القتل لدى الأحداث (Britvic, Urlic,& Definis-Gojanovic, 2006). إن مشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدية القاسية والمليئة بالنبذ والسيطرة، وأن هذه الممارسات قد تجعل الفرد في الكبر يسيطر على كل من حوله سواء السيطرة التي تتسم بالقبول والحب أو السيطرة الممثلة في القسوة والعدوان (زهران، 1999، 52). وهذا يؤكد الفرضية الرئيسة الأولى من ارتباط السلوك الإجرامي ببعض سمات الشخصية (كالسيطرة والعدوان والعصابية).

التوصيات والمقترحات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- يمكن التنبؤ باستعداد الأفراد للقيام بالسلوك الإجرامي من خلال معرفة سماتهم الشخصية التي استهدفت في هذا البحث وبالتالي يمكن وضع برامج نفسية وقائية ونمائية تعمل على دعم قوة الأنا والإرادة لديهم وتحد من اندفاعهم نحو السلوك الإجرامي.

2- استثمار نتائج هذا البحث في وضع برامج تدريبية وإرشادية وعلاجية للحد من السلوك الإجرامي لدى الجانحين.

3- العمل على الحد من العدوانية والعصابية والسيكوباتية والسيطرة لدى المراهقين كي يتم التقليل من استعدادهم للتوجه نحو السلوك الإجرامي في المستقبل.

4- فتح مراكز خاصة إرشادية لدعم الأهل والجانح ومساعدتهم في حال حدوث مشكلات أسرية أو انحرافية للمراهق، وتوجيههم نحو كيفية التعامل معها.

5- وضع محكمة خاصة بالأحداث (محاكم الأسرة).

6- وضع مراقب السلوك من حملة الشهادة في علم النفس وعلم الاجتماع في دور الأحداث والمحكمة.

7- وضع شرطة خاصة بالأحداث استناداً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (م 37).

ملخص البحث

تألفت الرسالة من ستة فصول:

تضمن الفصل الأول:

التعريف بالبحث كما تضمن توطئة.

مشكلة البحث ومسوغاته: والتي تم تحديدها كما يلي: ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض سمات الشخصية التالية (السلوك العدواني، الانحراف السيكوباتي، العصابية، السيطرة) والسلوك الإجرامي وذلك لدى عينة من الجانحين في المعاهد الإصلاحية بمحافظتي دمشق وريف دمشق. **أهمية البحث:** والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي: جدة البحث النسبية لاسيما على الصعيد المحليو أهمية المرحلة النمائية الحرجة في مرحلة المراهقة التي يكثر فيها الجنوح عموماً بالمقارنة مع المراحل النمائية الأخرى، أهمية البحث من حيث لفت انتباه المربين والمسؤولين إلى زيادة الاهتمام بهذه الفئة نفسياً واجتماعياً وتربوياً، أهمية النتائج المتوقعة لهذا البحث والتي يمكن استثمارها في بناء برامج نمائية ووقائية وعلاجية وإرشادية يمكن أن تخفف من حدة السلوك الإجرامي لديهم.

أهداف البحث: والتي تضم التعرف على العلاقة الارتباطية بين سمات الشخصية التالية (السلوك العدواني، الانحراف السيكوباتي، العصابية، السيطرة) والسلوك الإجرامي وعلاقة السلوك الإجرامي بمتغيرات الدراسة وإلقاء نظرة على أهم النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة لهذه الظاهرة ومدى انتشارها في كل من محافظتي دمشق وريفها.

فرضيات البحث: وضعت ثلاث فرضيات رئيسة لتحقيق أهداف البحث:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين بعض سمات الشخصية (السلوك العدواني، الانحراف السيكوباتي، العصابية، السيطرة) والسلوك الإجرامي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الجانحين الأحداث على مقياس السلوك الإجرامي تبعاً لمتغيرات الدراسة (العمر، الشهادة الدراسية للجانح، الحالة الاجتماعية للوالدين، الدخل الشهري للأسرة، مهنة الأم، مهنة الوالد، الحالة التعليمية للوالد، الحالة التعليمية للوالدة).
- لا توجد اختلافات دالة إحصائية لمتغيرات (السلوك العدواني، السيطرة، الانحراف السيكوباتي، العصابية) على السلوك الإجرامي عند مستوى الدلالة (0.05).

منهج البحث: وكان المنهج المستخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع البحث وعينته: وهو معاهد إصلاح الأحداث في محافظتي دمشق وريف دمشق. ومحددات البحث. والتعريف بمصطلحات البحث.

وتضمن الفصل الثاني: الدراسات السابقة وتشمل دراسات تناولت السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين ودراسات تناولت السلوك الإجرامي لدى الأحداث الجانحين.

وتضمن الفصل الثالث: الذي كان بعنوان السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: تعريف الأحداث الجانحين، النظريات المفسرة لجنوح الأحداث، السمات الشخصية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الحدث الجانح.

وتضمن الفصل الرابع: الذي كان بعنوان السلوك الإجرامي لدى الأحداث الجانحين: تعريف السلوك الإجرامي، مفهوم الجريمة عبر التاريخ، السلوك الإجرامي لدى الجانح من وجهة نظر القانون، الجريمة لدى الأحداث الجانحين من منظور القضاء، السلوك الإجرامي لدى الجانح من وجهة نظر علم الاجتماع، أنواع السلوك الإجرامي لدى الجانح، العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لدى الحدث الجانح.

وتضمن الفصل الخامس والذي كان بعنوان منهج البحث وأدواته وإجراءاته: وصف لمجتمع البحث وكيفية سحب العينة والإجراءات المنهجية والدراسة السيكومترية لأدوات البحث وكيف تم تطبيق الأدوات.

وتضمن الفصل السادس عرض لنتائج اختبار الفرضيات وتفسيرها ومناقشتها.

أهم النتائج التي توصل لها البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السلوك العدواني لدى عينة البحث.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس العصابية لدى عينة البحث.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس الانحراف السيكوباتي لدى عينة البحث.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس السلوك الإجرامي ودرجات مقياس السيطرة لدى عينة البحث.
5. إن سمة السلوك العدواني تؤثر بنسبة (27%) في السلوك الإجرامي.
6. إن سمة السيطرة تؤثر بنسبة (25%) في السلوك الإجرامي.
7. إن سمة الانحراف السيكوباتي تؤثر بنسبة (22%) في السلوك الإجرامي.

8. إن سمة العصابية تؤثر بنسبة (15%) في السلوك الإجرامي.
9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية على متوسط درجات السلوك الإجرامي تبعاً لمتغير العمر عند مستوى الدلالة (0.05).
10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الشهادة الدراسية عند مستوى الدلالة (0.05).
11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين عند مستوى الدلالة (0.05).
12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الدخل الشهري عند مستوى الدلالة (0.05).
13. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية قي درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير مهنة الأم عند مستوى الدلالة (0.05).
14. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير مهنة الوالد عند مستوى الدلالة (0.05).
15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة التعليمية للوالد عند مستوى الدلالة (0.05).
16. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس السلوك الإجرامي تبعا لمتغير الحالة التعليمية للوالدة عند مستوى الدلالة (0.05).

المراجع العربية:

1- إبراهيم، عبد الستار (1994): ***العلاج السلوكي المعرفي الحديث وأساليبه وميادين تطبيقه***، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والطباعة.

2- ابن منظور، أبو الفضل (2003): ***لسان العرب***، بيروت، لبنان، دار الكتب العالمية.

3- أبو الروس، أحمد (1996): ***أساليب ارتكاب الجرائم وطرق البحث فيها***، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامع الحديث.

4- أبو حطب، ياسين محارب (2001): ***فاعلية برنامج مقترح لتخفيف السلوك العدواني لدى طلاب الصف التاسع الأساسي في محافظة غزة***، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا.

5- أبو خاطر، نافذ (2000): ***سمات الشخصية للأحداث الجانحين عن أقرانهم الأسوياء في محافظات غزة***، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.

6- أبو رمان، فاطمة (2008): ***أثر برنامج إرشادي إلى نظرية الاختيار الاجتماعي والكفاءة الذاتية المدركة لدى الأحداث الجانحين في الأردن***، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

7- أبو عامر، محمد زكي (1996): ***قانون العقوبات القسم العام***، الإسكندرية، مصر، الجامعة الجديدة للنشر.

8- أبو عطية، سهام درويش (2002): ***مبادئ الإرشاد النفسي***، ط2، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

9- أبو علام، رجاء وشريف، نادية (1989): ***الفروق الفردية وتطبيقاتها التربوية***، الكويت، دار العلم للنشر والتوزيع.

10-الأحمد، أمل (2004): ***مشكلات وقضايا نفسية***، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة.

11-أحمد، غريب محمد (1997): ***الانحراف والمجتمع***، مصر، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

12- أحمد، مروان (2007): ***التفكير الابتكاري التقني وعلاقته بالإدراك المكاني والتخيل والمعرفة التقنية***، **رسالة دكتوراه**، دمشق، سورية، جامعة دمشق، كلية التربية.

13- آل سعود، عبد الرحمن بن سعد (1998): ***الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية***، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان.

14- امطانيوس، ميخائيل (2006): ***القياس النفسي***، دمشق، سوريا، منشورات كلية التربية.

15- إنجلز، باربارا (1991): ***مدخل إلى النظريات الشخصية***، ترجمة فهد بن وليم، المملكة العربية السعودية، نادي الطايف الأدبي.

16- الأنصاري، بدر محمد (1999م): ***مقدمة لدراسة الشخصية***، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية.

17- بامير، عمر بلخير، عبد الرحمن، عبد الرحيم ناصر (2003): ***جنوح الأحداث في حضرموت والتحديات والمعالجة***، حضر موت، اليمن، الجمعية اليمنية للصحة النفسية.

18- البحيري، عبد الرقيب (1998): ***قائمة الأعراض المعدلة***، أسيوط، مركز الإرشاد النفسي والتربوي.

19- البرقاوي، هناء (1994): ***أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية من واقع سجني دمشق للذكور ودوما للإناث***، رسالة ماجستير غير منشورة، سورية، جامعة دمشق.

20- بركات، محمد خليفة (1978م): ***عيادات العلاج النفسي والصحة النفسية***، الكويت، دار القلم.

21- بركات، مطاع (1994): ***الخبرات العدوانية في الأسرة (بعض الشروط والمحددات)***، رسالة دكتوراه، بولونيا، معهد علم النفس، جامعة آدم ميتسكيفتش.

22- بوساق، محمد (2002): ***اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية***، الرياض، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

23- جابر، جابر (1990): ***نظريات الشخصية***، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

24- جابر، جابر عبد الحميد. كفافي، علاء الدين(1991): ***معجم علم النفس والطب النفسي***، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية.

25- جبيل، فوزي محمد (2000): ***الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية***، إسكندرية، المكتبة الجامعية.

26- جراح، شفيق (1997): ***الحقوق الرومانية***، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

27- جعفر، علي (1998): ***تاريخ القوانين***، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

28- جعفر،علي محمد (1998): ***الإجرام وسياسة مكافحته***، دار النهضة العربية ، مصر.

29- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1990): (قواعد هافانا)، رقم (113/45).

30- الجوهري، محمد (2007): ***الاستبعاد الاجتماعي، مجلة عالم المعرفة***، العدد 344، الكويت.

31- الحارثي، حيلان (2003): ***أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين***، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

32- حجازي، مصطفى (1995): ***الأحداث الجانحون وتأهيل الطفولة غير المتكيفة***، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان.

33- الحربي، بندر بن سعد ساعد (2000): ***علاقة بعض أساليب المعاملة الوالدية ببعض سماتها بشخصية الأبناء من خلال المرحلة الثانوية***، ماجستير، مكة المكرمة، السعودية.

34- الحكيم، جاك يوسف؛ الخاني، رياض (2000): ***شرح قانون العقوبات***، سوريا، منشورات جامعة دمشق.

35- الحماد، صالح (2006): ***علاقة المستوى التعليمي بنمط الجريمة***، رسالة ماجستير، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

36- حمدي، نزيه (1998): ***الإرشاد والتوجيه في مراحل العمر***، عمان، الأردن، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

37- حمصي، انطون (2003): ***أصول البحث في علم النفس***، ط3، منشورات جامعة دمشق.

38- حنتول، أحمد (2005): ***أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية***، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة أم القرى.

39- حومد، عبدالوهاب (1987): ***الإجرام السياسي***، دمشق، سورية، المطبعة الجديدة.

40- الحياري، معن أحمد محمد (2008): ***الركن المادي للجريمة***، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.

41- الخاني، محمد رياض (1989): ***جنوح الأحداث***، دولة الإمارات العربية المتحدة، دار عجمان.

42- خفاجي، حسن (1977): ***دراسات في علم النفس الجنائي***، جدة، السعودية، مطبعة المدينة.

43- خليل، معن (1998): ***علم المشكلات الاجتماعية***، عمان، دار الشروق للنشر.

44- الخواجة، محمد ياسر (2003): ***الانحراف والمجتمع***، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مصر، دار المصطفى للنشر والتوزيع.

45- داوود، عزيز (1991): ***الشخصية بين السواء والمرض***، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو أمريكية.

46- درويش، زينب (1988): ***دراسة لبعض العوامل المرتبطة بجناح الأحداث***، رسالة ماجستير، مصر، جامعة طنطا.

47- الدسوقي، كمال (1988): ***دخيرة العلوم النفسي ج1***، القاهرة، الدار الدولية.

48- الدوري، عدنان (1973): ***أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي***، الكتاب الأول، أصول الإجرام، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، .

49- الديب، علي محمد (1994): ***بحوث في علم النفس***، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

50- الذواد، الجواهرة (2004): ***الفروق بين الجانحات وغير الجانحات***، مجلة الدراسات النفسية، مجلد الرابع عشر، العدد الرابع.

51- رشيد، جمعان (1989): ***بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل العمد في المملكة العربية السعودية***، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

52- الرفاعي، نعيم (2001): ***الصحة النفسية دراسة في سيكولوجية التكيف***، ط13، منشورات جامعة دمشق.

53- رمزي، نبيل (1999): ***النظرية السسيولوجية المعاصرة***، أصولها الكلاسيكة واتجاهاتها المحدثة (قراءات وبحوث)، الأسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

54- زعال، عبد الرزاق (2001): ***جنوح الأحداث أسبابه وعلاجه*** ، العدد(229)، السنة (20)، ص ص 40–48، مجلة الأمن والحياة.

55- الزعبي، أحمد محمد (2001): ***الإرشاد النفسي نظرياته، اتجاهاته، مجالاته***، الأردن، ماسة للثقافة العربية.

56- زهران، حامد عبد السلام (1999): ***الصحة النفسية والعلاج النفسي***، القاهرة، عالم الكتب.

57- زهران، حامد عبد السلام (1999): ***علم نفس نمو الطفولة والمراهقة***، القاهرة، مصر، عالم الكتب.

58- الزيود، نادر فهمي (1998): ***نظريات الإرشاد والعلاج النفسي***، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر.

59- السراج، عبود (1984): ***الوجيز في علم الإجرام والعقاب***، دمشق، سورية، مطبعة جامعة دمشق.

60- السراج، عبود (1999): ***قانون العقوبات القسم العام***، ط9، دمشق، سوريا، منشورات جامعة دمشق.

61- السرحان، خالد (2004): ***أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف***، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

62- السعيد، أحمد (1992): ***دراسة لبعض متغيرات الشخصية للمجرمين العائدين للسجون في المملكة العربية السعودية***، رسالة دكتوراه، الرياض، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

63- سفر، عبد الأحد يوسف (2002): ***جنوح الأحداث في سوريا***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

64- سفيان، نبيل (2004): ***المختصر في الشخصية والإرشاد النفسي***، القاهرة، ايتراك للنشر.

65- السمري، عدلي (1992): ***السلوك الانحرافي في الثقافة الخاصة الجانحة***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

66- السيف، محمد ابراهيم (1996): ***الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع بين التطور الاجتماعي وخصائص الاتجاه الإسلامي***، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان.

67- الشريف، حمود (2007): ***العوامل النفسية ذات الصلة باستعمال بالمخدرات***، بحث مقدم لندوة: المؤسسات التربوية ودورها في الحد من استعمال المخدرات، الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

68- الشريف، نادية؛ أبو علام، رجاء (1989): ***استخبار عوامل الشخصية الستة عشر على عينة من الطلبة الجامعيين***، الكويت، جامعة الكويت.

69- الشناوي، محمد محروس وعبد الرحمن، محمد السيد (1998): ***العلاج السلوكي الحديث: أسسه وتطبيقاته***، القاهرة، مصر، دار قباء للطباعة والنشر.

70- الشهراني، عبد الرحمن (2004): ***الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية***، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

71- الصمادي، أحمد عبد المجيد وعبدالله، عبد القادر (1994): ***الاتجاهات الحديثة في إرشاد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل***، أبوظبي، مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية.

72- الصنيع، صالح إبراهيم (1993): ***التدين علاج الجريمة***، الرياض، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

73- الصيفي، عبد الفتاح (1973): ***علم الإجرام***، بيروت، لبنان، دار الزهراء.

74- الصيفي، عبد الفتاح (1995): ***الأحكام العامة للنظام الجزائي***، الرياض، السعودية، مطابع جامعة الملك سعود.

75- طالب، أحسن (1998): ***الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية***، الرياض، دار الزهراء.

76- طالب، أحسن (2001): ***الوقاية من الجريمة***، بيروت، لبنان، دار الطليعة للنشر.

77- الطيار، فهد (2005): ***العوامل الاجتماعية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية***، رسالة ماجستير، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

78- عامر، عبدالعزيز (2001): ***شروح الأحكام العامة للجريمة في القانون الليبي***، ليبيا.

79- عبد الحميد، جابر(1986): ***نظريات الشخصية – بناء الديناميات– طرق البحث والتقويم***، القاهرة، دار النهضة العربية.

80- عبد الخالق، أحمد محمد (1983): ***الأبعاد الأساسية للشخصية***، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.

81- عبد الخالق، محمد (1999): ***أسس علم النفس***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.

82- عبد الرحمن على، الشهري (2003): ***العنف في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلاب***، رسالة ماجستير، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمينة.

83- عبد الرحمن يحيى، حنان سعيد (1991): ***العلاقة بين ممارسة سيكولوجية الذات في خدمة الفرد وتعديل مفهوم الذات لدى أحداث الجانحين : دراسة مطبقة على مؤسسة دور التربية بالجيزة***، رسالة ماجستير، جمهورية مصر العربية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعةحلوان.

84- عبد الرحمن، محمد السيد (1998): ***نظريات الشخصية***، القاهرة، مصر، دار قباء للطباعة والنشر.

85- عبد الرحمن، محمد السيد (2000): ***علم الأمراض النفسية والعقلية الأسباب والأعراض والتشخيص والعلاج***، القاهرة، مصر، دار قباء للطباعة والنشر.

86- عبد الستار، فوزية (1972): ***علم الإجرام وعلم العقاب***، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

87- عبد العال، عادل (1993): ***جرائم العنف وأنماطها ووسائلها والحد من انتشارها***، تونس: الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

88- عبد الغفار، عبد السلام؛ غنيم، سيد محمد (1967): ***استفتاء الشخصية للمرحلة الإعدادية والثانوية***، مطبعة الاستقلال الكبرى.

89- عبد المحمود، عباس أبو شامة (2004): ***جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، الرياض***، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

90- العبد، عاطف عدلي (2003): ***تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الإعلام والرأي العام***، القاهرة، مصر العربية، دار النشر للجامعات.

91- عبيد، حسنين إبراهيم (1990): ***الوجيز في علم الإجرام والعقاب***، مصر، دار النهضة العربية، القاهرة.

92- العجمي، سعيد (2005): ***علاقة بعض سمات الشخصية بانحراف الأحداث في مدينة الرياض***، رسالة ماجستير، السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

93- العريني، محمد الصالح (2003): ***دور مدير المدرسة في الحد من عنف الطلاب في المدارس بالمملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مديري المدارس بمدينة الرياض***، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، كلية التربية.

94- العزة، سعيد حسني، وعبد الهادي، جودت عزت (1999): ***نظريات الإرشاد والعلاج النفسي***، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

95- عزت، درى حسن (1986): ***الطب النفسي***، ط3، الكويت، دار القلم.

96- العقل، عقل (2006): ***فاعلية التدريب على التعليمات الذاتية في العزو والفاعلية الذاتية والقلق لدى الأحداث الجانحين في منطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية***، رسالة دكتوراه، الأردن، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

97- عكاشة، أحمد (1998): ***الطب النفسي المعاصر***، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو أمريكية.

98- علام، صلاح (2007)، ***القياس النفسي والتربوي في العملية التدريسية***، عمان، الأردن، دار المسيرة.

99- علي، ياسر أنور وعثمان، آمال (1970): ***علم العقاب***، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

100-العناني، حنان (1997): ***الصحة النفسية للطفل***، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.

101-عنداني، محمد (2003): ***فلسفة التحليل النفسي***، حلب، سورية، دار القلم العربي.

102-العنزي، فرج (1998): ***علم نفس الشخصية***، الرياض، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

103-العوجي، مصطفى (1988): ***النظرية العامة للجريمة***، دمشق، سورية، مؤسسة نوفل.

104-عوده، عبد القادر (1959): ***التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي***، القاهرة، مصر، مكتبة العروبة.

105-عيد، محمد فتحي (1999): ***دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب***، بحث مقدم إلى الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

106-عيسوي، عبد الرحمن (1999): ***علم النفس والقضاء***، جامعة إسكندرية، مصر، دار المعرفة.

107-الغامدي، حسين (2004): ***محاضرات في علم النفس*** www.arabpshycology.com.

108-غانم، عبدالغني (1994): ***علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، " الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي" ، نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة***، الاسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

109-غباري، محمد سلامة (1998): ***الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين***، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

110-غباري، محمد؛ سلامة، محمد (1993): ***مدخل علاجي لانحراف الأحداث***، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

111-غنيم، سيد محمد (1978): ***سيكولوجيا للشخصية***، القاهرة، دار النهضة العربية.

112-فاضل، محمد (1979): ***الجرائم الواقعة على أمن الدولة***، دمشق، سورية، مطبعة الداودي.

113- ***قانون الأحداث الجانحين*** ذو الرقم 18 والتاريخ 1974/3/30م الذي أقره مجلس الشعب مع التعديل بالقانون ذي الرقم 51 والتاريخ 1979/4/8م ثم الأسباب الموجبة للقانون مضافاً إليه القوانين المعدلة لغاية عام 2004م، دمشق، سوريا، مؤسسة النوري للطباعة والنشر والتوزيع.

114-القريطي، عبد المطلب أمين (1998): ***في الصحة النفسية***، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.

115-قواعد هافانا مبادئ الرياض (1990): ***مبادئ الأمم المتحدة لمنع جنوح الأحداث***، قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم.
http://www.dcipal.org/arabic/display.cfm?DocId=102&Categoryd

116-كامل، شريف (1990): ***جنوح الأحداث***، دراسة شاملة للجوانب النفسية والاجتماعية.

117-كريز، أحمد محمد (1994): ***التدابير الإصلاحية للأحداث الجانحين***، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الحقوق.

118-لازاروس، ريتشارد (1993): ***الشخصية***، ترجمة السيد غنيم، بيروت، لبنان، دار الشروق.

119-مان، ميشيل (1994): ***موسوعة العلوم الاجتماعية***، ترجمة: عادل الهواري وآخرون، مكتبة الفلاح.

120-مبادئ الرياض التوجيهية، (2007): ***المركز الوطني لحقوق الإنسان***، التقرير الدوري الرابع حول الأحداث الجانحين وقضاء الأحداث في المملكة الأردنية،
http://www.dcipal.org/arabic/display.cfm?DocId=102&CategoryId

121-المجلس العربي للطفولة والتنمية (2009): www.arabccd.org.

122-محمد، محمد عودة وآخرون (1994): ***الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام***، ط3، الكويت، دار القلم.

123-محمد، محمد محمود (1996): ***علم النفس المعاصر في ضوء الإسلام***، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع.

124-مخيمر، هشام إبراهيم (2007): ***المشكلات النفسية والاجتماعية الأكثر شيوعاً وبعض السمات الشخصية لدى عينة من طلاب كلية المعلمين بجامعة الطائف***، رسالة ماجستر غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

125-المشيخي، غالب (2001): ***الالتزام القيمي لدى عينة من الأحداث الجانحين وغير الجانحين بمنطقة مكة المكرمة***، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة أم القرى.

126-مصطفى، محمد محمود (1998): ***الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة***، القاهرة، مكتبة عين شمس.

127-المطوع، محمد (2000): ***الجديد في علم النفس الجنائي***، الرياض، السعودية، مطبعة الجبلاوي.

128-المعاري، سميرة عبده (1996): ***نظريات السلوك الإجرامي***، مجلة الأمن والحياة، عدد 170، ص ص 26–27.

129-المغربي، سعيد (1967): ***المجون*** ، القاهرة، مصر، مكتبة القاهرة.

130-المليجي، حلمي (2000): ***الموسوعة الطبية الفقهية***، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

131-مليكة، لويس كامل (1997): ***اختبار الشخصية المتعدد الأوجه***، دليل الاختبار، القاهرة، مصر، مطبعة فيكتور كرليس.

132- منصور، علي؛ الأحمد، أمل؛ الشماس، عيسى (2009): ***مناهج البحث في التربية وعلم النفس***، دمشق، سوريا، منشورات جامعة دمشق.

133-منصور، عبد المجيد سيد (1989): ***السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي***، الجزء الأول، الرياض، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

134-منصور، عبد المجيد سيد أحمد والشربيني، زكريا أحمد (2003): ***سلوك الإنسان بين الجريمة - العدوان - الإرهاب***، القاهرة، دار الفكر العربي.

135-المنصوري، إبراهيم (2005): ***تقويم فاعلية الرعاية النفسية في مؤسسات الأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر العاملين والأحداث وأولياء الأمور***، رسالة ماجستير، إربد، الأردن، جامعة اليرموك.

136-موسى، رشاد علي (1998) ***معجم الصحة النفسية المعاصر***، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

137-المومني، محمد (2006): ***أثر نمط التنشئة الأسرية في الأمن النفسي لدى الأحداث الجانحين في الأردن***، جامعة اليرموك، الأردن، مجلة العلوم النفسية والتربوية.

138-ناجح، محمد (1999): ***دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي***، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

139-نجاتي، محمد (1983): ***علم النفس في حياتنا اليومية***، الكويت، الكويت، دار المعلم.

140- النجاشي، سمية، (2011): مدخل إلى علم النفس. *faculty.ksu.edu. sa/24870/2*

141-نمر، أسعد (1994): ***في سيكولوجية العدوان دراسة نظرية***، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع.

142-الهريش، فرج صالح (١٩٩٩): ***علم الإجرام***، بنغازي، ليبيا، المكتبة الوطنية.

143-الهمالي، عبد الله عامر (١٩٩٤): ***أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته***، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس.

144-الهمشري، محمد علي قطب (1997): ***مشكلة الأطفال الجانحين***، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

145-هنا، عطية؛ اسماعيل، محمد؛ مليكة، لويس (1993): ***اختبار الشخصية المتعدد الأوجه***، القاهرة، النهضة العربية.

146-هول، ولندزي (1971): ***نظريات الشخصية***، ترجمة فرج أحمد وآخرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف.

147-ياسين، مجدي (د: ت) ***الشخصية العربية بين السلب والإيجاب***، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع.

148-يوسف، جمعة سيد (2000): ***الاضطرابات السلوكية وعلاجها***، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية:

1- Aljibrin, J. A. (1995). **The impact of family (Saudia Arabia): An exploratory study of the relative contributions of some familial factors to make juvenile delinquency in Riyadh city (Saudia Arabia)**. (Doctoral Dissertation, University of Pittsburgh, 1995). Dissertation Abstract International, 55 (10), 3312.-A.

2- Bach, G: (1980): **Spouse killing the final abuse**. Journal of Contemporary Psychotherapy, 11, 2: 80-85

3- Barron, F (1963). **Creativity and Psychological Health**, New Yourk : Greune and Straton

4- Bauer, L., Guerino, P., Nolle, K. L., Tang, S., & Chandler, K., (2008). **Student Victimization in U. S. Schools. Results from the 2005 School Crime Supplement to the National Crime Victimization Survey**. National Center for Education Statistics. Institute of Education Sciences.

5- Bousman, C. A.; Blumberg, E. J.; Shillington, A. M.; Hovell, M. F.; Ji, Ming; Lehman, S.; Clapp, J. (2005). **Predictors of substance use among homeless youth in San Diego. Addictive Behaviors**. 30(6), 1100-1110.

6- Boyd, K.; Ashcra, A.; Belgrave, F. Z. (2006). **The impact of mother-daughter and father-daughter relationships on drug refusal self-efficacy among African American adolescent girls in urban communities**. Journal of Black Psychology. 32(1), 29 - 42.

7- Breslau, N. and Andreski, P. Kilbey, M. (1992), **Cocaine use and dependence in young adults: associated psychiatric disorders and personality traits .Drug and Alcohol Dependence**. 29(3), 283-290.

8- Britvic, D., Urlic, I., & Definis-Gojanovic, M. (2006). **Juvenile Perpetrators of Homicides and Attempted Homicides – A Case Control Study**. University Hospital Split, Split, Croatia. Coll. Antropol, 1, pp. 143-147

9- Brody, G. H. and Ge, X. (2001). **Linking parenting processes and selfregulation to psychological functioning and alcohol use during early adolescence**. Journal of Family Psychology. 15(1), 82-94.

10- Brook, J. S.; Balka, E. B.; Fei, K. and Whiteman, M. (2006). **The effects of parental tobacco and marijuana use and personality attributes on child rearing in African-American and Puerto Rican young adults**. Journal of Child and Family Studies. 15(2), Apr 2006, 157-168.

11- Buikhuisen, W., Bontekoe, E. H. M., Plas-Korenhoff, C., & Buuren, S. (1984). **Characteristics of Criminals: The Privileged Offender**. USA, Pergamon Press: International Journal of Law and Psychiatry, 7, pp. 301-313.

12- Burleson, J. A. and Kaminer, Y. (2005). **Selfefficacy as a predictor of treatment outcome in adolescent substance use disorders.** Addictive Behaviors. 30(9), 1751−1764.

13- Cechaviciute, I., & Kenny, D. T. (2007). **Neutralizations, Delinquent Labeling and Criminal History of Young Offenders. Faculty of Health Sciences**, University of Sydney, Australia.

14- Coleman, A.c. (1964): **abnormal psychology and meprobamate on the spiral after-effect**, in: H.J. Eysenck (ED) Expermint with drugs, Oxford: pergamon.

15- Conner, B. T.; Noble, E. P.; Berman, S. M.; Ozkaragoz, T.; Ritchie, T.; Antolin, T.; and Sheen, C. (2005). **DRD2 genotypes and substance use in adolescent children of alcoholics. Drug and Alcohol Dependence**. 79(3, 1), 379-387

16- Corriss, D. J.; Smith, T. E.; Hull, J. W.; Lim, R. W.; Pratt, S. I. and Romanelli, S. (1999). **Interactive risk factors for treatment adherence in a chronic psychotic disorders population**. Psychiatric Research. 89(3), 269-274.

17- Desrichard, O. and Denarié, V. (2005). **Sensation seeking and negative affectivity as predictors of risky behaviors: A distinction between occasional versus frequent risk-taking**. Addictive Behaviors. 30(7), 1449-1453.

18- Dorius, C. J.; Bahr, S. J.; Hoffmann, J. P. and Harmon, E. (2004). **Parenting practices as moderators of the relationship between peers and adolescent marijuana use**. Journal of Marriage and Family. 66(1), 163-178.

19- Ehrensaft, M .(2005). **Interpersonal relationships and sex differences in the development of conduct problems. Clinical Child & Family Psychology Review,** (pp25-39. Retrieved Jun 11, 2005, from EBSCOhost Masterfile database.

20- English, H.B. and Engilsh. A.C (1958): **A comprehensive dictionary of psychological terms: aguide to isage**, New York: Londons

21- Ewen, T. B. (1980). **An Introduction of the Theories of Personality**. NJ: Academic Press.

22- Ewhrudjakpor, C. (2004). **Personality characteristics and attitudes towards alcohol use among students in tertiary institutions Delta and Edo States of Nigeria**. **IFE Psychologia**: An International Journal. 12(2), 137-148.

23- Eysenck, S. B. G. (1981), **Impulsiveness and antisocial behavior in children**. Curr. Psychol. Res., 1, 31-37.

24- Eysenck, S. B. G., & Eysenck, H. J. (1977). **The place of impulsiveness in a dimensional system of personality description. British Journal of social clinical Psychology**. 16, 57-68.

25- Eysenck, S. B. G., & Eysenck, H. J. (1978). **Impulsiveness, and venturesomeness: their position in a dimensional system of personality description**. Psychological Reports. 43, 1247-1255.

26- Eysenck, S. B. G., Easting, G., & Pearson, P. R. (1984), **Age norms for impulsiveness, venturesomeness and empathy in children**. Personality and Individual Differences. 5, 315-321.

27- Eysenck, S. B. G., Pearson, P. R., Easting, G., and Allsopp, J. F. (1985), **Age norms for impulsiveness, venturesomeness and empathy in adults.** Personality and Individual Differences. 6(5), 613-619.

28- Eysenck, S. B. G., Rust, J. & Eysenck, H. J. (1977). **Personality and the Classification of Adult Offenders**. British Journal of Criminology, 17(2).

29- Fagan, A; Najman, J. (2003). **Sibling influences on adolescent delinquent behavior: An Australian longitudinal study**. Journal of Adolescence. 26, (5), 47-59.

30- Farrington, D. (2005). **Childhood origins of antisocial behavior**. Clinical Psychology & Psychotherapy, 12 (3), 14 -177. Retrieved Jun 11, 2005, from EBSCOhost Masterfile database.

31- Farrington, D. P., Barnes, G. C. & Lambert, S. (1996). **The Concentration of Offending in Families**. Legal and Criminological Psychology, 1, pp. 47-63.

32- Gaffney, L. R., & McFall, R. M. (1981). **Social skills in adolescent girls**. Journal of Consulting and Clinical Psychology. 49, 959-967.

33- Gerra, G.; Angioni, L.; Zaimovic, A.; Moi, G.; Bussandri, M.; Bertacca, S.; Santoro, G.; Gardini, S.; Caccavari, R.; Nicoli, M. A. (2004). **Substance use among high-school students: Relationships with temperament, personality traits, and parental care perception**. Substance Use & Misuse. 39(2), 345-367.

34- Glasser, W. (2000). Reality therapy in the year 2000, **The evolution of psychotherapy conference**, Anaheim Convention Center.

35- Gudjonsson, G. H.; Hannesdottir, K.; Agustsson, T.; Sigurdsson, J. F.; Gudmundsdottir, A.; Þordardottir, Þ.; Tyrfingsson, Þ. and Petursson, H. (2004). **Personality predictors of the failure of alcoholics to come for follow-up assessment**. Personality and Individual Differences. 37(4), 805- 813.

36- Hopko, D. R.; Lejuez, C. W.; Daughters, S. B.; Aklin, W. M.; Osborne, A.;Simmons, B. L.; Strong, David R. (2006). **Construct validity of the Balloon Analogue Risk Task (BART); Relationship with MDMA use by inner-city drug users in residential treatment**. Journal of Psychopathology and Behavioral Assessment. 28(2), 95-101.

37- Hüsler, G.; Plancherel, B. and Werlen, E. (2005). **Psychosocial predictors of cannabis use in adolescents at risk**. Prevention Science. 6(3), 237-244.

38- Hussman, J. (2003). In**carcerated adolescent girls: personality, social competence, and delinquency**. Adolescence Magazine. 38, (150), 251-265.

39- Jaccard, J.; Blanton, H.; Dodge, T. (2005). **Peer influences on risk behavior: An analysis of the effects of a close friend**. Developmental Psychology. 41(1), 135-147.

40- Jang, K. L.; Stein, M. B.; Taylor, S.; Asmundson, G. J. G. and W. Livesley, J. (2003). **Exposure to traumatic events and experiences:**

aetiological relationships with personality function. Psychiatry Research, 120(1, 30), 61-69

41- John, D.; Kwiatkowski, C. F. and Booth, R. E. (2001). **Differences among out of treatment drug injectors who use stimulants only, opiates only or both: implications for treatment entry. Drug and Alcohol Dependence**. 64(2), 165-172.

42- Kendall, P. C.; Safford, S.; Flannery-Schroeder, E.; Webb, A. (2004). **Child anxiety treatment: Outcomes in adolescence and impact on substance use and depression at 7.4-year follow-up**. Journal of Consulting and Clinical Psychology. 72(2), 276-287.

43- Kinasewitz, T. M., (1996). **Reducing Aggression in a High School Setting through a Conflict Resolution and Peer Mediation Program**. Practicum, Nova Southeaster University.

44- Kirkcaldya, B. D.; Siefenb, G.; Surallb, D.; Bischoff, R. J. (2004), **Predictors of drug and alcohol abuse among children and adolescents.** Personality and Individual Differences. 36(2), 247-265.

45- Krueger, R . et al. (1994). **Personality traits are linked to Crime among man and women**. Journal of Abnormal Psychology, 103 , 2, 328- 338.

46- Larzelere, E , Daly, L , Davis, L , Chmelka, M & Handwerk, L. (2004). **Outcome evaluation of girls and boys town's family home program. Education & Treatment of Children**, 27 (2), 20-130. Retrieved Jun 11, 2005, from EBSCOhost Masterfile database.

47- Latimer, J .(2001). **A meta-analytic examination of youth and delinquency family treatment and recidivism**. Canadian Journal of Criminology, 43)2(, 237-272. Retrieved Jun 10, 2005, from EBSCOhost Masterfile database.

48- Latimer, J., Kleinknecht, S., Hung, K., & Gabor, T. (2003). **The Correlates of Self-Reported Delinquency: An Analysis of the National Longitudinal Survey of Children and Youth**. Youth Justice Research Series, Department of Justice Canada, Youth Justice Research.

49- Liddle, H .(2004). **Family-based therapies for adolescent alcohol and drug use research contributions and future research needs**. Addiction,99 p17-76. Retrieved Jun 08, 2005, from EBSCOhost Masterfile database

50- Macaulay, A. P.; Griffin, K. W.; Gronewold, E.; Williams, C. and Botvin, G. J. (2005). **Parenting practices and adolescent drug-related knowledge, attitudes, norms and behavior**. Journal of Alcohol and Drug Education. 49(2), 67-83.

51- Meeus, W & Branje, & S Overbeek, G. (2004). **Arents and partners in crime: A six-year longitudinal study on changes in supportive relationships and delinquency in adolescence and young adulthood**. Journal of Child Psychology & Psychiatry & Allied Disciplines, 45 (7), 1288-1290. Retrieved Jun 08, 2005, from EBSCOhost Masterfile database.

52- Michel, B. (1984). **Homicide by Psychotics in France a five year study.** Journal of Clinical Psychiatry, 45, 85-86

53- Morris, J& Coley, Rebekah L., & Hernandez, D .(2004). **Out-of-school care and problem behavior trajectories among low-income adolescents individual family and neighborhood characteristics as added risks**. Child Development, 75 (3), 948-966. Retrieved Jun 11, 2005, from EBSCOhost Masterfile database

54- Naar-King, S.; Wright, K.; Parsons, J. T.; Frey, M.; Templin, T.; Ondersma, S. (2006). **Transtheoretical Model and substance use in HIV-positive youth. AIDS Care**. 18(7), 839-845.

55- Newcomb, M. D.; Locke, T. L. and Goodyear, R. K. (2003). **Childhood experiences and psychosocial influences on hiv risk among adolescent Latinas in Southern California**. Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology. 9(3), 219-235.

56- Newcomb, M. D.; Scheier, L. M.; and Bentler, P. M. (1993). **Effects of adolescent drug use on adult mental health: A prospective study of a community sample.** Experimental and clinical psychopharmacology. 1(1-4), 215-241.

57- Nishith, P., Mueser, K. T. and Gupta, P. (1994). **Personality and hallucinogen abuse in a college population from India**. Personality and Individual Differences. 17(4), 561-563.

58- O'Boyle, M. and Barratt, E. S. (1993). **Impulsivity and DSM-III-R personality disorders**. Personality and Individual Differences. 14(4), 609-611.

59- Osuna, E. Luna, A. (1993) . **Psychological traits and criminal Profiles. Medicine and Law** . 12 : 1-2 .

60- Rochelle. F write (1994).Cha**racteristics of fathers in incense families.** Journal of Interpersonal Violence, 9, 2 : 155-169.

61- Sharf, R, S. (2000). Th**eories of psychotherapy & counseling. Concepts and case**. New York: Brooks\Cole.

62- Shek, D. (2005). **Paternal and maternal influences on the psychological well-being substance abuse and delinquency of Chinese adolescents experiencing economic disadvantage. Journal of Clinical Psychology**, 61 (3), 216-219. Retrieved Jun 10, 2005, from EBSCOhost Masterfile database

63- Simmons, Leigh Ann and Havens, Jennifer R. (2007). **Comorbid substance and mental disorders among rural Americans: Results from the national comorbidity survey**. Journal of Affective Disorders. 99(1-3), 265-271.

64- Spatz Widom, C.; Marmorstein, N. R.; Raskin White, H. (2006). **Childhood victimization and illicit drug use in middle adulthood**. Psychology of Addictive Behaviors. 20(4) 394-403.

65- Spoth, R.; Neppl, T.; Goldberg-Lillehoj, C.; Jung, T. and Ramisetty-Mikler, S. (2006). **Gender-Related Quality of Parent-Child Interactions and**

Early Adolescent Problem Behaviors: Exploratory Study With Midwestern Samples. Journal of Family Issues. 27(6), 826-849.
66- Sthair, V. L. (1995). A **Behavior Change Program to De-Escalate Fighting in Intermediate Grades of an Elementary School**. Educational Specialist Practicum, Nove Southeastern University.
67- Symonds , P. (1971) . **The Ego and the Self west port Connecticut , Green wood Press** : Publishers .
68- Warren. H.c. (Ed.) (1934): **Dictionary of psychology**, toston: houghten miffin
69- Wiersma, W., (2004). **Research in Education**: An Introduction. University of Toledo, sixth edition.
70- Wills, T. A.; Murry, V. M.; Brody, G. H.; Gibbons, F. X.; Gerrard, M.; Walker, C. and Ainette, M. G. (2007). **Ethnic pride and self-control related to protective and risk factors: Test of the theoretical model for the Strong African American Families Program**. Health Psychology. 26(1), 50-59.
71- Wolman, B.B. (ED.) (1973): Di**ctionary of behavioral science**, London : Macmillan.
72- Zaitchit. M, Mossher. D (1993). **Criminal Justice implications of the macho personality constellation. Criminal Justice and behaviors**. 20, 3 : 227-239.
73- Zuckerman, M. (1971). **Dimensions of sensation seeking**. J. consult. clin. Psychol., 36(1), 45-52.

الملاحق

الملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين:

1	أ.د. أمينة رزق	مدرسة في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
2	أ.د. علي نحيلي	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
3	أ.د. فرح المطلق	مدرس في قسم التربية ـــ كلية التربية
4	أ.د. ياسر جاموس	مدرس في قسم التقويم والقياس ـــ كلية التربية
5	أ.د. جلال السنّاد	مدرس في قسم التربية ـــ كلية التربية
6	د. محمود ميلاد	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
7	د. محمد عماد سعدا	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
8	د. رياض العاسمي	مدرس في قسم الإرشاد النفسي ـــ كلية التربية
9	د. رمضان درويش	مدرس في قسم التقويم والقياس ـــ كلية التربية
10	د. غسان زحيلي	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
11	د. زين دوبا	مدرسة في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
12	د. نزار عيون السود	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
13	د. عماد خليل	محاضر في قسم الإرشاد النفسي ـــ كلية التربية
14	د. جمال جرمقاني	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
15	د. مازن ملحم	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
16	د. عدنان زيتون	مدرس في قسم التربية ـــ كلية التربية
17	د. صالح بريك	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية
18	د. رنا قوشحة	مدرس في قسم التقويم والقياس ـــ كلية التربية
19	د. مروان الأحمد	مدرس في قسم علم النفس ـــ كلية التربية

الملحق رقم (2): يبين مقياس السلوك الإجرامي بالصورة الأولى

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	أحب أن أمتلك أشياء الآخرين.		
2	تعرضت لمشاجرات قبل أن أدخل السجن.		
3	لا أجد في نفسي حب تقديم المساعدة للآخرين.		
4	كنت أتعرض للضرب من الآخرين قبل دخولي المركز.		
5	أجبرت على القيام بأشياء لا أريدها.		
6	تعرضت لإصابات وجروح من خلال المشاجرات.		
7	أشعر بالرجولة بعد المشاجرات وضرب الآخرين.		
8	أتشاجر مع الأشخاص الذين يحاولون الاستهزاء بي.		
9	هددت أشخاصاً بهدف الحصول على ممتلكاتهم.		
10	حاولت اقتحام منازل الآخرين من أجل سرقتهم.		
11	يلفت انتباهي أنواع الأسلحة المعروضة على واجهات المحلات التجارية.		
12	أرغب في الانتقام من الأشخاص الذين يحاولون المساس بي.		
13	ضربت أشخاصاً مما أدى إلى إصابات لديهم.		
14	أشعلت النار (عمداً) بممتلكات الآخرين (سيارة – محل – منزل) انتقاماً منهم.		
15	لم يسبق لي أن اقتحمت منازل الآخرين.		
16	أحمل السلاح من أجل قذف الرعب في قلوب الآخرين.		
17	اضرب في المشاجرة الأشخاص بأي شيء يقع تحت يدي.		
18	لدي استعداد لضرب أي شخص والتشاجر معه لمجرد نظرةاستهزاء.		
19	أشعر بأن لي حقاً عند الآخرين لا يمكنني الحصول عليه إلا باستخدام القسوة.		
20	عندما أفكر بالحصول على شيء ما يعجبني (سيارة –موبايل – مال ...) أسعى للحصول عليه بأي طريقة.		
21	أعتقد بالمثل القائل إذا لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب.		
22	حاولت المتاجرة بأشياء ممنوعة (حشيشة – مخدر – حبوب) أكثر من مرة.		
23	أحاول الاعتذار والتودد من الأشخاص بدلاً من دخول المشاجرة والعراك.		
24	اخطط لمشاريعي الخاصة وحدي من دون تدخل من أحد.		

			أهرب من المشاجرة والعراك.	25
			لا أعي ما أفعل عندما أدخل مشاجرة .	26
			أخطط لمشاريعي أنا والشلة التي انتمي إليها.	27
			اعتبر أن أسلوب التراضي ينقص من الرجولة عندي.	28
			أرغب بالبقاء مع الشلة.	29
			هناك أشخاص كثر يحملون أسلحة غير مرخصة.	30
			أشعر بالقوة والثقة بالنفس مع العصابة (الشلة) التي أنتمي إليها.	31
			مارست السطو أو السرقة أو العراك مع الشلة ضد الآخرين أكثر من مرة.	32
			أفكر بمشاعر الآخرين قبل أن أقوم بإيذائهم.	33
			مستعد للاعتداء حتى على أقرب الناس لي إذا أحسست بالإهانة منه.	34
			أتشاجر مع أي شخص يحاول أن يسخر مني.	35
			أندم كثيراً بعد القيام بأعمال غير مشروعة (سرقة – ضرب – تهديد – سطو...).	36
			آخذ بعين الاعتبار الحالة المادية للشخص الذي أريد سرقته.	37
			لدي دافع بالاعتداء على ممتلكات الآخرين.	38
			مثلي الأعلى أنا أولاً ومن بعدي الطوفان.	39
			لا يهمني نظرة الناس إلي.	40
			لا أفكر بالعواقب عندما أقع في المشاكل.	41
			هناك أشخاص كثر يبيعون المخدرات والممنوعات.	42

الملحق رقم (3) يبين مقياس السلوك العدواني بالصورة الأولى

	العبارة	نعم	لا
1	أشعر برغبة في شتم الآخرين وسبهم.		
2	أحب مراقبة الحارس الليلي للأماكن.		
3	أرغب في مخالفة ذوي السيطرة والنفوذ ولو كانوا على حق.		
4	أكره أن يسيطر عليّ الآخرون.		
5	أشعر أن أصحابي يكرهونني.		
6	عندما ينتقدني المشرف أرد عليه بعنف.		
7	أرغب في القيام بأفعال مثيرة حينما أشعر بالملل حتى لو سببت الضرر.		
8	أشعر أن رجال الشرطة ذوو أخلاق حسنة.		
9	أشعر برغبة كبيرة بضرب زملائي.		
10	لا أحترم حقوق من لا يحترم حقوقي.		
11	أعتقد أن ما أقوم به ليس ذنباً.		
12	لا أتراجع عن عمل قمت بتنفيذه حتى لو سبب لي الألم.		
13	أفقد السيطرة على أعصابي عندما أتعرض للكلام الجارح من قبل الآخرين.		
14	أرغب بضرب الحيوانات الأليفة للتسلية.		
15	لا أستجيب لما يأمرني به المشرف أمام زملائي.		
16	لا ألتزم بأنظمة المركز وقوانينه.		
17	أشعر بكراهية نحو زملائي.		
18	يتعمد الآخرون دائماً الإساءة إليّ.		
19	أحب أن أذل الآخرين.		
20	أقوم بنشر الإشاعات في الدار للتسلية.		
21	أميل إلى التمرد على أية سلطة وبخاصة سلطة الوالدين.		
22	استمتع بتعذيب الآخرين.		
23	أخبر زملائي بمعلومات غير صحيحة عن المشرف.		

الملحق رقم (4): يبين مقياس العصابية بالصورة الأولى

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	هل تستطيع أن تهيئ نفسك لإدارة حفل؟.		
2	أنا على درجة لا بأس بها من الحيوية والنشاط.		
3	اعتقد أن الآخرين يرونني شخصاً مليئاً بالحيوية والنشاط.		
4	أفضل الجلوس في الحفلات على المشاركة فيها.		
5	أحب أن أتحدث كثيراً.		
6	أحب الصمت والتأمل أكثر من الحديث مع الآخرين.		
7	أعتبر نفسي شخصاً "سعيداً" و"محظوظاً".		
8	هل تخرج من المترل كثيراً؟		
9	لدي القليل من الأصدقاء.		
10	أجد صعوبة في الاستمتاع فعلاً عند حضوري حفلةً مفعمة بالحيوية والنشاط		
11	أحب الخلوة والجلوس وحيداً.		
12	أحب البقاء وحدي بمعزل عن الآخرين؟		
13	أشعر بالارتباك أثناء حضوري المناسبات الاجتماعية.		
14	أرغب في الذهاب إلى حفلة سارة أو بهيجة والاستمتاع بها؟		

الملحق رقم (5): يبين مقياس الانحرف السيكوباتي بالصورة الأولى

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	أنا واثق من أنني لا أحصل على حقي.		
2	كثيراً ما راودتني رغبة شديدة في ترك أسرتي والابتعاد عنها.		
3	لا أستطيع تفهم الآخرين.		
4	يبدو لي أنه لا أحد يفهمني.		
5	لا أستطيع التركيز عند مزاولتي لعمل ما.		
6	لو لم يضمر الناس لي العداوة لكنت أكثر نجاحاً مما أنا عليه الآن.		
7	أشعر أني دائماً حزين.		
8	ارتكبت بعض السرقات التافهة خلال فترة حياتي وذلك عندما كنت صغيراً في السن.		
9	لا تحب أسرتي العمل الذي اخترته لنفسي (أو العمل الذي أنوي اختياره مهنة لي طوال حياتي).		
10	أحب أن أعيش بسعادة مثل الآخرين.		
11	أنا أكره نفسي وأكره الآخرين.		
12	أقوم بأعمال كثيرة أندم عليها فيما بعد (أندم على أعمال قمت بها أكثر مما يندم الآخرون).		
13	أعاني مع صراعات داخلية بيني وبين نفسي.		
14	يؤنبني ضميري كثيراً على الأعمال التي أقوم بها.		
15	أشعر في معظم الأوقات كما لو أنني ارتكبت خطأ أو ارتكبت ذنباً.		
16	أشعر أن الآخرين يفكرون في إيذائي.		
17	طلبني مدير المدرسة بسبب تغيبي عن المدرسة.		
18	اعتقد أن أفراد أسرتي لا يحب بعضهم بعضاً كما هي الحال في الأسر الأخرى.		
19	افتقد إلى الحب من اسرتي مقارنة مع أسر أصدقائي.		
20	أحب تدمير أملاك الآخرين.		
21	تعاطيت المشروبات الكحولية بإفراط شديد.		
22	يعترض والداي على نوع الأصدقاء الذين أحبهم.		
23	أود الانتماء إلى أندية متعددة.		
24	يفهم الآخرون الكثير من ممارساتي بشكل خاطئ.		

25	ينتقدني والداي على أخطائي بشكل دائم.		
26	أشعر بالحزن على حياتي.		
27	أنا واثق من أن الناس يتكلمون عني.		

الملحق رقم (6): يبين مقياس السيطرة بالصورة الأولى

	البيـــــــــــــان	نعم	لا
1	اعتقد أن عدداً كبيراً من الناس حقراء.		
2	معظم أصدقائي يعتقدون أني شجاع وقوي.		
3	اعتقد أنه من الصواب أن يكون الإنسان ظالماً مع الظالمين.		
4	يظن زملائي في الإصلاحية أني أذكى منهم .		
5	في المدرسة كان من الصعب علي التحدث أمام طلاب الصف.		
6	أشعر أن الآخرين يحبون ما أتحدث به.		
7	معظم الذين أعرفهم يعتقدون باني أنجح في الأعمال التي أقوم بها.		
8	اعتقد أن الناس لا يعاملونني كما أرغب.		
9	إنني أعيش الحياة الصحيحة التي كان يجب أن أعيشها.		
10	يحمر وجهي من الخجل.		
11	أستاء من اعتراض والدي على نوع الأشخاص الذين أرافقهم.		
12	أحب أن ألفت الانتباه في الحفلات والمناسبات الاجتماعية.		
13	أرغب في الانتماء إلى جماعات (شلل) متعددة.		
14	أنا محبوب بين أصدقائي أكثر من الآخرين.		
15	يسر زملائي في الإصلاحية أن أكون معهم.		
16	أجد اهتماماً كبيراً من نزلاء السجن بما أتحدث.		
17	أجد صعوبة في التكلم مع الجنس الآخر.		
18	يحمر وجهي خجلاً عند اللقاء بالغرباء.		
19	لدي القدرة على إدارة الحفلات بشكل ناجح.		
20	أفرض آرائي على الآخرين بالقوة.		
21	اجتهد في موضوع ما، حتى يفقد الآخرون صبرهم معي.		
22	استخدم القوة والعنف للحصول على حقوقي.		
23	أنا متميز عن أصدقائي بقدرتي على حل المشاكل.		

الملحق رقم (7): مقياس السلوك الإجرامي بالصورة الثانية

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	أحب أن أمتلك أشياء الآخرين.		
2	اشتركت بمشاجرات قبل دخولي المركز.		
3	كنت أتعرض للضرب من الآخرين قبل دخولي المركز.		
4	أجبرت على القيام بأشياء لا أريدها.		
5	تعرضت لإصابات وجروح من خلال المشاجرات		
6	أتشاجر مع الأشخاص الذين يحاولون الاستهزاء بي.		
7	هددت أشخاص بهدف الحصول على ممتلكاهم.		
8	حاولت التسلل إلى منازل أشخاص بهدف سرقتهم .		
9	أرغب في الانتقام من الأشخاص الذين يحاولون المساس بي.		
10	ضربت أشخاصاً مما أدى إلى إصابات لديهم.		
11	أشغلت النار (عمداً) بممتلكات الآخرين (سيارة – محل – منزل) انتقاماً منهم .		
12	لم يسبق لي أن اقتحمت منازل الآخرين .		
13	حمل السلاح يجعلني أشعر بالثقة بالنفس والاعتزاز.		
14	اضرب في المشاجرة الأشخاص بأي شيء يقع تحت يدي .		
15	لدي استعداد لضرب أي شخص والتشاجر معه لمجرد نظرة استهزاء.		
16	عندما أفكر بالحصول على شيء ما يعجبني (سيارة –موبايل – مال ...) أسعى للحصول عليه بأي طريقة.		
17	أعتقد بالمثل القائل إذا لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب.		
18	حاولت المتاجرة بأشياء ممنوعة (حشيشة – مخدر – حبوب) أكثر من مرة.		
19	لا أعي ما أفعل عندما أدخل مشاجرة .		
20	أخطط لمشاريعي أنا والشلة التي انتمي إليها.		
21	أرغب بالبقاء مع الشلة.		
22	هناك أشخاص كثر يحملون أسلحة غير مرخصة.		
23	أشعر بالقوة والثقة بالنفس مع العصابة (الشلة) التي أنتمي إليها.		
24	مارست السطو أو السرقة أو العراك مع الشلة ضد الآخرين أكثر من مرة.		
25	أفكر بمشاعر الآخرين قبل أن أقوم بإيذائهم .		

26	أتشاجر مع أي شخص يحاول أن يسخر مني.		
27	أندم كثيراً بعد القيام بأعمال غير مشروعة (سرقة – ضرب – تهديد – سطو...).		
28	آخذ بعين الاعتبار الحالة المادية للشخص الذي أريد سرقته.		
29	استمتع بتدمير ممتلكات الأشخاص الآخرين وتحطيمها.		
30	مثلي الأعلى أنا أولاً ومن بعدي الطوفان.		
31	لا أفكر بالعواقب عندما أقع في المشاكل.		
32	هناك أشخاص كثر يبيعون المخدرات والممنوعات.		

الملحق رقم (8) مقياس السلوك العدواني بالصورة الثانية

	العبارة	نعم	لا
1	أشعر برغبة في وشتم الآخرين سبهم.		
2	أحب نوع العمل الذي يقوم به الحارس الليلي.		
3	أرغب في مخالفة ذوي السيطرة والنفوذ ولو كانوا على حق.		
4	عندما ينتقدني المشرف أرد عليه بعنف.		
5	أرغب في القيام بأفعال مثيرة حينما أشعر بالملل حتى لو سببت الضرر.		
6	رجال الشرطة مستقيمون عادة.		
7	أعتقد أن ما أقوم به ليس ذنباً.		
8	لا أتراجع عن عمل قمت بتنفيذه حتى لو سبب لي الألم.		
9	أفقد السيطرة على أعصابي عندما أتعرض للكلام الجارح من قبل الآخرين.		
10	أرغب بضرب الحيوانات الأليفة للتسلية.		
11	أرفض تنفيذ أوامر المشرف أمام زملائي.		
12	لا ألتزم بقوانين المركز وأنظمته.		
13	أشعر بكراهية نحو زملائي.		
14	أشعر أن الآخرين يعمدون لمضايقتي.		
15	أقوم بنشر الإشاعات في الدار للتسلية.		
16	أميل إلى التمرد على أية سلطة وبخاصة سلطة الوالدين.		
17	أخبر زملائي بمعلومات غير صحيحة عن المشرف.		

الملحق رقم (9): مقياس العصابية بالصورة الثانية

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	أستطيع أن أدير حفلاً.		
2	أنا على درجة لا بأس بها من الحيوية والنشاط.		
3	اعتقد أن الآخرين يرونني شخصاً مليئاً بالحيوية والنشاط.		
4	أفضل الجلوس في الحفلات على المشاركة فيها.		
5	أحب أن أتحدث كثيراً.		
6	أعتبر نفسي شخصاً "سعيداً" و"محظوظاً".		
7	أحب الخروج من المترل كثيراً.		
8	لدي القليل من الأصدقاء.		
9	أفضل البقاء وحيداً بدلاً من اللعب مع الآخرين.		
10	أحب الاختلاط بالأولاد الآخرين.		
11	أرغب في الذهاب إلى حفلة سارة أو بهيجة والاستمتاع بها.		

الملحق رقم (10): مقياس الانحرف السيكوباتي بالصورة الثانية

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
1	أنا واثق من أنني لا أحصل على حقي.		
2	كثيراً ما راودتني رغبة شديدة في ترك أسرتي والابتعاد عنها.		
3	يبدو لي أنه لا أحد يفهمني.		
4	أجد صعوبة في تركيز ذهني على عمل أو مهنة.		
5	لو لم يضمر الناس لي العداوة لكنت أكثر نجاحاً مما أنا عليه الآن.		
6	ارتكبت بعض السرقات التافهة خلال فترة حياتي وذلك عندما كنت صغيراً في السن.		
7	لا تحب أسرتي العمل الذي اخترته لنفسي (أو العمل الذي أنوي اختياره مهنة لي طوال حياتي).		
8	أتمنى لو أنني سعيد مثل الآخرين.		
9	أقوم بأعمال كثيرة أندم عليها فيما بعد (أندم على أعمال قمت بها أكثر مما يندم الآخرون).		
10	أعاني مع صراعات داخلية بيني وبين نفسي.		
11	يؤنبني ضميري كثيراً على الأعمال التي أقوم بها.		
12	أشعر في معظم الأوقات كما لو أنني ارتكبت خطأ أو ارتكبت ذنباً.		
13	يضمر لي بعضهم شيئاً في نفسه.		
14	طلبني مدير المدرسة بسبب تغيبي عن المدرسة.		
15	اعتقد أن أفراد أسرتي لا يحب بعضهم بعضا كما هي الحال في الأسر الأخرى.		
16	افتقد الحب من اسرتي مقارنة مع أسر أصدقائي.		
17	تعاطيت المشروبات الكحولية بإفراط شديد.		
18	يعترض والداي على الأشخاص الذين أرافقهم وأنا أتمسك بهم.		
19	أود الانتماء إلى أندية متعددة.		
20	طريقتي في تصريف الأشياء عرضة لأن يسيء الآخرون فهمها.		
21	ينتقدني والداي على أخطائي بشكل دائم.		
22	أشعر بالحزن على حياتي.		
23	أنا واثق من أن الناس يتكلمون عني.		

الملحق رقم (11): مقياس السيطرة بالصورة الثانية

	البيـــــــــــــان	نعم	لا
1	اعتقد أن عدداً كبيراً من الناس حقراء.		
2	معظم أصدقائي يعتقدون أني شجاع وقوي.		
3	اعتقد أنه من الصواب أن يكون الإنسان ظالماً مع الظالمين.		
4	يظن زملائي في الإصلاحية أني أذكى منهم .		
5	معظم الناس يستمتعون بالحديث معي.		
6	معظم الذين أعرفهم يعتقدون باني أنجح بالأعمال التي أقوم بها.		
7	إنني أعيش الحياة الصحيحة التي كان يجب أن أعيشها.		
8	أستاء من اعتراض والدي على نوع الأشخاص الذين أرافقهم.		
9	أحب أن ألفت الانتباه في الحفلات والمناسبات الاجتماعية.		
10	أرغب في الانتماء إلى جماعات (شلل) متعددة.		
11	أنا محبوب بين أصدقائي أكثر من الآخرين.		
12	يسر زملائي في الإصلاحية أن أكون معهم.		
13	عادة معظم النزلاء يهتمون بآرائي.		
14	يحمر وجهي خجلاً عند اللقاء بالغرباء.		
15	لدي القدرة على إدارة الحفلات بشكل ناجح.		
16	أفرض آرائي على الآخرين بالقوة.		
17	استخدم القوة والعنف للحصول على حقوقي.		
18	أنا متميز عن أصدقائي بقدرتي على حل المشاكل.		

الملحق رقم (12) الصورة النهائية لمقياس:

السمات الشخصية لدى الأحداث الجانحين وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

بسم الله الرحمن الرحيم

فيما يلي بعض العبارات التي يوصف بها أي شخص، يرجى قراءة كل عبارة بعناية ووضع إشارة في مربع (نعم) أو (لا) لكل منها معبراً عن رأيك بدقة، ليست هنالك إجابات صحيحة وأخرى خاطئة ولكن المهم أن تعبر عما تشعر به فعلاً أجب بسرعة ولا تفكر كثيراً في المعنى الدقيق في كل عبارة.

أولاً: محور البيانات الأولية:

(أ) فضلاً إملاء البيانات لكل عبارة من العبارات الآتية:

1. العمر	2. الشهادة الدراسية			3. عدد أفراد الأسرة	4. ما ترتيبك بين الأخوة والأخوات؟
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي		

(ب) فضلاً ضع علامة (صح) أمام الاختيار المناسب لكل عبارة من العبارات الآية:

5. ما الحالة التعليمية لوالدك؟		6. ما الحالة التعليمية لوالدتك؟		7. ما الحالة الاجتماعية لوالديك الآن؟		8. مهنة والدك:		9. مهنة والدتك:		10. ما مبلغ الدخل الشهري للأسرة؟	
النوع	الإجابة	النوع	الإجابة	النوع	الإجابة	النوع	الإجابة	النوع	الإجابة	النوع	الإجابة
أمي		أمية		يعيشان معاً		موظف قطاع حكومي		موظفة قطاع حكومي		أقل من 5000 ليرة سورية	
ابتدائي		ابتدائي		مطلقان		موظف قطاع خاص		موظفة قطاع خاص		أكثر من 5000 إلى أقل من 10000 ليرة سورية	
متوسط		متوسط		الوالد متوفي		أعمال حرة		أعمال حرة		أكثر من 10000 إلى أقل من 15000 ليرة سورية	
ثانوي وما يعادله		ثانوي وما يعادله		الوالدة متوفية		متقاعد		ربة مترل		أكثر من 15000 إلى أقل من 20000 ليرة سورية	
جامعي		جامعية		متوفيان		عامل				أكثر من 20000 إلى أقل من 25000 ليرة سورية	
جامعي فما فوق		جامعية فما فوق				عاطل عن العمل				أكثر من 25000 ليرة سورية	

لا	نعم	العبارات	رقم العبارة
		أحب أن أمتلك أشياء الآخرين.	1
		اشتركت بمشاجرات قبل دخولي المركز.	2
		كنت أتعرض للضرب من الآخرين قبل دخولي المركز.	3
		أجبرت على القيام بأشياء لا أريدها.	4
		تعرضت لإصابات وجروح من خلال المشاجرات	5
		أتشاجر مع الأشخاص اللذين يحاولون الاستهزاء بي.	6
		هددت أشخاص بهدف الحصول على ممتلكاتهم.	7
		حاولت التسلل إلى منازل أشخاص بهدف سرقتهم .	8
		أرغب في الانتقام من الأشخاص الذين يحاولون المساس بي.	9
		ضربت أشخاص مما أدى إلى إصابات لديهم.	10
		أشغلت النار (عمداً) بممتلكات الآخرين (سيارة – محل – منزل) انتقاماً منهم .	11
		لم يسبق لي أن اقتحمت منازل الآخرين .	12
		حمل السلاح يجعلني أشعر بالثقة بالنفس والاعتزاز.	13
		اضرب في المشاجرة الأشخاص بأي شيء يقع تحت يدي .	14
		لدي استعداد لضرب أي شخص والتشاجر معه لمجرد نظرة استهزاء.	15
		عندما أفكر بالحصول على شيء ما يعجبني (سيارة –موبايل – مال ...) أسعى للحصول عليه بأي طريقة.	16
		أعتقد بالمثل القائل إذا لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب.	17
		حاولت المتاجرة بأشياء منوعة (حشيشة – مخدر – حبوب) أكثر من مرة.	18
		لا أعي ما أفعل عندما أدخل مشاجرة .	19
		أخطط لمشاريعي أنا والشلة التي انتمي إليها.	20
		أرغب بالبقاء مع الشلة.	21
		هناك أشخاص كثر يحملون أسلحة غير مرخصة.	22
		أشعر بالقوة والثقة بالنفس مع العصابة (الشلة) التي أنتمي إليها.	23
		مارست السطو أو السرقة أو العراك مع الشلة ضد الآخرين أكثر من مرة.	24
		أفكر بمشاعر الآخرين قبل أن أقوم بإيذائهم .	25
		أتشاجر مع أي شخص يحاول أن يسخر مني.	26

27	أندم كثيراً بعد القيام بأعمال غير مشروعة (سرقة – ضرب – تهديد – سطو...).			
28	آخذ بعين الاعتبار الحالة المادية للشخص الذي أريد سرقته.			
29	استمتع بتدمير وتحطيم ممتلكات الأشخاص الآخرين.			
30	مثلي الأعلى أنا أولاً ومن بعدي الطوفان.			
31	لا أفكر بالعواقب عندما أقع في المشاكل.			
32	هناك أشخاص كثر يبيعون المخدرات والممنوعات.			
1	أشعر برغبة في سب وشتم الآخرين.			
2	أحب نوع العمل الذي يقوم به الحارس الليلي.			
3	أرغب في مخالفة ذوي السيطرة والنفوذ ولو كانوا على حق..			
4	عندما ينتقدني المشرف أرد عليه بعنف.			
5	أرغب القيام بأفعال مثيرة حينما أشعر بالملل حتى لو سببت الضرر.			
6	رجال الشرطة مستقيمون عادة.			
7	أعتقد أن ما أقوم به ليس ذنباً.			
8	لا أتراجع عن عمل قمت بتنفيذه حتى لو سبب لي الألم.			
9	أفقد السيطرة على أعصابي عندما أتعرض للكلام الجارح من قبل الآخرين .			
10	أرغب بضرب الحيوانات الأليفة للتسلية.			
11	أرفض تنفيذ أوامر المشرف أمام زملائي.			
12	لا ألتزم بقوانين وأنظمة المركز.			
13	أشعر بكراهية نحو زملائي.			
14	أشعر أن الآخرين يعمدون مضايقتي			
15	أقوم بنشر الإشاعات في الدار للتسلية.			
16	أميل إلى التمرد على أية سلطة وبخاصة سلطة الوالدين.			
17	أخبر زملائي بمعلومات غير صحيحة عن المشرف.			
1	أستطيع أن أدير حفلاً.			
2	أنا على درجة لا بأس بها من الحيوية والنشاط.			
3	اعتقد أن الآخرين يرونني شخصاً مليئاً بالحيوية والنشاط.			
4	أفضل الجلوس في الحفلات على المشاركة فيها.			
5	أحب أن أتحدث كثيراً.			
6	أعتبر نفسي شخصاً "سعيداً" و"محظوظاً".			
7	أحب الخروج من المترل كثيراً.			
8	لدي القليل من الأصدقاء.			

9	أفضل البقاء وحيداً بدلاً من اللعب مع الآخرين.			
10	أحب الاختلاط بالأولاد الآخرين.			
11	أرغب بالذهاب إلى حفلة سارة أو بهيجة والاستمتاع بها؟.			
1	أنا واثق من أنني لا أحصل على حقي.			
2	كثيراً ما راودتني رغبة شديدة في ترك أسرتي والابتعاد عنها.			
3	يبدو أن لا أحد يفهمني.			
4	أجد صعوبة في تركيز ذهني على عمل أو مهنة.			
5	لو لم يضمر الناس لي العداوة لكنت أكثر نجاحاً مما أنا عليه الآن.			
6	ارتكبت بعض السرقات التافهة خلال فترة حياتي وذلك عندما كنت صغيراً في السن.			
7	لا تحب أسرتي العمل الذي اخترته لنفسي (أو العمل الذي أنوي اختياره مهنة لي طوال حياتي).			
8	أتمنى لو أنني سعيد مثل الآخرين.			
9	أقوم بأعمال كثيرة أندم عليها فيما بعد (أندم على أعمال أكثر مما يندم الآخرون).			
10	أعاني مع صراعات داخلية بيني وبين نفسي.			
11	يؤنبني ضميري كثيراً على الأعمال التي أقوم بها.			
12	أشعر في معظم الأوقات كما لو أنني ارتكبت خطأ أو ارتكبت ذنباً.			
13	يضمر لي بعضهم شيئاً في نفسه.			
14	طلبني مدير المدرسة بسبب تغيبي عن المدرسة.			
15	اعتقد أن أفراد أسرتي لا يحبون بعضهم كما هو موجود في الأسر.			
16	افتقد إلى الحب من اسرتي مقارنة مع أسر أصدقائي.			
17	تعاطيت المشروبات الكحولية بإفراط شديد.			
18	يعترض والداي على الأشخاص الذين أرافقهم وأنا أتمسك بهم.			
19	أود الانتماء إلى أندية متعددة.			
20	طريقتي في تصريف الأشياء عرضة لأن يسيء الآخرون فهمها.			
21	ينتقدني والداي على أخطائي بشكل دائم.			
22	أشعر بالحزن على حياتي.			
23	أنا واثق من أن الناس يتكلمون عني.			

Damascus University

Faculty of Education

Department of Psychology

Personality Traits of Delinquent Juveniles and Their Relationship with Criminal Behavior

A study on a sample of delinquent juveniles in the institutes of Damascus and Damascus Countryside governorates

A dissertation submitted in partial fulfillment for the requirements of the Master's Degree in Psychology

Prepared by:

Wafa'a Almahamid

Supervision by:

Dr. Amal Alahmad

Prof. in department of psychology

Co-supervisor:

Dr. Safa'a Otani

Prof. in Faculty of Law

2011

Abstract:

The study consisted of six chapters. **The first chapter** included an introduction about the research and the **research problem and justifications**, which has been identified by the following question: what is the nature of correlational relationship between some of the following personality traits (aggressive behavior, psychopathic delinquent, neuroticism, dominance) and the criminal behavior of a sample of delinquents in the reformatories in Damascus and Damascus Countryside governorates. As for **the research importance,** it could be summarized as follows:

- The relative newness of the research, especially on the local level.
- The importance of the crucial developmental stage in adolescence in which delinquency increases, in general, compared to other developmental stages.
- The importance of the research in terms of drawing educators' and officials' attention towards caring more about this category psychologically, socially, and educationally speaking.
- The importance of expected findings of the research that could by invested in designing developmental, precautionary, remedial, and guidance programs that could reduce the intensity of their criminal behavior.

The research purposes, which included:

- Identifying the correlational relationship between the following personality traits (aggressive behavior, psychopathic delinquent, neuroticism, dominance) and criminal behavior.
- The relationship between criminal behavior and study variables.

- Reviewing the most important psychological and social theories explaining this phenomenon and its prevalence in Damascus and Damascus Countryside governorates.

Research hypotheses: there are three major hypotheses to achieve research purposes:

- There is no statistically significant relationship at a significance level of (0.05) between some personality traits (aggressive behavior, psychopathic delinquent, neuroticism, dominance) and criminal behavior.
- There are no statistically significance differences at a significance level of (0.05) between juvenile delinquents on the criminal behavior scale according to study variables of (age, delinquent's academic degree, parents' social status, family monthly income, mother's profession, father's profession, father's academic status, and mother's academic status).
- There are no statistically significant differences in the criminal behavior according to the variables of (aggressive behavior, dominance, psychopathic delinquent, neuroticism) at a significance level of (0.05).

Research approach: the research used the analytical descriptive approach.

Research community and sample: the research used reformatories in Damascus and Damascus Countryside governorates. It also included research determinants and terminologies.

The second chapter included previous studies, which contained studies dealt with personality traits of delinquent juveniles and studies dealt with criminal behavior of delinquent juveniles.

The third chapter, entitled personality traits of delinquent juveniles and their relationship with criminal behavior, included defining delinquent juveniles, theories explaining juvenile delinquency, personality traits and their relationship with criminal behavior of delinquent juveniles.

The fourth chapter, entitles criminal behavior of delinquent juveniles, included defining the criminal behavior, the concept of crime across history, criminal behavior of delinquents from the law perspective, crime of delinquent juveniles from judiciary perspective, criminal behavior of delinquents from sociology perspective, types of delinquents' criminal behavior, and factors leading delinquent juveniles to commit the criminal behavior.

The fifth chapter, entitled research approach, instruments, and procedures, included describing research community, sampling, systematic procedures, the psychometric study of research instruments, and how instruments have been applied.

The six chapter included presenting results of hypotheses testing, as well as their explanation and discussion. And the most important findings of the study were as follows:

1- There was a positive and direct relationship at a significant level of (0.01) between criminal behavior and personality traits, and they were as follows: (psychopathic delinquent, dominance, aggressive behavior, neuroticism) (0.49, 0.47, 0.45, 0.45) respectively.

2- There were differences in the means of criminal behavior scores according to age variable. However, there were no differences in the means of criminal behavior scores according to the variables of (academic degree, parents' social status, monthly income, mother's profession, father's profession, father's academic status, and mother's academic status).